المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵓⵙⵙⵏⵉ
ⴰ ⵜⵍⵢⴰⵣ ⴰ ⵉⵣⵎⵔⵢⵏ ⴰ ⵜⵅⵎⵉⵙ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ROYAUME DU MAROC-MINISTÈRE DE LA FAMILLE, DE LA SOLIDARITÉ, DE L'EGALITÉ ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

قضايا الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
أمـــــام البرلمـــــان

الأسئلـــة الكتابيـــة

أكتوبر 2016 - أبريل 2017 - أكتوبر 2017

الفهرس

تقديم 5

قضايا الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية أمام مجلس النواب 7

الأسئلة والأجوبة الكتابية لدورة أكتوبر 2016 9

تقديم 11

فهرس أسئلة الدورة 12

نص أسئلة الدورة وأجوبتها 15

الأسئلة والأجوبة الكتابية لدورة أبريل 2017 47

تقديم 49

فهرس سؤال الدورة 50

نص سؤال الدورة وجوابه 51

الأسئلة والأجوبة الكتابية لدورة أكتوبر 2017 55

تقديم 57

فهرس أسئلة الدورة 58

نص أسئلة الدورة وأجوبتها 62

قضايا الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية أمام مجلس المستشارين 161

الأسئلة والأجوبة الكتابية لدورة أبريل 2017 163

تقديم 165

فهرس سؤال الدورة 166

نص سؤال الدورة وجوابه 167

الأسئلة والأجوبة الكتابية لدورة أكتوبر 2017 169

تقديم 171

فهرس أسئلة الدورة 172

نص أسئلة الدورة وأجوبتها 173

تقديم

سيرا على النهج التشاركي لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية في إنجاز مختلف الأعمال والأنشطة ذات الصلة باختصاصاتها، ورغبة منها في نشر المعلومة وتقاسمها مع مختلف المهتمين والشركاء، أعدت الوزارة هذه الوثيقة التي تتضمن جردا كاملا لمجموع الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه، خلال دورات أكتوبر 2016 وأبريل 2017 وأكتوبر 2017، وكذا أجوبة السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية عليها.

وإذ نعتبر نشر هذه الوثيقة، وتمكين مختلف الفاعلين منها، مساهمة في تكريس منهج التواصل البناء، نثمن منهج التعاون المثمر الذي يحكم العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والذي تجسده حيوية الأسئلة التي تناولت قضايا النهوض بقطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الإجتماعية من جهة، والأجوبة الشفافة والواضحة الملامسة لواقع الحال شرحا أو إخبارا أو تعليلا، في إطار احترام المقتضيات الدستورية وتفعيلا للآلية الرقابية من جهة ثانية.

قضايا الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية
أمـــــام مجلس النواب

الأسئلـــة والأجوبة الكتابيـــة

خلال دورة أكتوبر 2016

تقـديـم

أجابت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، خلال دورة أكتوبر 2016، على 13 سؤالا كتابيا لامس مختلف القضايا والأوراش التي تنخرط فيها الوزارة، سيما موضوع التضامن والتنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، تتوزع كالآتي:

موضـوع السـؤال	عدد الأسئلة المجاب عنها
التضامن والتنمية الاجتماعية	13
المجمـوع	13

فيما توزعت أسئلة هذه الدورة على فريقين نيابيين، يتقدمهم الفريق الاشتراكي بـ07 أسئلة متبوعا بفريق العدالة والتنمية بـ06 أسئلة.

الفريق النيابي	مجموع الأسئلة
الفريق الاشتراكي	07
فريق العدالة والتنمية	06
المجمـوع	13

فهـــرس أسئلة الدورة

مـوضـوع الســـؤال	النـــائـــب(ة)
البرامج والخدمات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة أطفال ونساء جماعة صاكة بإقليم كرسيف	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي
متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة إنزكان آيت ملول	السادة النواب عبد الله أوباري وبوعشرة رمضان، ونور الدين عبد الرحمان وأحمد أدراق عن فريق العدالة والتنمية
متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني	السيدات والسادة النواب السعدية علمي بيناني، وعبد الله أوباري وبوعشرة رمضان عن فريق العدالة والتنمية
متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم اشتوكة آيت باها	السيدين النائبين عبد الله أوباري ومحمد لشكر عن فريق العدالة والتنمية
متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة طاطا	السيدين النائبين عبد الله أوباري وبوعشرة رمضان عن فريق العدالة والتنمية
وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة بركين بإقليم جرسيف	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي
وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة هوارة أولاد رحو بإقليم جرسيف	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي
وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة لمريجة بإقليم جرسيف	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي
مشروع إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة راس لقصر بإقليم جرسيف	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي

البرامج والخدمات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة أطفال ونساء جماعة مزكيتام بإقليم كرسيف	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي
متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم زاكورة	السادة النواب عبد الله أوباري وعيسى أمكيكي وبوعشرة رمضان عن فريق العدالة والتنمية
حصيلة تنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي على مستوى إقليم النواصر	السيد النائب عبد اللطيف رشيد عن فريق العدالة والتنمية
وضعية دار الطالب والطالبة بالجماعات التابعة لإقليم تاوريرت	السيد النائب سعيد بعزيز عن الفريق الاشتراكي

موضوع السؤال: البرامج والخدمات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة أطفال ونساء جماعة صاكة بإقليم كرسيف

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية التي يتكون منها بناء المجتمع. وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تقطن في جماعة صاكة بإقليم جرسيف 21.048 نسمة موزعة على 3.493 أسرة، وتمتد على مساحة جد شاسعة تمتاز بقساوة المناخ والتضاريس، مما يبرز حاجة هذه الأسر إلى العناية والتأطير بهدف تمكين أفرادها، خاصة الأطفال والنساء، من مقومات التنشئة الاجتماعية التي من شأنها أن تجعل منهم أفرادا فاعلين بشكل ايجابي في المجتمع.

لهذه الغايات، أسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي تدخلات مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تشرف عليها وزارتكم على مستوى جماعة صاكة بإقليم جرسيف؟ وما هي نوعية البرامج وعدد العمليات الميدانية التي تنفذها وزارتكم لفائدة أطفال ونساء هذه الجماعة؟ وما هي نسبة اليتامى المحتضنين من طرف الأرامل والمستفيدين من صندوق التماسك الاجتماعي بهذه الجماعة؟ وما هي المشاريع المستقبلية التي تعتزم وزارتكم انجازها بهذه الجماعة لفائدة الطفل والمرأة؟ وما هو نوع وقيمة الدعم الذي تقدمه وزارتكم لفائدة الجمعيات العاملة بمجال الطفولة والنساء على مستوى النفوذ الترابي لهذه الجماعة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

وبعد، تبعاً للسؤال الكتابي، المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والمتعلق بالبرامج والخدمات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة أطفال ونساء جماعة صاكة بإقليم جرسيف، فإنه يشرفني السيد النائب المحترم أن أحيطكم علما أنه في ما يخص الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الأطفال، فإن القطب الاجتماعي يقوم بتقديم دعم مالي سنوي لفائدة الجمعية الخيرية الإسلامية صاكة لدعم التأطير بمؤسسة الرعاية الاجتماعية دار الطالب والطالبة صاكة الموجودة بمركز الجماعة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتجهيز هذه المؤسسة عند الضرورة ووفق الإمكانيات المتاحة.

وتتمحور تدخلات هذه المؤسسة الاجتماعية في توفير الإيواء والإطعام والمواكبة الاجتماعية والتربوية لفائدة تلاميذ دواوير هذه الجماعة الملتحقين بالثانوية الإعدادية الموجودة بمركز

الجماعة، والمساهمة في توفير الشروط الضرورية لتشجيع أطفال هذه الجماعة على التمدرس. وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دار الطالب والطالبة صاكة 319 طفلا خلال المواسم الدراسية الست الأخيرة (منذ موسم 2010 - 2011 إلى غاية موسم 2015 - 2016). ولقد بلغ الدعم المالي لتأطير مؤسسة الرعاية الاجتماعية دار الطالب والطالبة بجماعة صاكة برسم سنة 2015 منحة قدرها 120000.00 درهم. كما استفادت نفس هذه المؤسسة برسم سنة 2011 من دعم مالي قدره 80000.00 درهم للتجهيز. واستفادت هذه المؤسسة أيضا، في إطار برنامج دعم مشاريع الجمعيات الذي تشرف عليه وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، من تمويل مشروع برسم سنة 2013 بلغ 44000.00 درهم، خصص لاقتناء مسخنات ماء ولوازمها تشتغل بالطاقة الشمسية.

وإلى جانب الخدمات والدعم السالفين الذكر، والمقدمين لفائدة أطفال جماعة صاكة بدار الطالب والطالبة لتشجيعهم على متابعة الدراسة، فإن التعاون الوطني، وفي إطار البرامج الموجهة للمرأة قصد تحسين وضعيتها، يقوم في إطار الشراكة التي تربطه مع جمعية محلية بدعم تسيير مركز التربية والتكوين الموجود بمركز هذه الجماعة، الذي يقوم بتقديم خدمات لفائدة فتيات ونساء جماعة صاكة لتسهيل إدماجهن الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير ظروف العيش الكريم لهن، وتكريس مساهمتهن في مسلسل التنمية المحلية، حيث تتلقى فتيات ونساء هذه الجماعة في هذا المركز تكوينا حرفيا، إضافة إلى حصص في محو الأمية. وقد استفادت من خدمات هذا المركز 60 مستفيدة في التكوين الحرفي ومحو الأمية، كما يستفيد و30 طفلا من خدمات روض الأطفال برسم موسم 2015 - 2016.

وتستفيد الجمعية المحلية الشريكة من دعم مالي سنوي مقدم من طرف مؤسسة التعاون الوطني لدعم تسيير هذا المركز بجماعة صاكة. وقد بلغ الدعم المالي المقدم لفائدة المركز 29000.00 درهم.

كما بلغ عدد طلبات الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى بالجماعة القروية صاكة (في إطار خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي) 39 طلبا، تم قبول 36 طلبا منها مركزيا، وملفين في طور الدراسة، وبلغ عدد الأطفال اليتامى المستفيدين من هذه العملية 61 طفلا.

موضوع السؤال: متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة إنزكان آيت ملول

واضـع السـؤال: السادة النواب أوباري عبد الله وبوعشرة رمضان ونور الدين عبد الرحمان وأدراق أحمد عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يرتكز البرنامج الحكومي، الذي يشكل وثيقة تعاقدية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كافة المجالات خلال المرحلة، على ثلاث مرتكزات أساسية: الحكامة المندمجة والمتكاملة، والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وشكل خارطة طريق لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد.كما تضمن إجراءات تطبيقية مرفوقة بأهداف ومؤشرات رقمية، في إطار تعاقد حول المحاور الرئيسية للبرنامج.

وقد أنجزت الحكومة، منذ بداية الولاية التشريعية، قدرا مهما من برنامجها الحكومي.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن البرامج التي تم تنفيذها بعمالة إنزكان آيت ملول، خلال هذه الولاية، في ما يخص القطاع الذي تشرفون عليه؟

جـواب السيدة الوزيرة:

وبعد، تبعاً للسؤال الكتابي، المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والمتعلق بمتابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة إنزكان آيت ملول، فإن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية عملت على بلورة ووضع مجموعة من البرامج والمشاريع والسياسات المندمجة في مختلف مجالات اشتغالها، والتي تروم من خلالها، كما لا يخفى عليكم، الارتقاء بأوضاع الفئات الفقيرة التي تعيش ظروفا صعبة.

وفي هذا الإطار، تولي وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهمية بالغة لتقريب الخدمات من كل الفئات الاجتماعية التي تدخل في إطار اختصاصاتها، وترتكز تدخلاتها على:

- إحداث وإعادة هيكلة المراكز المتعددة الوظائف؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- دعم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى؛
- دعم جمعيات المجتمع المدني؛

- تقديم مجموعة من البرامج والخدمات الهادفة إلى محاربة الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

أما بخصوص متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة إنزكان آيت ملول، موضوع سؤالكم، عمل القطب الاجتماعي بهذه العمالة على تفعيل مجموعة من البرامج عبر تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة مختلف الفئات في وضعية صعبة من خلال:

1. البرنامج الاجتماعي الخاص بالفتيات والنساء في وضعية صعبة، حيث يسعى القطب الاجتماعي إلى تفعيل البرامج الهادفة إلى محاربة الهشاشة الاجتماعية بكل أنواعها، من خلال مجموعة من المراكز الاجتماعية البالغ عددها 32 مركزاً يستفيد منها ما يزيد عن 9838 مستفيدا)540 ذكور، و9298 إناث(.
2. البرنامج الاجتماعي الخاص بالأطفال في وضعية صعبة، إذ يعمل القطب الاجتماعي بإقليم إنزكان آيت ملول، عبر مجموعة من المؤسسات والمراكز المختصة، على تحسين وضعية وظروف عيش الأطفال في وضعية صعبة، حيث بلغ عددها 11 مركزا يستفيد منها 2177 مستفيدا)1570 ذكور، و607 إناث(.
3. البرنامج الاجتماعي الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، حيث يقدم القطب الاجتماعي مجموعة من الخدمات والبرامج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة عبر مركزين يستفيد منها 638 ذكور، و362 إناث.

وفي إطار برنامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي، استفادت مجموعة من جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة من منح الدعم للانخراط في عملية تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، حيث بلغ عدد المستفيدين 305 مستفيداً، وبلغت المنح برسم سنة 2015 ما قدره 3.274.480,00 درهم. كما تميزت نفس السنة بإعطاء الانطلاقة لبرنامج مراكز الاستقبال والتوجيه للأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH)، وتمت برمجة ترميم مركز التربية والتكوين الشهداء الذي سيقدم خدمات في إطار برنامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

4. البرنامج الاجتماعي الخاص بالمسنين بدون عائل أو مورد، إذ أن إقليم إنزكان آيت ملول، كما في علمكم، يتوفر على مؤسسة للرعاية الاجتماعية تعنى برعاية المسنين "دار التكافل لرعاية المسنين آيت ملول"، يستفيد من خدماتها 233 مستفيدا)129 ذكوراً و104 إناثاً(، وتقدم إلى جانب خدمات الإيواء والتغذية والرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية، أنشطة ثقافية ورياضية تتلاءم مع خصوصية هذه الفئة، فضلا عن تقديم

خدمة الإيواء أو الإدماج الأسري لأزيد من 160 شخص مسن، في إطار حملة شتاء 2013، 2014 و2015 التي أطلقتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

5. البرنامج الاجتماعي متعدد التدخلات، والذي يهم مجموعة من الأنشطة التضامنية لفائدة الفئات المحتاجة وبعض المهاجرين المنحدرين من بعض الدول الإفريقية، مع تنظيم أنشطة طبية وعمليات تحسيسية ومواضيع توعوية، يتم تقديمها داخل المراكز والمؤسسات الاجتماعية التابعة للتعاون الوطني بالإقليم، وكذا تنظيم مجموعة من الأنشطة الثقافية لفائدة عموم الساكنة كالأبواب المفتوحة خلال بداية الموسم التكويني والاحتفال بالمناسبات الوطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، خلال سنة 2015، تم التدخل لفائدة جمعية زهور للتنمية العاملة في مجال الإعاقة الحسية، قصد استفادتها من إعفاء جمركي على سيارة للنقل المدرسي لفائدة الأطفال ذوي الإعاقات الحسية، هذا، إلى جانب المساهمة السنوية في عملية رمضان التي يتم خلالها توزيع المواد الغذائية على 2100 أسرة سنوياً من الساكنة المحتاجة والفقيرة بالإقليم.

موضوع السؤال: متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني

واضـع السـؤال: السيدات والسادة النواب علمي بيناني السعدية وأوباري عبد الله وبوعشرة رمضان عن فريق العدالة والتنمية

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يرتكز البرنامج الحكومي، الذي يشكل وثيقة تعاقدية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كافة المجالات خلال المرحلة، على ثلاث مرتكزات أساسية : الحكامة المندمجة والمتكاملة، والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وشكل خارطة طريق لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد. كما تضمن إجراءات تطبيقية مرفوقة بأهداف ومؤشرات رقمية، في إطار تعاقد حول المحاور الرئيسية للبرنامج.

وقد أنجزت الحكومة، منذ بداية الولاية التشريعية، قدرا مهما من برنامجها الحكومي.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن البرامج التي تم تنفيذها بإقليم سيدي إفني خلال هذه الولاية في ما يخص القطاع الذي تشرفون عليه؟

جـواب السيدة الوزيرة:

وبعد، تبعاً للسؤال الكتابي، المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والمتعلق بمتابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني، فإنه يسعدني أن أحيطكم علماً بأن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تعمل على بلورة ووضع مجموعة من البرامج والمشاريع والسياسات المندمجة، في مختلف مجالات اشتغالها، والتي تروم من خلالها كما لا يخفى عليكم، الارتقاء بأوضاع الفئات الفقيرة التي تعيش ظروفا صعبة.

وفي هذا الإطار، تولي وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهمية بالغة لتقريب الخدمات من كل الفئات الاجتماعية التي تدخل في إطار اختصاصاتها، وترتكز تدخلاتها على:

- إحداث وإعادة هيكلة المراكز المتعددة الوظائف؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- دعم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى؛
- دعم جمعيات المجتمع المدني؛

- تقديم مجموعة من البرامج والخدمات الهادفة إلى محاربة الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

أما على صعيد متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني، موضوع سؤالكم، فقد عمل القطب الاجتماعي بهذا الإقليم على تفعيل مجموعة من البرامج عبر تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة مختلف الفئات في وضعية صعبة، إذ تسهر الوزارة على تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي من خلال تقديم خدمات المساعدة للفئات الفقيرة التي تعيش ظروفا صعبة، مثل النساء والأطفال في وضعية صعبة، المسنين بدون مأوى وبدون عائل، والأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى مساعدات اجتماعية مختلفة...

وفي هذا الإطار، عمل القطب الاجتماعي، ممثلاً في مؤسسة التعاون الوطني بإقليم سيدي إفني، على تنفيذ مجموعة من البرامج الاجتماعية، تتجلى حصيلتها في ما يلي:

مجالات الدعم خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2016:

- الجمعيات التنموية التي بلغ مجموع استفادتها من الدعم 414.000,00 درهم؛
- المحجوزات الجمركية، في حدود 31.493 كلغ؛
- الإعفاء الجمركي لفائدة الجمعية المغربية الفرنسية للدعم الطبي المتخصص، بالإضافة إلى جمعية SOS دواوير؛
- صندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي بلغ مجموع استفادته من الدعم 645.150,00 درهم.

تقديم دعم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني من قبيل:

- دار الطالب والطالبة بكل من اثنين املو، والاخصاص، ومير اللفت، وآيت الرخاء، وسيدي امبارك، واسبويا، وابضر، وسبت النابور، وامي نفاست، وتنكرفا، وانفك وميرغت.
- دار الطالب بكل من آيت عبد الله، وتيوغزة، وبوطروش، وتغيرت، وسيدي إفني ومستي.
- دار الطالب بكل من تيوغزو، وتغيرت.

الجمعيات المستفيدة من الدعم من طرف القطب الاجتماعي:

- جمعية الخير لتسيير ورعاية دار الطالب والطالبة بكل من إثنين أملو، ومير اللفت، وتيوغزة، وسيدي امبارك، وبوطروش، وابضر، وتغيرت، وتنكرفا وأنفك.

- الجمعية الخيرية الإسلامية بكل من الأخصاص، وآيت الرخاء، وآيت عبد الله، واسبويا، وسبت النابور، وامي نفاست، وتغيرت، وسيدي إفني، ومستي وسيدي وحساين أوعلي.

الدعم المقدم للمدارس العتيقة بإقليم سيدي إفني:

- المدارس العتيقة بكل من بوكرفا، وأكبكال اسيويا، وسيدي زكري، وسيدي المستور، وسيدي امحمد أودير تغلولو، وباسك، وثلاثاء أسبويا، والجمعة آيت عبد الله.

موضوع السؤال: متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم اشتوكة آيت باها

واضـع السـؤال: السيدين النائبين أوباري عبد الله ولشكر محمد عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يرتكز البرنامج الحكومي، الذي يشكل وثيقة تعاقدية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كافة المجالات خلال المرحلة، على ثلاث مرتكزات أساسية: الحكامة المندمجة والمتكاملة، والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وشكل خارطة طريق لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد. كما تضمن إجراءات تطبيقية مرفوقة بأهداف ومؤشرات رقمية، في إطار تعاقد حول المحاور الرئيسية للبرنامج.

وقد أنجزت الحكومة، منذ بداية الولاية التشريعية، قدرا مهما من برنامجها الحكومي.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن البرامج، التي تم تنفيذها بإقليم اشتوكة آيت باها خلال هذه الولاية، في ما يخص القطاع الذي تشرفون عليه؟

جـواب السيدة الوزيرة:

وبعد، تبعاً للسؤال الكتابي، المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والذي تفضلتما بتقديمه حول متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليـم اشتوكة آيت باها، فإنه يشرفني أن أخبركم بأن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قد عملت على بلورة ووضع مجموعة من البرامج والمشاريع والسياسات المندمجة، في مختلف مجالات اشتغالها، والتي تروم من خلالها، كما لا يخفى عليكم، الارتقاء بأوضاع الفئات الفقيرة التي تعيش ظروفا صعبة.

وفي هذا الإطار، تولي الوزارة أهمية بالغة لتقريب الخدمات من كل الفئات الاجتماعية التي تدخل في إطار اختصاصاتها، وترتكز تدخلاتها على:

- إحداث وإعادة هيكلة المراكز المتعددة الوظائف؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- دعم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى؛
- دعم جمعيات المجتمع المدني؛

- تقديم مجموعة من البرامج والخدمات الهادفة إلى محاربة الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

وبخصوص سؤالكما حول متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم اشتوكة آيت باها، فقد عمل القطب الاجتماعي بهذا الإقليم على تفعيل مجموعة من البرامج عبر تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة مختلف الفئات في وضعية صعبة من خلال:

1. تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث بلغ عدد المؤسسات المؤهلة والمرخصة 12 مؤسسة.
2. إبرام اتفاقيات الشراكة، وقد بلغ عددها 09 اتفاقيات.
3. تقديم منح الدعم للجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية:

- سنة 2012، استفادت من منحة التسيير 15 جمعية بمبلغ 1.819.000,00 درهماً. وخلال نفس السنة استفادت كذلك من منحة التجهيز 15 جمعية بمبلغ 100.000,00 درهماً.
- سنة 2013، استفادت من منحة التسيير والتجهيز 15 جمعية بمبلغ 949.000,00 درهماً.
- سنة 2014، استفادت من منحة التسيير 11 جمعية بمبلغ 1.455.000,00 درهماً.
- سنة 2015، استفادت 15 جمعية من منحة التجهيز بمبلغ 440.000,00 درهماً. وخلال نفس السنة، استفادت أيضاً من منحة التسيير 15 جمعية بمبلغ 1.980.000,00 درهماً.

4. تقديم منح الدعم للجمعيات التنموية المسيرة لمراكز التربية والتكوين:

- قيمة المنحة خلال سنة 2011، بلغت 115.000,00 درهماً، استفادت منها 10 جمعيات؛
- قيمة المنحة خلال سنة 2013، بلغت 138.000,00 درهماً، استفادت منها 06 جمعيات؛
- قيمة المنحة خلال سنة 2014، بلغت 170.000,00 درهماً، استفادت منها كذلك 10 جمعيات؛
- خلال سنة 2015، يوجد في طور الدراسة 24 طلب منحة الدعم.

5. الإعفاء الجمركي، حيث عدد الإعفاءات الجمركية بلغت على التوالي :

- 04 سنة 2011؛
- 12 سنة 2012؛

- 09 سنة 2013؛
- 03 سنة 2014؛
- 09 سنة 2015.

6. صندوق دعم التماسك الاجتماعي، ذلك أنه، في إطار برنامج صندوق التماسك الاجتماعي بهذا الإقليم، تمت المساهمة في تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة من خلال الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية داخل المؤسسات المتخصصة في الموضوع، حيث بلغت قيمة المنحة المبرمجة برسم سنة 2015، مبلغ 662.200,00 درهم.
7. المساعدات الاجتماعية، إذ بلغ عدد المستفيدين من المعينات التقنية وشبه الطبية من الأشخاص في وضعية إعاقة، 59 شخصاً.

فضلاً عن توزيع 1722 غطاء صوفي لفائدة ما يقارب 574 أسرة متضررة من الفيضانات التي عرفها الإقليم، خاصة بالجماعات القروية سيدي بوسحاب، إلى جانب الاهتمام بالأشخاص المسنين بدون موارد، حيث تم توزيع 220 غطاء و86 فراش اسفنجي في إطار حملة شتاء 2015.

موضوع السؤال: متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة طاطا

واضـع السـؤال: السيدين النائبين أوباري عبد الله وبوعشرة رمضان عن فريق العدالة والتنمية

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يرتكز البرنامج الحكومي، الذي يشكل وثيقة تعاقدية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كافة المجالات خلال المرحلة، على ثلاث مرتكزات أساسية: الحكامة المندمجة والمتكاملة، والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وشكل خارطة طريق لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد.كما تضمن إجراءات تطبيقية مرفوقة بأهداف ومؤشرات رقمية، في إطار تعاقد حول المحاور الرئيسية للبرنامج.

وقد أنجزت الحكومة، منذ بداية الولاية التشريعية، قدرا مهما من برنامجها الحكومي.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن البرامج، التي تم تنفيذها بعمالة طاطا خلال هذه الولاية، في ما يخص القطاع الذي تشرفون عليه؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كما هو في كريم علمكم، فإن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تعمل على بلورة ووضع مجموعة من البرامج والمشاريع والسياسات المندمجة، في مختلف مجالات اشتغالها، والتي تروم من خلالها، كما لا يخفى عليكم، الارتقاء بأوضاع الفئات الفقيرة التي تعيش ظروفا صعبة.

وفي هذا الإطار، تولي وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهمية بالغة لتقريب الخدمات من كل الفئات الاجتماعية التي تدخل في إطار اختصاصاتها، إذ ترتكز تدخلاتها على:

- إحداث وإعادة هيكلة المراكز المتعددة الوظائف؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- دعم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى؛
- دعم جمعيات المجتمع المدني؛
- تقديم مجموعة من البرامج والخدمات الهادفة إلى محاربة الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

أما بخصوص متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بعمالة طاطا، موضوع سؤالكما، عمل القطب الاجتماعي بهذه العمالة على تفعيل مجموعة من البرامج وتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة مختلف الفئات في وضعية صعبة، وفق محاور الاستراتيجية 4+4 المعتمدة من طرف القطب الاجتماعي، والتي نسعى من خلالها إلى تعميم الخدمات الاجتماعية، وتقريبها إلى الفئات الاجتماعية المستهدفة، عبر شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، يتم تقديم دعم مالي لفائدة الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي، نظراً للدور الذي تقوم في تحقيق الأهداف المرجوة، وكذا لتنفيذ البرامج المحلية. ومن جملة الجمعيات المستفيدة من الدعم المالي برسم سنتي 2013-2012 نذكر:

- الجمعية الخيرية الإسلامية دار الطالب والطالبة فم الحصن لتأهيل المؤسسة واقتناء طاقة شمسية ولوازمها، بتكلفة 207.360,00 درهم؛
- جمعية «تيتماتين السوية للتنمية والتضامن» لتجهيز مركز للغزل التقليدي، بتكلفة 64.500,00 درهم؛
- جمعية «نساء أم العلق للتضامن والتنمية الاجتماعية» لتجهيز نادي نسوي، بتكلفة 95.000,00 درهم؛
- الجمعية «الخيرية لدار الطالب والطالبة أقا» لدعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بتكلفة 289.554,00 درهم؛
- الجمعية «الخيرية الإسلامية دار الأطفال والفتاة طاطا» لتأهيل مؤسسة الرعاية الاجتماعية، بتكلفة 150.000,00 درهم؛
- جمعية «أصدقاء النخلة للتنمية والمحافظة على البيئة» لتنمية دخل النساء القرويات بإقليم طاطا، بتكلفة 500.000,00 درهم؛
- جمعية «البر لتنمية شؤون المسجد والمدرسة العتيقة أكادير الهناء»، قصد تسخين الماء بالطاقة الشمسية، وبتكلفة 35.000,00 درهم؛
- الجمعية «الخيرية دار الطالب والطالبة تيسينت» لتأهيل مؤسسة الرعاية الاجتماعية، بتكلفة 200.000,00 درهم.

موضوع السؤال: وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة بركين بإقليم جرسيف

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

بفضل تضافر جهود المجتمع المدني والجماعة وأطراف أخرى في مقدمتها السلطات الإقليمية، تم إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة بركين إقليم جرسيف لأجل إيواء التلميذ الذين يتابعون دراستهم بهذه الجماعة، مما ساهم في تقليص نسبة الهدر المدرسي خصوصا في صفوف الفتيات. كما بذل المشرفون على هذه المؤسسة مجهودات كبيرة لأجل تأهيلها حتى تستجيب للمعايير المحددة من طرف القانون المنظم لمؤسسات الايواء. غير أنه، وفي غياب مداخيل قارة لهذه المؤسسة، أصبحت تعيش صعوبات جمة لتأمين استمرار خدماتها والرفع من جودتها أمام ضعف المنحة السنوية التي تخصصها وزارتكم لهذه المؤسسة، مما جعل الجمعية المسيرة تعجز عن تشغيل مؤطرين تربويين لمواكبة نزلاء دار الطالب أو الطالبة طيلة مسارهم الدراسي، وتنظيم أنشطة موازية لفائدتهم ثقافية ورياضية واجتماعية... وغيرها من الأنشطة والتدخلات الهادفة.

لهذه الأسباب، أسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي قيمة المنحة التي تخصصها وزارتكم لفائدة دار الطالب ودار الطالبة بجماعة بركين إقليم جرسيف؟ وما هي المعايير المعتمدة لتحديد قيمة هذه المنحة، وما هي إمكانية الرفع منها للاستجابة لحاجيات النزلاء والنزيلات؟ وما هي الأطر التربوية والإدارية التي تضعها وزارتكم لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بجماعة بركين إقليم جرسيف؟ وما هي نوعية الأنشطة التربوية التي تنظمها وزارتكم على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بهذه الجماعة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إلى مرجعه أعلاه، والمتعلق بـ»وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة بركين بإقليم جرسيف»، تجدر الإشارة في البداية إلى أن الدعم المالي المقدم لفائدة هذه المؤسسة الاجتماعية برسم سنة 2012 قد بلغ 200000.00 درهم، والذي كان مخصّصا لاقتناء حاجياتها الأساسية من التجهيزات لفتح أبوابها، وسيعمل التعاون الوطني على تقديم دعم مالي سنوي لفائدة الجمعية الخيرية الإسلامية بركين لدعم تأطير المؤسسة المذكورة حال حصولها على رخصة الفتح. وبدورها تعمل المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بجرسيف حاليا على مواكبة الجمعية المعنية لإعداد ملف طلب رخصة الفتح للاستفادة من منح التعاون الوطني الخاصة بالتسيير أو التجهيز.

وفي هذا الصدد، يعتمد التعاون الوطني في تحديد قيمة المنح المقدمة في إطار برنامجه المخصص لدعم الجمعيات الخيرية المشرفة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية على معايير دقيقة تتمثل أساسا في الطاقة الاستيعابية المرخص بها للمؤسسة وفق القانون 14.05، وكذا تصنيف مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب الفئات التي تستفيد من خدماتها (دور الأطفال، ودور الطالب والطالبة، ودور رعاية الأشخاص المسنين، ومراكز رعاية الأطفال المهملين، ومراكز الطفولة في وضعية صعبة...).

أما بخصوص دار الطالب والطالبة بالجماعة القروية بركين، موضوع سؤالكم، فإن الدعم المبرمج للجمعية الخيرية المشرفة، حال حصولها على رخصة الفتح، سيحدد حسب الطاقة الاستيعابية المرخص بها لهذه المؤسسة، ويوجه أساسا للتأطير بهدف تعزيز التأطير الإداري والتربوي للمؤسسة.

هذا، ولعلمكم أيضاً، تقوم المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بجرسيف بتنظيم أنشطة تربوية وتحسيسية ورياضية لفائدة المراكز والمؤسسات الاجتماعية الموجودة بتراب الإقليم بشراكة مع قطاعات حكومية وجمعيات محلية تستفيد من دعم من التعاون الوطني، حيث يتم سنويا تنظيم المنافسات الرياضية الإقليمية، وكذا المشاركة في الإقصائيات الجهوية في إطار البطولة الوطنية الرياضية للمؤسسات والمراكز الاجتماعية، كما يتم تنظيم مخيمات صيفية لفائدة المستفيدين بدور الطالب والطالبة بالإقليم.

موضوع السؤال: وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة هوارة أولاد رحو بإقليم جرسيف

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

بفضل تضافر جهود المجتمع المدني والجماعة وأطراف أخرى في مقدمتها السلطات الاقليمية، تم إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة هوارة أولاد رحو إقليم جرسيف لأجل إيواء التلميذ الذين يتابعون دراستهم بهذه الجماعة، مما ساهم في تقليص نسبة الهدر المدرسي، خصوصا في صفوف الفتيات. كما بذل المشرفون على هذه المؤسسة مجهودات كبيرة لأجل تأهيلها حتى تستجيب للمعايير المحددة من طرف القانون المنظم لمؤسسات الإيواء. غير أنه، وفي غياب مداخيل قارة لهذه المؤسسة، أصبحت تعيش صعوبات جمة لتأمين استمرار خدماتها والرفع من جودتها أمام ضعف المنحة السنوية التي تخصصها وزارتكم لهذه المؤسسة، مما جعل الجمعية المسيرة تعجز عن تشغيل مؤطرين تربويين لمواكبة نزلاء دار الطالب أو الطالبة طيلة مسارهم الدراسي، وتنظيم أنشطة موازية لفائدتهم ثقافية ورياضية واجتماعية.. وغيرها من الأنشطة والتدخلات الهادفة.

لهذه الأسباب، أسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي قيمة المنحة التي تخصصها وزارتكم لفائدة دار الطالب ودار الطالبة بجماعة هوارة أولاد رحو إقليم جرسيف؟ وما هي المعايير المعتمدة لتحديد قيمة هذه المنحة، وما هي إمكانية الرفع منها للاستجابة لحاجيات النزلاء والنزيلات؟ وما هي الأطر التربوية والإدارية التي تضعها وزارتكم لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بجماعة هوارة أولاد رحو إقليم جرسيف؟ وما هي نوعية الأنشطة التربوية التي تنظمها وزارتكم على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بهذه الجماعة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إلى مرجعه أعلاه، والمتعلق بـ»وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة هوارة أولاد رحو بإقليم جرسيف»، تجدر الإشارة في البداية إلى أن الدعم المالي المقدم لفائدة هذه المؤسسة الاجتماعية برسم سنة 2014 قد بلغ 300000.00 درهم، والذي كان مخصّصا لاقتناء حاجياتها الأساسية من التجهيزات لفتح أبوابها، وسيعمل التعاون الوطني على تقديم دعم مالي سنوي لفائدة الجمعية الخيرية الاسلامية هوارة أولاد رحو لدعم تأطير المؤسسة المذكورة حال حصولها على رخصة الفتح. وبدورها تعمل المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بجرسيف

حاليا على مواكبة الجمعية المعنية لإعداد ملف طلب رخصة الفتح للاستفادة من منح التعاون الوطني الخاصة بالتسيير أو التجهيز.

وفي هذا الصدد، يعتمد التعاون الوطني في تحديد قيمة المنح المقدمة في إطار برنامجه المخصص لدعم الجمعيات الخيرية المشرفة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية على معايير دقيقة تتمثل أساسا في الطاقة الاستيعابية المرخص بها للمؤسسة وفق القانون 14.05، وكذا تصنيف مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب الفئات التي تستفيد من خدماتها (دور الأطفال، ودور الطالب والطالبة، ودور رعاية الأشخاص المسنين، ومراكز رعاية الأطفال المهملين، ومراكز الطفولة في وضعية صعبة...).

أما بخصوص دار الطالب والطالبة بالجماعة القروية هوارة أولاد رحو، موضوع سؤالكم، فإن الدعم المبرمج للجمعية الخيرية المشرفة، حال حصول المؤسسة على رخصة الفتح، سيحدّد حسب الطاقة الاستيعابية المرخص بها لهذه المؤسسة، وسيوجه أساسا للتأطير بهدف تعزيز التأطير الإداري والتربوي للمؤسسة.

هذا، ولعلمكم أيضاً، تقوم المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بجرسيف بتنظيم أنشطة تربوية وتحسيسية ورياضية لفائدة المراكز والمؤسسات الاجتماعية الموجودة بتراب الإقليم، بشراكة مع قطاعات حكومية وجمعيات محلية، تستفيد من دعم من التعاون الوطني، حيث يتم سنويا تنظيم المنافسات الرياضية الإقليمية، وكذا المشاركة في الإقصائيات الجهوية في إطار البطولة الوطنية الرياضية للمؤسسات والمراكز الاجتماعية، كما يتم تنظيم مخيمات صيفية لفائدة المستفيدين بدور الطالب والطالبة بالإقليم.

موضوع السؤال: وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة المريجة بإقليم جرسيف

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

بفضل تضافر جهود المجتمع المدني والجماعة وأطراف أخرى في مقدمتها السلطات الإقليمية، تم إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة المريجة إقليم جرسيف لأجل إيواء التلميذ الذين يتابعون دراستهم بهذه الجماعة، مما ساهم في تقليص نسبة الهدر المدرسي خصوصا في صفوف الفتيات. كما بذل المشرفون على هذه المؤسسة مجهودات كبيرة لأجل تأهيلها حتى تستجيب للمعايير المحددة من طرف القانون المنظم لمؤسسات الإيواء. غير أنه، وفي غياب مداخيل قارة لهذه المؤسسة، أصبحت تعيش صعوبات جمة لتأمين استمرار خدماتها والرفع من جودتها أمام ضعف المنحة السنوية التي تخصصها وزارتكم لهذه المؤسسة، مما جعل الجمعية المسيرة تعجز عن تشغيل مؤطرين تربويين لمواكبة نزلاء دار الطالب أو الطالبة طيلة مسارهم الدراسي، وتنظيم أنشطة موازية لفائدتهم ثقافية ورياضية واجتماعية.. وغيرها من الأنشطة والتدخلات الهادفة.

لهذه الأسباب، أسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي قيمة المنحة التي تخصصها وزارتكم لفائدة دار الطالب ودار الطالبة بجماعة المريجة إقليم جرسيف؟ وما هي المعايير المعتمدة لتحديد قيمة هذه المنحة، وما هي إمكانية الرفع منها للاستجابة لحاجيات النزلاء والنزيلات؟ وما هي الاطر التربوية والادارية التي تضعها وزارتكم لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بجماعة المريجة إقليم جرسيف؟ وما هي نوعية الأنشطة التربوية التي تنظمها وزارتكم على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بهذه الجماعة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إلى مرجعه أعلاه، والمتعلق بـ «وضعية دار الطالب والطالبة بجماعة المريجة بإقليم جرسيف»، تجدر الإشارة في البداية إلى أن الدعم المالي المقدم لفائدة هذه المؤسسة الاجتماعية برسم سنة 2015 قد بلغ 120000.00 درهم، كما استفادت هذه المؤسسة برسم سنة 2012 من دعم مالي آخر قدره 200000.00 درهم كمساهمة في التوسعة التي عرفتها المؤسسة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا دعم مالي قدره 75000.00 درهم والذي كان مخصّصا لاقتناء حاجياتها الأساسية من التجهيزات.

كما أحيطكم علماً السيد النائب المحترم، بأن التعاون الوطني يقوم بتقديم دعم مالي سنوي لفائدة الجمعية الخيرية الاسلامية المريجة لدعم التأطير بدار الطالب والطالبة الموجودة بمركز الجماعة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتجهيز هذه المؤسسة عند الضرورة ووفق الإمكانيات المتاحة.

وفي هذا الصدد، يعتمد التعاون الوطني في تحديد قيمة المنح المقدمة في إطار برنامجه المخصص لدعم الجمعيات الخيرية المشرفة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية على معايير دقيقة تتمثل أساسا في الطاقة الاستيعابية المرخص بها للمؤسسة وفق القانون 14.05، وكذا تصنيف مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب الفئات التي تستفيد من خدماتها (دور الأطفال ودور الطالب والطالبة ودور رعاية الأشخاص المسنين ومراكز رعاية الأطفال المهملين ومراكز الطفولة في وضعية صعبة...).

أما بخصوص دار الطالب والطالبة بالجماعة القروية المريجة، موضوع سؤالكم، فإن الدعم المبرمج للجمعية الخيرية المشرفة، سيحدد حسب الطاقة الاستيعابية المرخص بها لهذه المؤسسة، وسيوجه أساسا للتأطير بهدف تعزيز التأطير الإداري والتربوي للمؤسسة.

هذا، ولعلمكم أيضاً، تقوم المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بجرسيف بتنظيم أنشطة تربوية وتحسيسية ورياضية لفائدة المراكز والمؤسسات الاجتماعية الموجودة بتراب الإقليم، بشراكة مع قطاعات حكومية وجمعيات محلية، تستفيد من دعم التعاون الوطني، حيث يتم سنويا تنظيم المنافسات الرياضية الإقليمية، وكذا المشاركة في الإقصائيات الجهوية في إطار البطولة الوطنية الرياضية للمؤسسات والمراكز الاجتماعية، كما يتم تنظيم مخيمات صيفية لفائدة المستفيدين بدور الطالب والطالبة بالإقليم.

وفي هذا الإطار، فقد استفاد الأطفال المتفوقون بدار الطالب والطالب المريجة من المخيمات الصيفية خلال سنتي 2013 و2014، وبلغ مجموع المستفيدين 51 (37 ذكور و14 إناث)، بالإضافة إلى الأنشطة التربوية التحسيسية الموازية حول السلامة الطرقية والكشف المبكر عن داء السكري.

موضوع السؤال: مشروع إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة راس لقصر بإقليم جرسيف

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

بفضل تضافر جهود المجتمع المدني والجماعة وأطراف أخرى في مقدمتها السلطات الإقليمية، تمت برمجة مشروع إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة رأس لقصر إقليم جرسيف لأجل إيواء التلميذ الذين يتابعون دراستهم بهذه الجماعة، مما سيساهم في تقليص نسبة الهدر المدرسي خصوصا في صفوف الفتيات. كما بذل المشرفون على الجمعية المحدثة لهذا الغرض والتي ستدير مستقبل هذه المؤسسة مجهودات كبيرة لأجل أن يكون هذا المشروع يستجيب للمعايير المحددة من طرف القانون المنظم لمؤسسات الإيواء. غير أنه، وفي غياب مداخيل قارة لهذا المشروع وللجمعية أيضا، أصبحت تعيش صعوبات جمة لتأمين خروجه لحيز الوجود. لهذه الأسباب، أسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي قيمة المنحة التي ستخصصها وزارتكم لمشروع إحداث دار الطالب ودار الطالبة بجماعة رأس لقصر إقليم جرسيف؟ وما هي المعايير المعتمدة لتحديد قيمة هذه المنحة، وما هي إمكانية الرفع منها للعمل على إخراج هذا المشروع لحيز الوجود في أقرب وقت ممكن؟ وما هي نوعية النشطة التربوية التي تنظمها وزارتكم على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لفائدة نزلاء ونزيلات دور الطالب والطالبة بإقليم جرسيف؟

جواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إلى مرجعه أعلاه، والمتعلق بـ»مشروع إحداث دار الطالب والطالبة بجماعة رأس لقصر بإقليم جرسيف «، أحيطكم علماً السيد النائب المحترم، إلى أن هاته الجماعة لا تتوفر فعلا على مؤسسة للرعاية الاجتماعية، إلا أنه تم اقتراح إحداثها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (برنامج محاربة الهشاشة).

هذا، وحال بلورة هذا المشروع وتنزيله على أرض الواقع وفق مقتضيات القوانين المعمول به، ستعمل مؤسسة التعاون الوطني في حينه على مواكبة ودعم المشروع حتى يستجيب للأهداف الموضوعة له.

ومن جهة أخرى، ومن أجل خدمة أبناء ساكنة مختلف جماعات الإقليم، تقوم بدورها المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني بجرسيف بتنظيم أنشطة تربوية وتحسيسية ورياضية لفائدة المراكز

والمؤسسات الاجتماعية الموجودة بتراب الإقليم بشراكة مع قطاعات حكومية وجمعيات محلية، تستفيد من دعم التعاون الوطني، حيث يتم سنويا تنظيم المنافسات الرياضية الإقليمية، وكذا المشاركة في الإقصائيات الجهوية في إطار البطولة الوطنية الرياضية للمؤسسات والمراكز الاجتماعية، كما يتم تنظيم مخيمات صيفية لفائدة المستفيدين بدور الطالب والطالبة بالإقليم.

موضوع السؤال: البرامج والخدمات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة أطفال ونساء جماعة مزكيتام بإقليم جرسيف

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية التي يتكون منها بناء المجتمع. وحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تقطن في جماعة مزكيتام بإقليم جرسيف 8.087 نسمة موزعة على1.382 أسرة، وتمتد على مساحة جد شاسعة تمتاز بقساوة المناخ والتضاريس، مما يبرز حاجة هذه الأسر إلى العناية والتأطير بهدف تمكين أفرادها، خاصة الأطفال والنساء، من مقومات التنشئة الاجتماعية التي من شأنها أن تجعل منهم أفرادا فاعلين بشكل ايجابي في المجتمع.

لهذه الغايات، نسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي تدخلات مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تشرف عليها وزارتكم على مستوى جماعة مزكيتام بإقليم جرسيف؟ وما هي نوعية البرامج وعدد العمليات الميدانية التي تنفذها وزارتكم لفائدة أطفال ونساء هذه الجماعة؟ وما هي نسبة اليتامى المحتضنين من طرف الأرامل والمستفيدين من صندوق التماسك الاجتماعي بهذه الجماعة؟ وما هي المشاريع المستقبلية التي تعتزم وزارتكم انجازها بهذه الجماعة لفائدة الطفل والمرأة؟

جواب السيدة الوزيرة:

وبعد، تبعاً للسؤال الكتابي الذي تفضلتم بتقديمه، والمشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والمتعلق بالبرامج والخدمات المقدمة من طرف الوزارة لفائدة أطفال ونساء جماعة مزكيتام بإقليم جرسيف، فإنه يشرفني السيد النائب المحترم أن أحيطكم علماً أنه في ما يخص الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة الأطفال، فإن القطب الاجتماعي يقوم بتقديم دعم مالي سنوي لفائدة الجمعية الخيرية الإسلامية لمزكيتام لدعم التأطير بمؤسسة الرعاية الاجتماعية دار الطالب والطالبة مزكيتام الموجودة بمركز الجماعة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتجهيز هذه المؤسسة عند الضرورة ووفق الإمكانيات المتاحة. وتتمحور تدخلات هذه المؤسسة الاجتماعية في توفير الإيواء والإطعام والمواكبة الاجتماعية والتربوية لفائدة تلميذات وتلاميذ دواوير هذه الجماعة الملتحقين بالثانوية الإعدادية الموجودة بمركز الجماعة، والمساهمة في توفيـر الشروط الضرورية لتشجيـع أطفال هذه الجماعة على التمدرس. وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دار الطالب والطالبة مزكيتام، 698 طفلا (242 إناثا و456 ذكورا) خلال المواسم الدراسية الست الأخيرة (منذ موسم 2010/2011 إلى غاية موسم 2015/2016).

هذا، وقد بلغ الدعم المالي لتأطير مؤسسة الرعاية الاجتماعية دار الطالب والطالبة بجماعة مزكيتام برسم سنة 2015 ميلغ 120000.00 درهم. كما استفادت نفس هذه المؤسسة برسم سنة 2015 من دعم مالي إضافي قدره 120000.00 درهم مساهمة من التعاون الوطني في ورش التوسعة التي عرفتها المؤسسة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخاصة في الجانب المتعلق باقتناء بعض الحاجيات الأساسية للمؤسسة.

هذا، وقد سبق لهذه المؤسسة أن استفادت من منحة للتجهيز خلال سنة 2011 قدرها 60000.00 درهم، كما استفادت في إطار برنامج دعم مشاريع الجمعيات الذي تشرف عليه وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية من تمويل مشروعين: الأول برسم سنة 2012 بمقدار 505600.00 درهم خصص لبناء قاعة للأكل وقاعة للمطالعة ومرقد ومرافق صحية، والثاني برسم سنة 2014 بقيمة 87200.00 درهم خصص لاقتناء أربع مسخنات ماء تشتغل بالطاقة الشمسية.

وإلى جانب الخدمات والدعم السالفين الذكر والمقدمين لفائدة أطفال جماعة مزكيتام بدار الطالب والطالبة لتشجيعهم على متابعة الدراسة، فإن التعاون الوطني، وفي إطار البرامج الموجهة للمرأة قصد تحسين وضعيتها، يقوم في إطار الشراكة التي تربطه مع جمعية محلية بدعم تسيير مركز التربية والتكوين الموجود بمركز هذه الجماعة، والمنجز في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الذي يقوم بتقديم خدمات اجتماعية لفائدة فتيات ونساء جماعة مزكيتام لتسهيل إدماجهن الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير ظروف العيش الكريم لهن، وتكريس مساهمتهن في مسلسل التنمية المحلية، حيث تتلقى فتيات ونساء الجماعة المذكورة في هذا المركز تكوينا حرفيا بالإضافة إلى حصص في محو الأمية.

ولقد استفادت من خدمات هذا المركز 244 مستفيدة خلال المواسم الست الأخيرة (منذ موسم 2011/2010 إلى غاية موسم 2016/2015)، كما حصلت 68 مستفيدة على شهادة التخرج في الشعب الملقنة بالمركز خلال نفس الفترة.

وتستفيد الجمعية المحلية الشريكة التي تشرف على تسيير هذا المركز من دعم مالي سنوي مقدم من طرف مؤسسة التعاون الوطني. وقد بلغ الدعم المالي المقدم لها لفائدة المركز برسم سنتي 2013 و2014 ما مجموعه 46000.00 درهم. كما استفاد هذا المركز في إطار برنامج دعم مشاريع الجمعيات الذي تشرف عليه الوزارة من تمويل مشروع برسم سنة 2012 بلغ مقدار 100000.00 درهم، وخصص في حينه لاقتناء آلات نسج الزرابي.

هذا، وقد بلغ عدد طلبات الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى بالجماعة القروية مزكيتام (في إطار خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي) 33 طلبا، تم قبول 31 طلبا منها مركزيا. وبلغ عدد الأطفال اليتامى المستفيدين من هذه العملية 47 طفلا، منهم 06 أطفال في وضعية إعاقة.

موضوع السؤال: متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم زاكورة

واضـع السـؤال: السادة النواب أوباري عبد الله، امكيكي عيسى وبوعشرة رمضان عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يرتكز البرنامج الحكومي، الذي يشكل وثيقة تعاقدية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كافة المجالات خلال المرحلة، على ثلاث مرتكزات أساسية: الحكامة المندمجة والمتكاملة، والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وشكل خارطة طريق لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد. كما تضمن إجراءات تطبيقية مرفوقة بأهداف ومؤشرات رقمية، في إطار تعاقد حول المحاور الرئيسية للبرنامج.

وقد أنجزت الحكومة، منذ بداية الولاية التشريعية، قدرا مهما من برنامجها الحكومي.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن البرامج، التي تم تنفيذها بإقليم زاكورة خلل هذه الولاية، في ما يخص القطاع الذي تشرفون عليه؟

جواب السيدة الوزيرة:

وبعد، تبعاً للسؤال الكتابي، المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والذي تفضلتم بتقديمه حول «متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم زاكورة»، فإنه يطيب لي أن أخبركم بأن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تعمل على بلورة ووضع مجموعة من البرامج والمشاريع والسياسات المندمجة، في مختلف مجالات اشتغالها، والتي تروم من خلالها كما لا يخفى عليكم، الارتقاء بأوضاع الفئات الفقيرة التي تعيش ظروفا صعبة.

وفي هذا الإطار، تولي وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أهمية بالغة لتقريب الخدمات من كل الفئات الاجتماعية التي تدخل في إطار اختصاصاتها، وترتكز تدخلاتها على:

- إحداث وإعادة هيكلة المراكز المتعددة الوظائف؛
- تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- دعم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى؛
- دعم جمعيات المجتمع المدني؛

- تقديم مجموعة من البرامج والخدمات الهادفة إلى محاربة الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

أما على مستوى متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج الحكومي في قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بإقليم زاكورة، موضوع سؤالكم، عمل القطب الاجتماعي بهذا الإقليم على تفعيل مجموعة من البرامج عبر تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لفائدة مختلف الفئات في وضعية صعبة من خلال:

- برنامج ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع المنظومة المعيارية الجارية، حيث تم في هذا الإطار إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية حسب مقتضيات القانون 14.05، من بينها مجموعة من المؤسسات بإقليم زاكورة خلال سنتي 2012 و2013 كدور الطالبة الروحا، وبوزروال وتاكونيت، وكذا دار الطالب الروحا، ومزكيطة وفزواطة، فضلا عن توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية الداعمة للتمدرس بالعالم القروي، حيث تم إحداث مجموعة من المؤسسات ما بين 2012 و2015، منها دار الطالبة النقوب، ودار الطالب آيت بوداود، تفتشنا وأفلاندرا.
- برنامج تسوية وضعية مستخدمي مؤسسات الرعاية الاجتماعية، حيث تم، في هذا الصدد، إبرام عقود الشغل مع حوالي 114 عامل بهذه المؤسسات، مع اعتماد الحد الأدنى للأجور في حدود 2.672,80 درهم، والتصريح بالعاملين بهذه المؤسسات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- برنامج المساعدة الاجتماعية، إذ تم إحداث ثلاثة مراكز للمساعدة الاجتماعية يستفيد من خدماتها حوالي 2350 مستفيد لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- برنامج تقديم المساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة، عبر تسيير مجموعة من المراكز الاجتماعية الخاصة بهذه الفئة، عن طريق دعم جمعيات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.
- برنامج محاربة العنف ضد النساء، حيث يتوفر إقليم زاكورة على مركز واحد للاستماع، والذي يبلغ عدد المستفيدات من خدماته ما يقارب 150 مستفيدة.
- طلب تمويل مشاريع في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، إذ تم تلقي أزيد من 700 طلب بإقليم زاكورة، وذلك في إطار طلبات تمويل مشاريع صندوق دعم التماسك الاجتماعي، والتي يتم حالياً دراستها وفق المسطرة القانونية المنظمة لها.
- برنامج إحداث مراكز النساء في وضعية صعبة، إذ سيتم إحداث مركز للنساء في وضعية صعبة، سيشرع في تقديم خدماته في غضون الموسم الاجتماعي المقبل 2016-2017.

موضوع السؤال: حصيلة تنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي على مستوى إقليم النواصر

واضـع السـؤال: السيد النائب عبد اللطيف رشيد عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يرتكز البرنامج الحكومي، الذي يشكل وثيقة تعاقدية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في كافة المجالات خلال المرحلة، على ثلاث مرتكزات أساسية: الحكامة المندمجة والمتكاملة، والمقاربة التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وشكل خارطة طريق لتنزيل مقتضيات الدستور الجديد. كما تضمن إجراءات تطبيقية مرفوقة بأهداف ومؤشرات رقمية، في إطار تعاقد حول المحاور الرئيسية للبرنامج.

وقد أنجزت الحكومة، منذ بداية الولاية التشريعية، قدرا مهما من برنامجها الحكومي.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن البرامج، التي تم تنفيذها بإقليم زاكورة خلل هذه الولاية، في ما يخص القطاع الذي تشرفون عليه؟

جواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه والمتعلق بـ»حصيلة تنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي على مستوى إقليم النواصر»، يشرفني أن أحيطكم علما السيد النائب المحترم بأن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية عملت انطلاقا من المخطط الاستراتيجي 4+4 للفترة 2012 - 2016 على إعداد وتنزيل مجموعة من السياسات المندمجة والبرامج التنموية بمختلف جهات المملكة، وفي مختلف الميادين الاجتماعية، ويعتبر العالم القروي من ضمن أولويات الوزارة، إذ لا يستثنى من مجالات تدخلها ومن سياساتها المندمجة، وذلك وفق الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة. وقد تمكن القطب الاجتماعي من تنفيذ سياسة القرب، والاستهداف الجغرافي خصوصا العالم القروي. ويروم المخطط الاستراتيجي للوزارة في إطار دورها الأفقي كذلك التنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية بالمجالات الاجتماعية التنموية.

كما أنه في ميدان التنمية الاجتماعية، فقد تم دعم مشاريع للقرب بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني القريب من حاجيات وانتظارات الساكنة. ومن أجل تحقيق التوازن بين كل جهات المملكة، وبهدف تشجيع المبادرات الرامية إلى تحسين ظروف الفئات الاجتماعية في وضعية هشة وتوفير الشروط الكفيلة بالارتقاء بمستوى عيشها، تم خلال سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 دعم ما مجموعه 871 مشروعا بملغ مالي إجمالي قدره 190 مليون درهم. وقد خصص هذا الدعم لمجالات مختلفة ترتبط بحماية الطفولة في وضعية صعبة والاستماع وتوجيه النساء

ضحايا العنف وتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وتحسين ظروف استقبال الاشخاص المسنين بالمؤسسات ودعم المراكز المتعددة الوظائف للنساء.

ومن أجل تنزيل أمثل لمشاريع القرب، تم العمل على تنظيم دورات تكوينية استفاد منها 960 فاعلا جمعويا، وتم تخصيص 248 حصة للمواكبة، وتقديم الدعم التقني لـفائدة 1036 من حاملي المشاريع على المستوى المحلي، زيادة على تنظيم 55 دورة تدريبية استفاد منها 1215 من العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ومراعاة للاستهداف الأمثل للفئات الهشة تمت الانطلاقة الفعلية لبرامج تفتح باب الاستفادة عن قرب، خصوصا للساكنة القروية من البرامج الاجتماعية، سواء عبر التمثيليات الترابية للقطب الاجتماعي أو الملحقات الإدارية للقرب التابعة لوزارة الداخلية، خاصة في ما يتعلق بدعم النساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى، حيث تم انطلاق استقبال طلبات الاستفادة من هذا الدعم يوم 26 مارس 2015، وتوصلت المصالح الترابية لوزارة الداخلية بما يقرب 59.000 طلبا، وتم صرف الدعم فعليا لفائدة 44.000 أرملة.

كما تم إدراج الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن الفئات المستفيدة من خدمات صندوق التماسك الاجتماعي، كآلية تعنى بتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، حيث استفاد ما يفوق من 4700 طفلا من هذا البرنامج بغلاف مالي فاق 44 مليون، إضافة إلى تمويل اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية بمبلغ 4,54 مليون درهم، زيادة على تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل بكلفة مالية تقدر بمبلغ 5 مليون درهم. بالإضافة إلى إحداث وتسيير مراكز الاستقبال، طبقا للاتفاقية المبرمة بين مؤسسة التعاون الوطني والوزارة الوصية ووزارة الاقتصاد والمالية، إذ تمت تهيئة وتجهيز 30 مركزا لمساعدة وتوجيه الاشخاص في وضعية إعاقة بميزانية فاقت 14 مليون درهم. وقد تم إسناد تنفيذ خدمات هذا الصندوق إلى مؤسسة التعاون الوطني، نظرا لتواجدها وامتدادها الترابي خصوصا في العالم القروي.

هذا، وتفعيلا للمخطط الاستراتيجي، تم الشروع على صعيد هذا الإقليم في تنفيذ عدة سياسات ذات صبغة وطنية، أولت من خلالها الوزارة عناية خاصة بالفئات الهشة والمعوزة بالمدن كما في القرى، نذكر منها:

- إعداد سياسة وطنية مندمجة لحماية الطفولة ومحاربة كل أشكال العنف ضد الأطفال 2013– 2016.
- إعداد سياسة وطنية مندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.
- تفعيل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد النساء وتقديم الدعم لـ93 مركزا للنساء

ضحايا العنف من أجل الاستماع والتوجيه، إضافة إلى خلق وتدبير 40 فضاء متعدد الوظائف من أجل التكفل بالنساء ضحايا العنف.

- مأسسة المساواة ومكافحة أشكال التمييز ضد النساء من خلال تفعيل المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام وإطلاق مشاريع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النهوض بحقوق النساء. ففي أكتوبر 2015 تمت المصادقة على تمويل 15 مشروعا بكلفة إجمالية تقدر بـ19.7 مليون درهم، زيادة على المجهودات المبذولة لتحقيق التمكين الاقتصادي الذي تستفيد منه النساء القرويات، فضلا عن تتويج مجهودات الافراد والهيئات المدنية والمؤسسات الوطنية عبر منح جائزة تميز للمرأة المغربية وإطلاق النسخة الثانية منها يوم 10 أكتوبر 2015، حيث توجت بجائزة تميز لهذه السنة 3 نساء قرويات تشجيعا لمشاريعهن بالعالم القروي.

موضوع السؤال: وضعية دار الطالب والطالبة بالجماعة التابعة لإقليم تاوريرت

واضـع السـؤال: السيد النائب بعزيز سعيد عن الفريق الاشتراكي

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

بفضل تكاثف وتضافر جهود المجتمع المدني و الجماعة تم إحداث مجموعة من دور الطالب والطالبة بالجماعات الترابية بإقليم تاوريرت لأجل إيواء التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بهذه الجماعة مما ساهم في تقليص نسبة الهدر المدرسي خصوصا في صفوف الفئات الهشة. كما بذل المشرفون على هذه المؤسسة مجهودات كبيرة لأجل تأهيلها حتى تستجيب للمعايير المحددة من طرف القانون المنظم لمؤسسات الإيواء. غير أنه، وفي غياب مداخيل قارة لهذه المؤسسات، أصبحت تعيش صعوبات جمة لتأمين استمرار خدماتها والرفع من جودتها أمام ضعف المنحة السنوية التي تخصصها وزارتكم لهذه المؤسسة، مما جعل الجمعيات المسيرة تعجز عن تشغيل مؤطرين تربويين لمواكبة نزلاء دور الطالب أو الطالبة طيلة مسارهم الدراسي، وتنظيم أنشطة موازية لفائدتهم ثقافية ورياضية واجتماعية ...

لهذه الأسباب، أسائلكم السيدة الوزيرة عن ما هي قيمة المنحة التي تخصصها وزارتكم لفائدة دور الطالب ودار الطالبة بإقليم تاوريرت؟ وما هي المعايير المعتمدة لتحديد قيمة هذه المنحة، وما هي إمكانية الرفع منها للاستجابة لحاجيات النزلاء والنزيلات على مستوى كل دار على حدة؟ وما هي نوعية الأنشطة التربوية التي تنظمها وزارتكم على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لفائدة نزلاء ونزيلات دار الطالب والطالبة بالجماعات الترابية بإقليم تاوريرت؟ وهل من مشاريع في هذا المجال حتى تشمل باقي الجماعات الترابية والمساهمة في التخفيف من الهدر المدرسي؟

جـواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والمتعلق بـ»وضعية دار الطالب والطالبة بالجماعات التابعة لإقليم تاوريرت»، فإنه يسعدني أن أنهي إلى علمكم، السيد النائب المحترم، أنه في إطار برامجه الاجتماعية المخصّصة لتعزيز أدوار ومهام وأهداف مؤسسات الرعاية الاجتماعية المنتشرة بكل جهات وأقاليم المملكة، يعمل القطب الاجتماعي، على دعم دور الطالبة والطالب ودور الأطفال، التي تقدم خدمات الاستقبال والإيواء والتتبّع السوسيو تربوي لتسهيل متابعة الدراسة والتكوين لأبناء الأسر المعوزة، وخاصة تلك الموجودة بالعالم القروي، وذلك بتوفير الشروط الضرورية لإرساء مناخ مناسب للتعليم والتكوين والنجاح المدرسي، من

دعم نفسي وتربوي واجتماعي، بالإضافة إلى توفير مختلف خدمات الإيواء والتطبيب والأنشطة الموازية الأخرى.

أما في ما يخص الدعم المالي المخصص لدور الطالب والطالبة الموجودة بإقليم تاوريرت، فقد بلغ الغلاف المالي الذي خصص لهذه المؤسسات الاجتماعية برسم سنة 2015 ما مجموعه 732000.00 درهما.

كما تخصّص أيضا مؤسسة التعاون الوطني، من جانب آخر، منحا خاصة بتجهيز هذه المؤسسات كل خمس سنوات، وفق طلبات تتقدّم بها الجمعيات المشرفة على تدبير هذه المؤسسات.

أما بالنسبة للمعايير المحدّدة لقيمة المنح المخصصة، فتتم وفق:

- ما ينص عليه القانون رقم 14.05 ومرسومه التطبيقي الخاص بشروط فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- معيار عدد المستفيدات والمستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- اتفاقية الدعم والشراكة المبرمة بين الجمعيات المسيرة ومؤسسة التعاون الوطني.

وبالنسبة لإمكانية الرفع من قيمة المنح المخصصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، فإن الجمعيات المشرفة على هذه المؤسسات تتمتّع بصلاحيات البحث عن الموارد المالية الإضافية اللازمة بتعاون وتنسيق مع باقي الفاعلين الاجتماعيين على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني.

وبهدف الرقي بجانب التأطير، وتحسين خدمات دور الطالب والطالبة بإقليم تاوريرت، تحرص مؤسسة التعاون الوطني على توجيه هذه المنح بالدرجة الأولى لدعم جانب مهم من التأطير، إضافة إلى دعم الخبرة والاستشارة والمواكبة.

ومن أهم الأنشطة التربوية التي تنظمها مؤسسة التعاون الوطني على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لفائدة نزلاء ونزيلات مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمملكة، ومنها دور الطالب والطالبة بإقليم بتاوريرت، نذكر ما يلي:

- تنظيم مخيمات صيفية لفائدة المستفيدين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 8 و12 سنة؛
- المشاركة في التظاهرات الرياضية الوطنية في عدد من الأنواع الرياضية؛
- المشاركة في المسابقة الوطنية الخاصة بتجويد القرآن الكريم؛
- استفادة المستفيدين من دور الطالب والطالبة، والمتفوقين في دراستهم، من منحة مؤسسة الطالب لاستكمال مسار التعليم العالي، حيث يسهر التعاون الوطني على تنظيم لقاءات في الموضوع مع تلاميذ هذه المؤسسات؛

- تنظيم لقاءات ثقافية وتربوية وندوات وحملات تحسيسية وقوافل طبية، وكذا الاحتفال بالمناسبات الوطنية والدينية بتنسيق مع الجمعيات المسيرة لهذه المؤسسات، وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مندوبية التعاون الوطني بإقليم تاوريرت قد سطّرت، بتنسيق وتعاون مع شركاء هذه المؤسسة، مجموعة من المشاريع الداعمة لمنظومة التربية والتكوين، ومنها:

- مشروع بناء دار الطالبة بدبدو بشراكة مع الحكومة الأندلسية، والذي سيتم انطلاق أشغاله خلال ما تبقى من سنة 2016؛
- بناء دار الطالبة بمستكمار في إطار برنامج محاربة الهشاشة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا بمساهمة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وهي اليوم في طور الإنجاز؛
- مشروع إعادة بناء دار الطالبة بالعيون سيدي ملوك والذي تم إدراجه في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية لإقليم تاوريرت 2020-2016؛

بالإضافة إلى برنامج محاربة الهدر المدرسي لدى الأطفال في وضعية صعبة من خلال مشروع بناء مركز رعاية الأطفال في وضعية صعبة، والذي سينجز خلال سنة 2016 بشراكة مع الحكومة الأندلسية.

الأسئلـــة والأجوبة الكتابيـــة

خلال دورة أبريل 2017

تقـديـم

أجابـت السـيدة بسـيمة الحقـاوي، وزيـرة التضامـن والمـرأة والأسرة والتنميـة الاجتماعيـة، خـلال دورة أبريـل 2017، عـلى سـؤال كتـابي واحـد عـن فريـق العدالـة والتنميـة، في مجـال الإعاقـة:

موضـوع السـؤال	عدد الأسئلة المجاب عنها
الإعاقة	01
المجمـوع	01

فهـــــرس سؤال الدورة

موضــوع الســؤال	النـــائـــب(ة)
غياب الولوجيات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الإدارات والأماكن العمومية	**السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية**
المجمـــوع	**01**

موضوع السؤال: غياب الولوجيات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الإدارات والأماكن العامة

واضعة السؤال: السيدة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعرف مجموعة من الإدارات والأماكن العامة بجهة كلميم وادنون غياب للولوجيات التي تساعد في تنقل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يجعلهم يجدون صعوبة في التنقل وقضاء أغراضهم.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما هي التدابير التي ستتخذونها لتسهيل ولوج هذه الفئة للمرافق العمومية وضمان حقها في التنقل؟

جواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكن والمشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، يشرفني السيدة النائبة المحترمة أن أحيطكن علما أنه، وفقا للاختصاصات الموكولة لها، سطرت الوزارة أوراش مهيكلة توجت باعتماد سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تمت المصادقة عليها في اللجنة الوزارية التي يترأسها السيد رئيس الحكومة في 24 نونبر 2015، تضمنت رافعات استراتيجية تضم من بينها تيسير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لجميع الخدمات والمتطلبات اليومية من أجل ضمان اندماجهم في المجتمع ومشاركتهم في الحياة العامة.

كما سيمكن القانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والذي تمت الصادقة النهائية عليه في البرلمان بغرفتيه في أبريل 2016، من ملاءمة التشريع المغربي مع مبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة المادة 9 التي تنص على توفير الولوجيات في بعدها الشامل. كما أقر القانون الجديد مقتضى مهم في هذا الصدد يتعلق الأمر بالمادة 22 التي تلزم إرساء الولوجيات الضرورية والمناسبة للأشخاص في وضعية إعاقة في كافة المنشآت العمرانية والمعمارية ووسائل النقل القائمة منها أو الحديثة.

وحيث أن موضوع الولوجيات وثيق الصلة بموضوع مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة العامة، فلا بد من التذكير بأن هذا المجال بشتى أنواعه (المعمار، العمران، النقل، الاتصال) هو مؤطر بالقانون رقم 10 .03 المتعلق بالولوجيات الصادر بتاريخ 12 ماي 2003 ومرسومه التطبيقي رقم 2.11.246 الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2011، والذي يحدد شروط ومعايير الولوجيات.

ورغـم أهميـة هـذا المرسـوم، إلا أن تطبيقـه رهـين باسـتصدار 5 قـرارات مشـتركة مـن قبـل وزارة التعمـير وإعـداد الـتراب الوطنـي ووزارة الداخليـة ووزارة السـكنى وسياسـة المدينـة ووزارة الصناعـة والتجـارة والاسـتثمار والاقتصـاد الرقمـي ووزارة التجهيـز والنقـل واللوجسـتيك، ويتعلـق الأمـر بـ:

- قرار مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة السكنى وسياسة المدينة ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني بخصوص تحديد الخاصيات التقنية المتعلقة بالولوجيات المعمارية.
- قرار مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة السكنى وسياسة المدينة ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني بخصوص تحديد الخاصيات التقنية وقياسات مختلف الولوجيات وخصوصا الممرات والمسالك والأرصفة والأدراج والسلالم الخارجية ومواقف السيارات والأثاث الحضري.
- قرار مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المتعلق بتحديد الخاصيات التقنية لتهيئة الحافلات المستعملة في النقل العمومي.
- قرار مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المتعلق بتحديد الخاصيات التقنية للأخذ بعين الاعتبار وضعية الأشخاص المعاقين خاصة ذوي الكراسي ومستعملي المعمدات في مختلف محطات المسافرين ومحطات التوقف، لاسيما وضع صفوف للصعود بحواجز للحماية.
- قرار مشترك بين وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المتعلق بتحديد الخاصيات التقنية المتعلق بالاتصال.

هـذا، وتعمـل الـوزارة حاليـا عـلى إعـداد القـرارات المشـتركة المذكـورة والتـي تهـم الولوجيـات المعماريـة والعمرانيـة، موضـوع المـادة 5 والمـادة 9 مـن المرسـوم رقـم 2.11.246 والقياسـات التقنيـة لولوجيـات النقـل والاتصـال المشـار إليهـا في المـواد رقـم 11 و 13 و15 مـن نفـس المرسـوم.

كـما أن هـذه الـوزارة بصـدد تنفيـذ مـشروع التعـاون مـع البنـك الـدولي في مجـال الولوجيـات بتنسـيق مـع القطاعـات المعنيـة، خاصـة وزارة الداخليـة ووزارة السـكنى وسياسـة المدينـة ووزارة التعمـير وإعـداد الـتراب الوطنـي ووزارة التجهيـز والنقـل واللوجسـتيك. ويهـدف هـذا البرنامـج بالأسـاس إلى تطويـر الإطـار التنظيمـي والمعيـاري وكذلـك إلى إرسـاء الولوجيـات المعماريـة والعمرانيـة بالممـرات الرئيسـية والمرافـق العموميـة والفضـاءات المفتوحـة للعمـوم بمدينـة مراكـش كمدينـة نموذجيـة، عـلى أن تشـكل بدايـة لتعميـم التجربـة عـلى باقـي المـدن المغربيـة

مستقبلا. كما يروم هذا البرنامج تشخيص احتياجات بعض المدن الرئيسية في مجال الولوجيات، إضافة إلى تقوية قدرات المتدخلين المختصين في البناء والتعمير والمجتمع المدني، والتحسيس بموضوع الولوجيات ودوره في مجال الاندماج الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة.

ولتعزيز الإطار المعياري في مجال الولوجيات، تم إحداث لجنة التقييس المتعلقة بالولوجيات سنة 2012 بقرار من الوزير المكلف بالصناعة والتجارة وتتكلف بإعداد المواصفات القياسية في المجال، والتي تضم في عضويتها ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية والهيئات ذات الصلة بالموضوع بالإضافة إلى الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

وإلى حدود أواخر 2016، قامت هذه اللجنة بالدراسة والمصادقة على ما يفوق 50 مشروعا معياريا مغربيا مرتبطا بمجال الولوجيات، وتقوم حاليا بدراسة العديد من مشاريع ذات الصلة في إطار برنامجها لسنة 2017.

كما قامت الوزارة بإعداد وطبع دليل خاص بالمعايير والشروط التقنية لمختلف أنواع الولوجيات، يتم توزيعه على مختلف المؤسسات والجهات المعنية لتوحيد المعايير وضمان إعمال حقيقي للولوجيات، خاصة الجماعات الترابية والوكالات الحضرية والعمالات ومصالح وزارة السكنى وسياسة المدينة ووزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، باعتبارها المؤسسات المتدخلة في منح مختلف أشكال الرخص، ولأنها كذلك الواصفة لمخططات التهيئة العمرانية وصاحبة الاختصاص في مراقبة مدى احترام المقتضيات القانونية المعمول بها في هذا المجال.

الأسئلـــة والأجوبة الكتابيـــة

خلال دورة أكتوبر 2017

تقـديـم

أجابت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، خلال دورة أكتوبر 2017، على 43 سؤالا كتابيا لامس مختلف القضايا والأوراش التي تنخرط فيها الوزارة، سيما موضوع التضامن والتنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، تتوزع كالآتي:

موضـوع السـؤال	عدد الأسئلة المجاب عنها
التضامن والتنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	**29**
الإعاقة	**06**
مختلفات	**08**
المجمـوع	**43**

فيما توزعت أسئلة هذه الدورة على فرق نيابية، يتقدمها فريق العدالة والتنمية بـ18 سؤالا، متبوعا بالفريق الحركي بـ12 سؤالا، وفريق الأصالة والمعاصرة بـ06 أسئلة، وبـ3 أسئلة لكل من الفريقين الاشتراكي والتجمع الدستوري، وبسؤال واحد للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

الفريق النيابي	مجموع الأسئلة
فريق العدالة والتنمية	**18**
الفريق الحركي	**12**
فريق الأصالة والمعاصرة	**06**
الفريق الاشتراكي	**03**
فريق التجمع الدستوري	**03**
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	**01**
المجمـوع	**43**

فهـــــرس أسئلة الدورة

مـــوضـــوع الســـــؤال	النـــائـــــب (ة)
وضعية دور الطالبة بإقليم سيدي إفني	السيد النائب مصطفى بايتاس عن فريق التجمع الدستوري
الاستهداف المباشر للأشخاص في وضعية إعاقة	السيد النائب جدار أحمد عن فريق العدالة والتنمية
تعزيز التماسك الاجتماعي بإقليم تازة	السيدة النائبة مراس ابتسام عن الفريق الاشتراكي
وضعية دار الطالب والطالبة بجماعات إقليم تاوريرت	السيدة النائبة مراس ابتسام عن الفريق الاشتراكي
اعتمادات صندوق دعم التماسك الاجتماعي	السيد النائب نوفل الناصري عن فريق العدالة والتنمية
إحداث مركز سوسيو-اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بطانطان	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
إحداث مركز سوسيو-اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة ببوزكارن	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
إحداث مركز سوسيو-اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بسيدي إفني	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
إحداث مركز سوسيو-اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة أسا الزاك	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
الوضعية الاجتماعية لأطر ومستخدمي وكالة التنمية الاجتماعية	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
عدم استفادة جمعية إقليمي ورزازات وزاكورة من الدعم العمومي	السيد النائب لماوي إسماعيل عن فريق الأصالة والمعاصرة
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم مراكش في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب الدريوش الرشيد عن الفريق الحركي
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم آسفي في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب السباعي عادل عن الفريق الحركي
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم الدريوش في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب فضيلي محمد عن الفريق الحركي

المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لجهة الرباط سلا القنيطرة في الفترة الممتدة إلى 2021	السيدة النائبة الحاتمي غيثة عن الفريق الحركي
المعايير المعتمدة في المصادقة على المشاريع الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
تسوية وضعية المتصرفين المتعاقدين مع التعاون الوطني	السيد النائب بايتاس مصطفى عن فريق التجمع الدستوري
معايير الحصول على بطاقة ذوي الاحتياجات الخاصة ومدى صلاحيتها	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
معاناة مديري دور الطالب بإقليم الرحامنة	السيد النائب البصري عبد الخالد عن فريق العدالة والتنمية
إحداث بعض المرافق الاجتماعية ببير الرامي الجنوبية وإقامات الكولف والتسيير بمدينة القنيطرة	السيد النائب الشعبي فوزي عن فريق الأصالة والمعاصرة
التأخر الحاصل في صرف منح الجمعيات المستفيدة من دعم مشاريع سنة 2016	السيد النائب العبدي رشيد عن فريق الأصالة والمعاصرة
نصيب جمعيات آسفي لذوي الاحتياجات الخاصة من برامج التنمية	السيد النائب سنعان هشام عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم صفرو في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب سكوري لحسن عن الفريق الحركي
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم الفقيه بنصالح في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب مبديع محمد عن الفريق الحركي
فتح الآجال للاستفادة من المساعدات العينية المباشرة المقدمة من طرف التعاون الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة	السيد النائب بومريس عمر عن فريق العدالة والتنمية
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم الناظور في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب الرحموني سعيد عن الفريق الحركي
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لجهة درعة تافيلالت في الفترة الممتدة إلى 2021	السيدة النائبة نزيه فاطمة الزهراء عن الفريق الحركي

عدم استفادة ذوي الإعاقة الذهنية والصم والبكم من المساعدات العينية المباشرة المقدمة من طرف التعاون الوطني	السيد النائب بومريس عمر عن فريق العدالة والتنمية
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم بولمان في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب حسن العنصر عن الفريق الحركي
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم مولاي يعقوب في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب لعفو كمال عن الفريق الحركي
معاناة الأطر الإدارية والتربوية بمراكز الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وغياب نظام بيداغوجي موحد على الصعيد الوطني	السيد النائب هوار يوسف عن فريق الأصالة والمعاصرة
النقص في البنيات الأساسية الخاصة بدور الرعاية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني	السيد النائب بايتاس مصطفى عن فريق التجمع الدستوري
تأخر تعويضات أطر وكالة التنمية الاجتماعية	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
توفير الموارد البشرية لوكالة التنمية الاجتماعية بجهة كلميم وادنون	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم مكناس في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب لبريكي عبد القادر عن الفريق الحركي
ملف ذوي الاحتياجات الخاصة ببوجدور	السيدة النائبة سكيحيل حياة عن فريق العدالة والتنمية
المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم شفشاون في الفترة الممتدة إلى 2021	السيد النائب العمري عبد الرحمان عن الفريق الحركي
إدماج المتعاقدين مع التعاون الوطني	السيد النائب عبد الله بووانو عن فريق العدالة والتنمية
إنصاف المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني	السيدة النائبة رحاب حنان عن الفريق الاشتراكي

وضعية المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني	السيدة النائبة الوهابي زهور عن فريق الأصالة والمعاصرة
تسريع عملية الاستفادة من الدعم المحصص لذوي الاحتياجات الخاصة	السيد النائب هامل عبد الله عن فريق العدالة والتنمية
مطابقة المصالح الخارجية لوكالة التنمية الاجتماعية مع التقسيم الجهوي	السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية
المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة	السيد النائب العماري فؤاد عن فريق الأصالة والمعاصرة

موضوع السؤال: وضعية دور الطالبة بإقليم سيدي إفني

واضـع السـؤال: السيد النائب مصطفى بايتاس عن فريق التجمع الدستوري

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

في إطار حكامة المرفق العام إيمانا منا بالدور الريادي والحيوي الذي تضطلع به دور الطالبة على صعيد مدن وأقاليم المملكة.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن وضعية دور الطالبة بإقليم سيدي إفني؟

جـواب السيدة الوزيرة:

نشكركم السيد النائب المحترم على طرح هذا السؤال وعلى الاهتمام بموضوع دور الطالبة لما تقوم به من أدوار رائدة في محاربة الهدر المدرسي، خاصة في صفوف الفتيات، وبما تقدّمه من خدمات الاستقبال والإيواء والتطبيب والأنشطة الموازية الأخرى التي تساهم تيسير ظروف تمدرس أبناء الفئات المعوزة أو الموجودة بالوسط القروي، وكذا بتوفير الشروط الضرورية للتحصيل العلمي والدراسي من خلال الدعم النفسي والتربوي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، وعلى صعيد إقليم سيدي إفني، فقد بلغ الدعم المالي الذي يخصص لفائدة 16 مؤسسة مرخصة (دور الطالبة) التي تستقبل حوالي 1030 تلميذة ما قدره 2 532 000,00 درهما كمنحة للتسيير، و100 000,00 درهما كمنحة للتجهيز برسم سنة 2016، وفقا للمعايير التي يتم اعتمادها في تحديد قيمة هذه المنح من خلال :

- ما تنص عليه مقتضيات القانون رقم 14.05 ومرسومه التطبيقي الخاص بشروط فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- معيار عدد المستفيدات والمستفيدين من خدمات دور الطالب والطالبة؛
- اتفاقية الدعم والشراكة المبرمة بين الجمعيات المسيّرة ومؤسسة التعاون الوطني.

موضوع السؤال: الاستهداف المباشر للأشخاص في وضعية إعاقة

واضـع السـؤال: السيد النائب جدار أحمد عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يكتسي برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة أهمية بالغة، وشمل أربع مجالات للتدخل. وقد سجل المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات متعلقة بتنفيذ هذا البرنامج.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما هي التدابير المناسبة التي يجب اتخاذها من أجل استهداف مباشر للأشخاص في وضعية إعاقة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

بداية نشكركم السيد النائب المحترم على طرح هذا السؤال وعلى إيلاء اهتمام خاص لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة، وبهذه المناسبة نحيطك علما أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن صندوق دعم التماسك الاجتماعي هم بعض الملاحظات والتوصيات التدبيرية التي قامت الوزارة بالإجابة عنها وتوضيحها سواء من خلال الرد على المجلس، أو من خلال العرض المفصل الذي تقدمنا به في الموضوع أمام لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب يوم 19 دجنبر 2017، كما أن الملاحظات لم تهم في العمق التدبير المالي للصندوق حيث بلغت نسبة صرف الاعتمادات بالنسبة لبرنامج النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة نسبة 100%، وهو ما حدا بالحكومة إلى رفع المبلغ المخصص لبرنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في الصندوق من 70 مليون درهم سنة 2015 إلى 111 مليون درهم سنة 2016 ونفسها سنة 2017 بسبب ارتفاع حاجات تمويل خدماته..

وكما تعلمون السيد النائب المحترم، فقد تم إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي بموجب قوانين المالية لسنوات 2012 و2013 و2014، وتم توقيع الاتفاقية الخاصة ببرنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني سنة 2015 وهي السنة التي انطلقت فيها خدمات الصندوق الخاصة بهذه الفئة، حيث يقوم هذا الأخير بتمويل أربع مجالات هي اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية، وتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال.

وبهذا الخصوص، تم خلال سنوات 2015 و2016 و2017 اقتناء 16152 وحدة من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية وآلات السمع بغلاف مالي بلغ 20 847 763,62 درهم، استفاد

منها لحد الآن أكثر من 7633 مواطنا في وضعية إعاقة ولا يزال جاري البت في عدد من طلبات الاستفادة، كما عرفت أعداد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من خدمات التمدرس تطورا مهما، حيث ارتفع من 4744 مستفيدا خلال سنة 2015 إلى 6183 سنة 2016 و8737 سنة 2017 موزعين على جميع ربوع الوطن حيث يتم تغطية طلبات التمدرس بالنسبة لجميع الأطفال في وضعية إعاقة المستوفين للشروط التي تحددها المساطر، وبلغ الدعم الإجمالي المخصص للجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة حوالي 208222828,00 درهم، حيث بلغت كلفة المستفيد الواحد 1018,00 درهم شهريا خلال سنة 2017.

أما في مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، فيتم دعم مبادرات الأشخاص في وضعية إعاقة الراغبين في إنشاء مشاريع مدرة للدخل بـ 60000,00 درهم كحد أقصى لكل شخص وفي حدود 200.000,00 درهم للمشروع جماعي، فقد بلغ عدد المشاريع المدعومة 630، بمجموع دعم بلغ 29495606,00 درهم، وفي مجال المساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وهي خدمة عمومية للقرب تابعة للتعاون الوطني تتولى استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة وذويهم وكذا تحليل طلباتهم لتسهيل وصولهم إلى الخدمات التي تلبي حاجياتهم، فقد تم لحد الآن إحداث 60 مركزا للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد 60 إقليما كما تمت المساهمة في تجهيز 12 مركزا من المراكز العاملة في مجال الإعاقة والمساهمة في توفير الموارد المالية الضرورية لتسيير 4 مراكز من المراكز العاملة في مجال الإعاقة، حيث بلغت مصاريف الصندوق في هذا المجال خلال سنتي 2015 و2016 حوالي 187246888,44 درهم.

وفي ما يخص جانب حكامة تدبير الدعم، نص الدليل المسطري لتدبير خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي على تشكيل لجنة محلية متعددة القطاعات، تتولى الدراسة والمصادقة على طلبات الدعم، وتتكون من المندوب الإقليمي للتعاون الوطني، وممثل المنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية، ورئيس قسم العمل الاجتماعي بالعمالة أو الإقليم المعني أو من يمثله، والمدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية أو من يمثله، والمندوب الإقليمي لوزارة الصحة أو من يمثله، ومندوب التكوين المهني أو من يمثله، كما أحدثت لجنة للتبع على مستوى وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية تنعقد بشكل عادي كل سنة بشكل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، مكونة إضافة إلى الوزارة من وزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني مهمتها في تتبع وتقييم تنفيذ خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، كما تم إحداث لجنة تقنية مشتركة تضم وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والتعاون الوطني تتحدد مهامها في تتبع طلبات الدعم المنتقاة محليا، أما على مستوى التعاون الوطني فقد أحدثت وحدة للتدبير المركزي ووحدات جهوية تتولى الإشراف على تدبير سير تنفيذ خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

موضوع السؤال: تعزيز التماسك الاجتماعي بإقليم تازة

واضعة السؤال: السيدة النائبة ابتسام مراس عن الفريق الاشتراكي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

وفقا لمبادئ التضامن وتكافؤ الفرص، ومن أجل معرفة ما تحقق محليا، تنفيذا لهذا الالتزام الحكومي، أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما حصيلة عملكم على مستوى تعزيز التماسك الاجتماعي بإقليم تازة لتحقيق الهدف السالف الذكر؟ وما هو الدور الذي قام به صندوق التماسك الاجتماعي بإقليم تازة؟

جواب السيدة الوزيرة:

أشكركن السيدة النائبة المحترمة على طرح هذا السؤال، وعلى إيلاء موضوع التماسك الاجتماعي الاهتمام اللازم من لدن ممثلي الأمة، وكذا الحرص على مساءلة عمل الحكومة في هذا الشأن.

كما هو في علمكم، فإن الحكومة ومن خلال برنامجها 2016-2021 حرصت على رسم تصور متكامل لتدخلها في موضوع تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز التضامن وتقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، ودعم الفئات الهشة والفقيرة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتوفير تمويل البرامج الهادفة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على قيادة عمل القطب الاجتماعي من أجل المساهمة إلى جانب القطاعات الحكومية في تنزيل هذه الإجراءات من خلال المهام الموكولة إليها في هذا الشأن، سواء من خلال تولي تدبير جزء صندوق دعم التماسك الاجتماعي الخاص ببرنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة أو المشاركة في الإشراف على برنامج دعم النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى إلى جانب كل من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، أو من خلال البرامج التي تطلقها مكونات القطب الاجتماعي بهدف محاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وبهذا الخصوص يسعدني السيدة النائبة المحترمة أن أحيطك علما بجهود القطب الاجتماعي بإقليم تازة موضوع سؤالكن، فقد تمكن صندوق دعم التماسك الاجتماعي برسم سنة 2017 من تمكين 119 من الأطفال في وضعية إعاقة بمختلف أنواعها من حقهم في التمدرس من خلال دعم 3 جمعيات مشرفة على تعليمهم بمبلغ 1733160,00درهم، كما استفاد 48 شخص في وضعية إعاقة من المعينات التقنية و14 شخصا من الأجهزة التعويضية.

أما في ما يتعلق ببرنامج دعم النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى الذي تدبره الوزارة إلى جانب كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية فقد استفادت منه 1484 أرملة حاضنات لـ2523 من الأيتام بإقليم تازة، بمبلغ إجمالي وصل إلى 25 مليون درهم توصلن بها عبر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين منذ انطلاق البرنامج.

وفي ملف الشراكة مع الجمعيات التي تطلقها الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية سنويا عبر طلب عروض وفق دفاتر تحملات ومساطر محددة، فقد عقدت الوزارة خلال السنتين الأخيرتين شراكة مع 8 جمعيات بإقليم تازة حول مشاريع تتعلق بالتنمية الاجتماعية للأحياء، والخدمة والمساعدة الاجتماعية لفائدة المسنين، والوساطة الأسرية، والنهوض بالأطفال في وضعية شارع، وإذكاء الوعي في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بمبلغ دعم إجمالي بلغ 823100,00 درهم.

كما عملت وكالة التنمية الاجتماعية على دعم ومواكبة المشاريع المدرة للدخل في الإقليم، حيث تدخلت للمساهمة في تمويل 8 مشاريع للجمعيات تتعلق بتربية الماعز، وتربية النحل، وعصر الزيتون، وتحسين الممارسات الزراعية ومداخيل المزارعين، وتنمية مجال استغلال الأشجار المثمرة، وتجهيز موارد السقي بكلفة إجمالية بلغت 1744650,00 درهم استفاد منها 1890 مستفيد.

هذه باقتضاب بعض المعطيات الرقمية حول مساهمة القطب الاجتماعي في تعزيز التماسك الاجتماعي جوابا على سؤالكم بخصوص إقليم تازة، وإلا فإن هناك مجهود كبير تبذله مختلف القطاعات الحكومية في جميع ربوع الوطن للمساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

موضوع السؤال: وضعية دور الطالب والطالبة بجماعات إقليم تاوريرت

واضعة السؤال: السيدة النائبة ابتسام مراس عن الفريق الاشتراكي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

بفضل تضافر جهود المجتمع المدن والجماعة، تم إحداث دور الطالب والطالبة بعدة جماعات بإقليم تاوريرت لأجل إيواء التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بهذه الجماعة، مما ساهم في تقليص نسبة الهدر المدرسي، خصوصا صفوف الفتيان والفتيات. كما بذل المشرفون على هذه المؤسسة مجهودات كبيرة لأجل تأهيلها حتى تستجيب للمعايير المحددة من طرف القانون المنظم لمؤسسات الإيواء. غير أنه، وفي ظل غياب مداخيل قارة لهذه المؤسسة التي أصبحت تعيش صعوبات جمة لتأمين استمرار خدماتها والرفع من جودتها أمام ضعف المنحة السنوية التي تخصصها وزارتكم لهذه المؤسسة، مما جعل الجمعية المسيرة تعجز عن تشغيل مؤطرين تربويين لمواكبة نزلاء دار الطالب أو الطالبة طيلة مسارهم الدراسي، وتنظيم أنشطة موازية لفائدتهم ثقافية ورياضية واجتماعية...

لهذه الأسباب، أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما قيمة المنحة التي تخصصها وزارتكم لفائدة دار الطالب ودار الطالبة بالإقليم؟ وماهي المعايير المعتمدة لتحديد قيمة هذه المنحة؟ وما الإجراءات والتدابير المتخذة للرفع من قيمة هذه المنحة للاستجابة لحاجيات النزيلات والنزلاء؟

جواب السيدة الوزيرة:

نحيطكن علما السيدة النائبة المحترمة أنه من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة لفائدة المستفيدين بكافة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالمملكة، يتم تطبيق منهجية جديدة في احتساب الدعم المالي المرصود لفائدة الجمعيات المشرفة على تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة دور الطالب والطالبة، وترتكز هذه المنهجية على إيلاء الأولوية لتسوية وضعية التأطير بهذه المؤسسات، سواء عبر التوظيف الجديد وفق المعايير المنصوص عليها بالمراسيم التطبيقية للقانون 14.05 المتعلق بشروط فتح وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أو عبر الرفع من الأجور من أجل تحسين وضعية العاملين بهذه المؤسسات.

وعلى مستوى إقليم تاوريرت، موضوع سؤالكن، تم القيام بجهود وافية في هذا المضمار كما هو مبيّن في الجدول التالي :

المنح المقدمة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية بإقليم تاوريرت

اسم الجمعية	المؤسسة	منحة التسيير	منحة التجهيز
الجمعية الخيرية الإسلامية	دار الطالبة لعيون	84000	60000
الجمعية الخيرية لدار الطالبة تاوريرت	دار الطالبة تاوريرت	120000	80000
الجمعية الخيرية الإسلامية مستكمار	دار الطالب مستكمار	84000	-
الجمعية الخيرية الإسلامية دار الطالب عين الحجر	دار الطالب عين الحجر	120000	-
الجمعية الخيرية الإسلامية دار الطالب ملقى الويدان	دار الطالب ملقى الويدان	84000	60000
الجمعية الخيرية الإسلامية دبدو	دار الطالب دبدو	120000	-
الجمعية الخيرية الإسلامية تاوريرت	دار الطالب تاوريرت	120000	80000
المجموع		732000	280000

إلا أنه رغم الجهود المبذولة لتحسين أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالإقليم، فإن هذه الأخيرة لا تزال تعيش بعض الصعوبات والإكراهات في التمويل نجمل أسبابها في:

- عدم اجتهاد غالبية الجمعيات المسيرة في البحث عن موارد إضافية لفائدة المؤسسات التي تشرف عليها؛
- عدم توفر غالبية هذه المؤسسات على ممتلكات تدرّ عليها مداخيل قارة؛
- عدم كفاية الجهد العمومي لمواكبة الدعم المالي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، بما فيها دور الطالب والطالبة، بالنظر لتزايد عدد المؤسسات، وبالنظر أيضا لمحدودية الاعتمادات المالية المرصودة للقطب الاجتماعي وعدم قدرتها على تلبية كامل متطلبات تسيير وتجهيز هذه المؤسسات.

موضوع السؤال: اعتمادات صندوق دعم التماسك الاجتماعي

واضـع السـؤال: السيد النائب نوفل الناصري عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

في إطار مهامه المتعلقة بتقديم المساعدة للبرلمان طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور وطلب من السيد رئيس مجلس النواب 2015 قام المجلس الأعلى للحسابات بمراقبة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة، وقد أبرزت هذه المهمة العديد من الاختلالات، بحيث أن هناك حسابات ذات طابع اجتماعي تتوفر على أرصدة مهمة لكنها غير مستعملة، وفي المقابل، هناك حاجيات ملحة ومستعجلة في المجالات الاجتماعية تواجه إكراهات التمويل.

ومن ضمن هذه الأرصدة التي جاءت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تلك المتوفرة في صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات التي ستخذونها على المدى القريب والبعيد لمعالجة النقص المسجل على مستوى البرمجة وضعف وتيرة صرف اعتمادات هذا الصندوق؟ وما هي التدابير والمعايير التي ستعتمدونها لعدم اللجوء إلى هذا الحساب والاحتفاظ على وظائفه الاستثنائية والتقيد بالضوابط التي ينص عليها القانون التنظيمي للمالية بخصوص إحداثه وقواعد تدبيره؟

جـواب السيدة الوزيرة:

أشكركم السيد النائب المحترم على طرح هذا السؤال، الذي يهم تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول صندوق التماسك الاجتماعي، ونشير هنا أننا سنكتفي بالجواب عن الجانب الذي تدبره وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في هذا الصندوق، وهو بالخصوص الشق المتعلق ببرنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ثم الشق المتعلق ببرنامج دعم النساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى الذي تشرف عليه الوزارة إلى جانب كل من وزارة الداخلية ووزارة المالية والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، ونشير أيضا إلى أننا تقدمنا بعرض مفصل في الموضوع أمام لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب يوم 19 دجنبر 2017.

في ما يتعلق بتقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تدبير صندوق التماسك الاجتماعي في شق دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، فقد هم بعض الملاحظات والتوصيات المتعلقة ببعض الإجراءات التدبيرية للملف لا تتعلق بالجانب المالي، وقد قامت الوزارة بموافاة المجلس بردها

على جميع النقط الواردة في التقرير، والذي لم يسجل أي نقص على مستوى البرمجة ولا ضعف في وتيرة صرف الاعتمادات بالنسبة لهذا البرنامج، بل بالعكس فبلغت نسبة صرف الاعتمادات 100%، وهو ما حدا بالحكومة إلى رفع المبلغ المخصص لبرنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة في الصندوق من 70 مليون درهم سنة 2015 إلى 111 مليون درهم سنة 2016 ونفسها سنة 2017 بسبب ارتفاع حاجات تمويل خدماته.

وكما تعلمون السيد النائب المحترم فقد تم إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي بموجب قوانين المالية لسنوات 2012 و2013 و2014، وتم توقيع الاتفاقية الخاصة ببرنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة التعاون الوطني سنة 2015، وهي السنة التي انطلقت فيها خدمات الصندوق الخاصة بهذه الفئة، حيث يقوم هذا الأخير بتمويل أربع مجالات هي اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية، وتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، والمساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال.

وبهذا الخصوص، فقد تم خلال سنوات 2015 و2016 و2017 اقتناء 16152 وحدة من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية وآلات السمع بغلاف مالي بلغ 20 847 763,62 درهم، استفاد منها لحد الآن أكثر من 7633 مواطنا في وضعية إعاقة ولازال جاري البث في عدد من طلبات الاستفادة، كما عرفت أعداد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من خدمات التمدرس تطورا مهما، حيث ارتفع من 4744 مستفيدا خلال سنة 2015 إلى 6183 سنة 2016 و8737 سنة 2017 موزعين على جميع ربوع الوطن، ويتم تغطية طلبات التمدرس بالنسبة لجميع الأطفال في وضعية إعاقة المستوفين للشروط التي تحددها المساطر، وبلغ الدعم الإجمالي المخصص للجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة حوالي 208222828,00 درهم حيث بلغت كلفة المستفيد الواحد 1018,00 درهم شهريا خلال سنة 2017.

أما في مجال تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، فيتم دعم مبادرات الأشخاص في وضعية إعاقة الراغبين في إنشاء مشاريع مدرة للدخل بـ 60000,00 درهم كحد أقصى لكل شخص وفي حدود 00200000,درهم للمشروع جماعي فقد بلغ عدد المشاريع المدعومة 630، بمجموع دعم بلغ 29495606,00 درهم، وفي مجال المساهمة في وضع وتيسير مراكز الاستقبال الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة وهي خدمة عمومية للقرب تابعة للتعاون الوطني تتولى استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة وذويهم، وكذا تحليل طلباتهم لتسهيل وصولهم إلى الخدمات التي تلبي حاجياتهم، فقد تم لحد الآن إحداث 60 مركزا للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد 60 إقليما كما تمت المساهمة في تجهيز 12 مركزا من المراكز العاملة

في مجال الإعاقة والمساهمة في توفير الموارد المالية الضرورية لتسيير 4 مراكز من المراكز العاملة في مجال الإعاقة حيث بلغت مصاريف الصندوق في هذا المجال خلال سنتي 2015 و2016 حوالي 187246888,44 درهم.

وفي ما يخص جانب حكامة تدبير الدعم فقد نص الدليل المسطري لتدبير خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي على تشكيل لجنة محلية متعددة القطاعات، تتولى الدراسة والمصادقة على طلبات الدعم، وتتكون من المندوب الإقليمي للتعاون الوطني، وممثل المنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية، ورئيس قسم العمل الاجتماعي بالعمالة أو الإقليم المعني أو من يمثله، المدير الإقليمي لوزارة التربية الوطنية أو من يمثله، المندوب الإقليمي لوزارة الصحة أو من يمثله، ومندوب التكوين المهني أو من يمثله، كما أحدثت لجنة للتبع على مستوى وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية تنعقد بشكل عادي كل سنة بشكل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، مكونة إضافة إلى الوزارة من وزارة الاقتصاد والمالية والتعاون الوطني مهمتها في تتبع وتقييم تنفيذ خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، كما تم إحداث لجنة تقنية مشتركة تضم وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والتعاون الوطني تتحدد مهامها في تتبع طلبات الدعم المنتقاة محليا، أما على مستوى التعاون الوطني فقد أحدثت وحدة للتدبير المركزي ووحدات جهوية تتولى الإشراف على تدبير سير تنفيذ خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

أما في موضوع برنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى والذي تشرف عليه كل من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، فهو يقدم الدعم لجميع النساء الأرامل اللائي يتقدم بطلب الاستفادة وتتوفر فيهن الشروط المنصوص عليها المرسوم رقم 2.14.791 صادر في 11 من صفر 1436(4 دجنبر 2014) بتحديد شروط ومعايير الاستفادة من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى، حيث تم قبول طلب 77.455 أرملة (لازالت أكثر من 2000 ملف في طور الدراسة) حاضنة لحوالي 140 ألف يتيم ويتيمة تتوصلن بمستحقاتهن شهريا وبشكل مستمر إلا إذا حال مانع قانوني يتعلق بوضعية الأرملة نفسها وليس الصندوق، حيث وصل مبلغ الدعم المصروف لهذه الفئة إلى943,17 مليون درهم منذ انطلاق البرنامج، وهو ما لا يمكن القول معه بوجود نقص في البرمجة أو ضعف في وتيرة صرف الاعتمادات، لكن مع ذلك تسعى الحكومة لمراجعة المرسوم المنظم للدعم في اتجاه تبسيط الوثائق وتوسيع قاعدة النساء الأرامل المستفيدات من دعم هذا الصندوق.

موضوع السؤال: إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بطانطان

واضـعة السـؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال :

السيدة الوزيرة المحترمة

تفتقر مدينة طانطان إلى مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة يستغلونه لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية الخاصة بهذه الشريحة المهمة من المجتمع بالرغم من عددهم المتزايد، وكذا لتعدد الجمعيات ا لمحلية العاملة في مجال الإعاقة بهذه المدينة.

لذا فإن أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات التي ستتخذونها لأجل إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بطانطان؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كما تعلمون السيدة النائبة المحترمة، فإن القطب الاجتماعي ماض في تنفيذ البرامج الاجتماعية المندرجة في استراتيجيته، الرامية إلى المساهمة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتكريس قيم التضامن والتكافل، وكذا تحقيق التنمية البشرية المنشودة، فضلا عن مواصلة جهوده الاجتماعية عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي في شقه المتعلق بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال مجالات الدعم التالية:

1. اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية؛
2. تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
3. تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
4. المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وفي هذا الإطار، تم تمكين عدد من المواطنين والمواطنات في وضعية إعاقة بالإقليم من الاستفادة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي وفق المجالات الأربعة السالفة الذكر، وهي:

1. المجال الأول: اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية وتوزيعها بمركز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH)، علما أن المركز المذكور يقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة تتعلق اساسا بالتوجيه والإرشاد، الدعم النفسي والتربوي، مساعدات عينية (لفائدة 43 شخصا من ذوي الإعاقة البصرية

وطريحي الفراش برسم سنة 2016)، تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة المعنيين بمجموع الجماعات القروية والحضرية التابعة لإقليم طانطان موضوع سؤالكن. كما تم خلال سنة 2017 توزيع مجموعة من المعينات والتجهيزات على الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار تفعيل خدمات صندوق التماسك الاجتماعي، وهي:

- جهاز تعويضي على مستوى اليد والرجل وآلة مشي؛
- 35 كرسي متحرك من الحجم الكبير والصغير؛
- عكّازان.

2. المجال الثاني: خاص بتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال استهداف الجمعيات العاملة في مجال تمدرس وتكوين الأطفال في وضعية إعاقة بكل أشكالها (مراكز مختصة، أقسام مدمجة بمدارس عمومية، ورشات للتكوين المهني تشرف عليها هذه الجمعيات). وقد بلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة الذين تم التكفل بهم برسم سنة 2017 حوالي 40 طفلا موزعين على جمعيتين محليتين بكلفة مالية إجمالية بلغت 344.300.00 درهما.

3. المجال الثالث: يهم تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، وقد تم على هذا المستوى، برسم سنة 2016، المصادقة على 9 مشاريع في الموضوع بغلاف مالي وصل إلى 487 800,00 درهما.

4. المجال الرابع : خاص بالمساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال، إذ تمت في هذا الإطار، برمجة إحداث مركز توجيه ومساعدة الاشخاص في وضعية إعاقة بالوطية في إطار شراكة بين جماعة الوطية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتعاون الوطني، بغلاف مالي وصل إلى 2.000.000.00 درهما.

كما تؤكد الوزارة التزامها بدعم المبادرات الرامية لإحداث بنيات جديدة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة بالإقليم، كما هو دأبها في دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

موضوع السؤال: إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة ببوزكارن

واضـعة السـؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تفتقر الجماعة الحضرية لبوزكارن إلى مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة يستغلونه لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية الخاصة بهذه الشريحة المهمة من المجتمع بالرغم من عددهم المتزايد، وكذا لتعدد الجمعيات ا لمحلية العاملة في مجال الإعاقة بهذه المدينة.

لذا، فإن أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات التي ستتخذونها لأجل إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة ببوزكارن؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كما تعلمون السيدة النائبة المحترمة، فإن القطب الاجتماعي ماض في تنفيذ البرامج الاجتماعية المندرجة في استراتيجيته، الرامية إلى المساهمة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتكريس قيم التضامن والتكافل، وكذا تحقيق التنمية البشرية المنشودة، فضلا عن مواصلة جهوده الاجتماعية عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي في شقه المتعلق بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال مجالات الدعم التالية:

- اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية؛
- تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
- المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وفي هذا الإطار، تم تمكين عدد من المواطنين والمواطنات في وضعية إعاقة بإقليم كلميم الذي تنتمي إليه جماعة بوزكارن من الاستفادة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي وفق المجالات الأربعة السالفة الذكر، وهي:

1. المجال الأول: اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية وتوزيعها بمركز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH)، علما أن المركز المذكور يقدم مجموعة من الخدمات للأشخاص في وضعية إعاقة تتعلق أساسا بالتوجيه والإرشاد، والدعم النفسي والتربوي، مساعدات عينية (75 حصة غذائية برسم سنة 2016)، تشجيع الاندماج

المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة المعنيين بمجموع الجماعات القروية والحضرية التابعة للإقليم، بما في ذلك الجماعة الحضرية لبويزكارن موضوع سؤالكن.

ويوضح الجدول أسفله مجموع المعينات والتجهيزات التي تم توزيعها على الفئات المستهدفة منذ تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي بجهة كلميم وادي نون:

السنوات	عدد آلات السمع	عدد الأجهزة التعويضية	عدد المعينات التقنية
2015	-	10	92
2016	-	10	400
2017	32	26	275

2. المجال الثاني: خاص بتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال استهداف الجمعيات العاملة في مجال تمدرس وتكوين الأطفال في وضعية إعاقة بكل أشكالها (مراكز مختصة، أقسام مدمجة بمدارس عمومية، وورشات للتكوين المهني تشرف عليها هذه الجمعيات). وقد بلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة الذين تم التكفل بهم برسم سنة 2017 حوالي 290 طفلا موزعين على سبع جمعيات بكلفة مالية إجمالية بلغت 3 288 252,00 درهما.

3. المجال الثالث: يهم تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، وقد تم على هذا المستوى، برسم سنة 2017، المصادقة على ثلاثة مشاريع بغلاف مالي وصل إلى 179 000,00درهما.

4. المجال الرابع: خاص بالمساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال، علما أن الإقليم يتوفر على مركز سوسيو اجتماعي تربوي خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة تم بناؤه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتسيره إحدى الجمعيات النشيطة بالإقليم (جمعية تحدّي الإعاقة) بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومؤسسة التعاون الوطني. وتستفيد هذه الجمعية من منحة سنوية في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي (بلغت برسم سنة 2016 ما مجموعه 844.320 ,00 درهما) لدعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، ويقدم خدمات موازية من قبيل الترويض الطبي تستفيد من خدماته كافة جماعات الإقليم.

كما تؤكد الوزارة التزامها بدعم المبادرات الرامية لإحداث بنيات جديدة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة بالإقليم، كما هو دأبها في دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

موضوع السؤال: إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بسيدي إفني

واضعة السؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تفتقر مدينة سيدي إفني إلى مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة يستغلونه لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية الخاصة بهذه الشريحة المهمة من المجتمع بالرغم من عددهم المتزايد، وكذا لتعدد الجمعيات ا لمحلية العاملة في مجال الإعاقة بهذه المدينة.

لذا، فإن أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات التي ستتخذونها لأجل إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بسيدي إفني؟

جواب السيدة الوزيرة:

كما تعلمون السيدة النائبة المحترمة، فإن القطب الاجتماعي ماض في تنفيذ البرامج الاجتماعية المندرجة في استراتيجيته، الرامية إلى المساهمة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتكريس قيم التضامن والتكافل، وكذا تحقيق التنمية البشرية المنشودة، فضلا عن مواصلة جهوده الاجتماعية عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي في شقه المتعلق بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال مجالات الدعم التالية:

- اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية؛
- تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
- المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وفي هذا الإطار، تم تمكين عدد من المواطنين والمواطنات في وضعية إعاقة بالإقليم من الاستفادة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي وفق المجالات الأربعة السالفة الذكر، وهي:

1. المجال الأول: اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية وتوزيعها بمركز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH)، علما أن المركز المذكور يقدم مجموعة من الخدمات الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة تتعلق أساسا بالتوجيه والإرشاد، والدعم النفسي والتربوي، مساعدات عينية (387 حصة غذائية برسم سنة 2016)، وتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل...

2. المجال الثاني: خاص بتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، من خلال استهداف الجمعيات العاملة في مجال تمدرس وتكوين الأطفال في وضعية إعاقة بكل أشكالها (مراكز مختصة، أقسام مدمجة بمدارس عمومية، ورشات للتكوين المهني تشرف عليها هذه الجمعيات). وقد بلغ عدد الأطفال في وضعية إعاقة الذين تم التكفل بهم برسم سنة 2016 حوالي 90 طفلا موزعين على ثلاث جمعيات بكلفة مالية إجمالية بلغت 1.174.457,00 درهما، كما هو مبين في الجدول أسفله:

المركز	الجمعية المسيرة	عدد المستفيدين	الخدمات المقدمة	مبلغ الدعم
مركز ذوي الاحتياجات الخاصة مير اللفت	جمعية مير اللفت لرعاية المعاق	25	التربية الخاصة / العلاجات شبه الطبية (الترويض الطبي، وتقويم النطق....) التكوين المهني (الفصالة والخياطة العصرية / الحلاقة)	325763.00
مركز ذوي الاحتياجات الخاصة سيدي إفني	جمعية الضياء لرعاية المعاق	35		538384.00
المركز الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة تغيرت	جمعية تحدي الإعاقة سبت النابور سيدي إفني	31		310310.00

3. المجال الثالث: يهمّ تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، وقد تم على هذا المستوى برسم سنة 2017، المصادقة على ثلاثة مشاريع في الموضوع بغلاف مالي وصل إلى 179 000,00 درهما.

4. المجال الرابع: خاص بالمساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال، حيث سطّرت مجموعة من المشاريع التي تخص شؤون الأشخاص في وضعية إعاقة، وهي كالتالي:

- إحداث مركز الاستماع والتوجيه للأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة سيدي إفني؛
- إحداث مركزين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بمركز جماعة تيوغزة؛
- إحداث مركز الاستماع والتوجيه للأشخاص في وضعية إعاقة بجماعة الأخصاص.

كما تؤكد الوزارة التزامها بدعم المبادرات الرامية لإحداث بنيات جديدة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة بالإقليم، كما هو دأبها في دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

موضوع السؤال: إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بأسا الزاك

واضعة السؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تفتقر مدينة آسا الزاك إلى مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة يستغلونه لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية الخاصة بهذه الشريحة المهمة من المجتمع بالرغم من عددهم المتزايد، وكذا لتعدد الجمعيات ا لمحلية العاملة في مجال الإعاقة بهذه المدينة.

لذا فإن أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات التي ستتخذونها لأجل إحداث مركز سوسيو اجتماعي تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة آسا الزاك؟

جواب السيدة الوزيرة:

كما تعلمون السيدة النائبة المحترمة، فإن القطب الاجتماعي ماض في تنفيذ البرامج الاجتماعية المندرجة في استراتيجيته، الرامية إلى المساهمة في محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتكريس قيم التضامن والتكافل، وكذا تحقيق التنمية البشرية المنشودة، فضلا عن مواصلة جهوده الاجتماعية عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي في شقه المتعلق بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك من خلال مجالات الدعم التالية:

- اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية؛
- تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
- المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وقد استفاد عدد من المواطنين والمواطنات في وضعية إعاقة بالإقليم من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية، ومن خدمات التمدرس الخاصة بالأطفال في وضعية إعاقة، حيث تم دعم الجمعيات العاملة في مجال تمدرس وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة بمبلغ مالي بلغ 308800.00 درهم برسم سنة 2016، كما تم توفير حافلة صغيرة موضوعة رهن إشارة مندوبية التعاون الوطني في إطار اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لنقل الأشخاص في وضعية إعاقة، قصد العلاج أو الترويض أو التمدرس، أو نقل أعضاء ومنخرطي الجمعيات المهتمة بالإعاقة بمدينة آسا في إطار الأنشطة الرياضية والترفيهية لهذه الفئة.

أما بالنسبة لمقترح إحداث مركز سوسيو تربوي محلي للأشخاص في وضعية إعاقة بإقليم أسا الزاك، فإنه، وابتداء من شهر نونبر الماضي، قد تم فعلا إطلاق أشغال بناء مركّبين اجتماعيين نموذجيين بإقليم أسا الزاك

- مركب نموذجي متعدّد الخدمات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، بغلاف مالي يصل إلى 136 449 1 درهما بتمويل من وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان AN-DZOA؛
- بناء مركب اجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة بغلاف مالي يصل إلى 292 979 2 درهما في إطار برنامج محاربة الهشاشة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما تؤكد الوزارة التزامها بدعم المبادرات الرامية لإحداث بنيات جديدة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة بالإقليم، كما هو دأبها في دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستجيبة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

موضوع السؤال: الوضعية الاجتماعية لأطر ومستخدمي وكالة التنمية الاجتماعية

واضـعة السـؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال :

السيدة الوزيرة المحترمة

يعاني أطر ومستخدمو وكالة التنمية الاجتماعية من العديد من الاشكالات الاجتماعية، مما يؤثر سلبا على تنزيل مختلف برامج ومشاريع الوكالة، الأمر الذي يتطلب تعديل النظام الأساسي للوكالة لتحسين ظروف اشتغالهم.

لذا، أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما الإجراءات التي ستتخذونها للنهوض بالوضعية الاجتماعية لشغيلة وكالة التنمية الاجتماعية؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كما لا يخفى عليكن السيدة النائبة المحترمة بأن وكالة التنمية الاجتماعية مؤسسة عمومية، ترتكز مهمة أطرها أساسا على التنشيط المجالي عن طريق دعم ومواكبة الفاعلين المحليين للمساهمة في تنمية مجالاتهم. وفي هذا الإطار، يشتغل بالوكالة حاليا 400 إطار، من بينهم 285 على مستوى الجهوي، أي 71 % من مجموع الأطر.

ومن أجل تمكين مستخدمي الوكالة من أداء أفضل لمهامهم، فقد تم تمكين الوكالة من نظام أساسي خاص بها غير مرتبط بالنظام المعمول به في الوظيفة العمومية، والذي يخول مجموعة من الامتيازات، خصوصا:

- منحتين خلال كل سنة (شهر يونيو وشهر دجنبر).
- تعويضات التنقل تتجاوز تلك المعمول بها داخل الوظيفة العمومية.

وفي إطار حرص الإدارة على تحسين وضعية أطر الوكالة، فإن الوزارة والوكالة وبمشاركة وزارة الاقتصاد والمالية يعملون حاليا على تسوية الوضعية بما يسمح به قانون الوظيفة العمومية، مما سيمكن من تحسين أوضاع المستخدمين خصوصا فيما يتعلق بنظام الترقية. كما تعمل الإدارة على تحسين ظروف الاشتغال داخل المؤسسة وتمكين المستخدمين من ظروف ملائمة للاشتغال عبر اقتناء المعدات ووسائل العمل والتنقل الضرورية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة وكالة التنمية الاجتماعية منفتحة على كل الاقتراحات والمبادرات التي تهدف الى إضفاء العناية اللازمة والضرورية على العاملين بالوكالة حتى ينهضوا بمهامها على الوجه المأمول ويحققوا الرسالة النبيلة المنوطة بها.

موضوع السؤال: عدم استفادة جمعيات إقليمي ورزازات وزاكورة من الدعم العمومي

واضـع الســؤال: السيد النائب لماوي اسماعيل عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

استفادت جمعيات المجتمع المدني بشكل متفاوت داخل جهة درعة تافيلالت، بكل من

أقاليم الرشيدية وميدلت وتنغير، من الدعم العمومي الذي تقدمه الدولة، في حين استثنيت فيه كافة الجمعيات بإقليم ورزازات وزاكورة من هذا الدعم. فما هي دوا عي وأسباب هذا الإقصاء الذي طال جمعيات إقليم ورزازات وزاكورة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

في البداية، نحيطكم علما السيد النائب المحترم بأن إقليمي ورزازات وزاكورة، موضوع سؤالكم، قد حضيا من لدن القطب الاجتماعي على غرار باقي أقاليم المملكة، بتنشيط المجال اجتماعيا، والعمل إلى جانب الشركاء المحليين من أجل محاربة الفقر والتهميش، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والمشاريع التي تم تمويلها لفائدة ساكنة وفاعلي المجتمع المدني:

1. برنامج سوس مبادرة: يندرج هذا البرنامج في إطار البرنامج الوطني «مغرب مبادرات» الذي يهدف إلى تشجيع المبادرات المتعلقة بإنشاء المقاولات الصغيرة جدا عن طريق دعم إحداث جمعيات تضم القطاع العام ومقاولين خواص متطوعين. توفر هاته الجمعيات الدعم المالي والتقني للمشاريع المقدمة لها عن طريق قرض شرف بدون فائدة وبدون ضمان.

تم إطلاق برنامج «سوس مبادرة» سنة 2014 بكلفة إجمالية قدرها 2.4 مليون درهم، فبعد حصوله على تمويل وإحداث مقاولته، يستفيد المقاول الشاب أو الشابة من المواكبة والدعم من لدن أحد أعضاء الجمعية بشكل فردي لإنجاح مشروعه في أحسن الظروف، حيث يمكن أن تصل مساهمة المبادرة الى 80.000,00 درهم في تمويل مشروعه. وقد استفاد شباب إقليمي زاكورة وورزازات، قبل التقسيم الإداري الجديد، من تمويل للمشاريع يفوق 2 مليون درهم كمبلغ استثمار، وبما يفوق 503 000 درهم على شكل قروض للشرف.

2. برنامج تدبير الشراكة مع الجمعيات، حيث بغية تحقيق اندماج أكبر بين مكونات القطب الاجتماعي في تدبير برنامج الشراكة مع الجمعيات، قامت مكونات القطب الاجتماعي بالتوقيع على اتفاقية شراكة، أوكلت فيها لوكالة التنمية الاجتماعية مهمة

الإشراف على الجزء العملي الخاص بانتقاء وتتبع المشاريع وتعبئة موارد مالية مشتركة بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووكالة التنمية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن تمويل المشاريع لفائدة الجمعيات، يمر عبر الإعلان عن طلب عروض مشاريع، وبالتالي قبولها من طرف اللجان الجهوية واللجنة المركزية على الصعيد الوطني، يلزم أن تستوفي المشاريع وحاملوها، المعايير المحددة في دفاتر التحملات الخاصة بمجالات الدعم.

3. الدعم المباشر للمشاريع المدرة للدخل

- على مستوى إقليم زاكورة، تم دعم جمعيات المجتمع المدني المحلي وذلك بتمويل 21 مشروعا بكلفة إجمالية فاقت 9 ملايين درهم.
- على مستوى إقليم ورزازات، تم دعم جمعيات المجتمع المدني المحلي وذلك بتمويل 37 مشروعا بكلفة إجمالية فاقت 17.8 ملايين درهم.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم مراكش في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب بن الدريوش الرشيد عن الفريق الحركي

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حددت الحكومة معالم السياسة التي تروم تطبيقها في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة غداة تعيين هذه الحكومة، كما أن هذه الأخيرة تقدمت بعد هذا التصريح بمجموعة من التعهدات ذات الصلة بالاستراتيجيات القطاعية التي يتجاوز زمنها الولاية التشريعية الحالية.

ونظرا لكون هذه الالتزامات والتعهدات تتخذ صبغة العموم ، فإننا نعتبر بأن فاعليتها نجاعتها تكمن في الأجرأة الميدانية والتفعيل الملموس على مستوى مختلف أقاليم وجهات المملكة.

لذلك ، فإننا نسألكم عن خطة تنزيل برامج الحكومة خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2021 على الأقل في المجال الذي تشرفون عليه أي الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى إقليم مراكش، متسائلين عن المشاريع المقررة بهذا الإقليم بالأرقام والمواعيد الزمنية وأمكنة توطينها، سواء بالنسبة للبنيات والتجهيزات الأساسية أو الموارد البشرية أو بالنسبة للمشاريع التي تدخل في إطار سياسة القرب واللاتركيز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانا من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بأهمية سياسة القرب في أداء عملها، تعمل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع على امتداد التراب الوطني، وذلك عبر إحداث مجموعة من مراكز التربية والتكوين، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودور المواطن، ورياض الأطفال والمركبات الاجتماعية، فضلا عن تقوية قدرات الفاعلين المحليين والمساهمة في الإدماج الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي والمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن إجمال المشاريع المزمع إنجازها في مجال تدخل القطب الاجتماعي بإقليم مراكش خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2021 في ما يلي :

- تأهيل شبكة المراكز التابعة للقطب الاجتماعي، وقد تم في هذا الإطار برمجة المشاريع التالية:
  - ترميم، تهيئة وتجهيز مركزي التربية والتكوين العرصة وبقشيش؛

- بناء مركز التكوين بالتدرج تاركة المتخصص في التدبير المنزلي والفندقةّ؛
- تأهيل مراكز التربية والتكوين بمراكش وتحويلها إلى مراكز للتكوين بالتدرج بالنسبة للمراكز المستوفية للشروط بكل من ليونس كلوب بحي الملاح وسيدي الزوين.

- تنمية وتعزيز الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية، من خلال إعادة تمركز الأنشطة حول منظومة المساعدة الاجتماعية. وقد تم في هذا الإطار برمجة المشاريع التالية:
  - تحويل 6 مراكز للتربية والتكوين لمراكز المساعدة الاجتماعية بكل من أزلي، وسيدي غانم، قشيش، والسعادة، وعين إطي وسيدي اعمارة؛
  - إحداث مركز التوجيه والمساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة بحي قشيش؛
  - إحداث وحدة لحماية الطفولة بحي قشيش؛
  - إحداث فضاء متعدد الوظائف للنساء في وضعية صعبة بمركزي أسكجور وأولاد حسون؛
- المساهمة في إحداث مراكز للتكفل بـ:
  - الأطفال في وضعية جد صعبة (حضانة منيس للأطفال المهملين الرضع)؛
  - النساء في وضعية صعبة (مركز الاماني للنساء المتعايشات مع مرض السيدا)؛
  - الأشخاص في وضعية إعاقة (دار الأمل للأطفال المعاقين)؛
  - مواصلة برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماته المرتبطة بدعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتوفير الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية وكذا تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة هذه الفئة؛
  - دعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية لإحداث تعاونيات أو جمعيات مهنية جديدة كل سنة وذلك إلى حدود سنة 2021، مع توفير فضاءات إضافية متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات؛
  - تقوية وتطوير الشراكة مع الجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي عبر تنظيم علاقات التعاون مع هذه الجمعيات، في أفق إيجاد الأساليب الكفيلة لتلبية حاجيات الفئات المستهدفة، وتسهيل ولوجها إلى البنيات والخدمات الأساسية،

وخلق مشاريع مناسبة لها، وتنمية استقلاليتها في ظل شراكة فعّالة مع الجمعيات المذكورة.

وفي هذا الإطار التشاركي، وعلى سبيل المثال فقط، يجدر التذكير إلى أن مصالح التعاون الوطني بالإقليم تدعم حاليا 13 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، من خلال عمليات التوجيه والتأطير والمواكبة، وكذا تخصيص منح مالية لها للمساهمة في مصاريف التأطير والتسيير. وقد بلغ الدعم المالي لجمعيات هذه المؤسسات ما مجموعه3 792 000,00 درهما، بالإضافة إلى 12 جمعية تنموية بغلاف مالي وصل إلى 134 000,00 درهما، وتخصيص منح لدعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة بلغت 001.601.000,درهما لفائدة سبع جمعيات تشتغل في مجال الإعاقة، واستفادة ثلاث جمعيات أخرى، من هبات متعددة عبارة عن إعفاءات ومحجوزات جمركية (سيارة للنقل المدرسي، أغطية، ملابس مستعملة ومواد غذائية) وذلك برسم سنة 2016.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، استفادت الجمعيات المستوفية للشروط المسطرية المطلوبة بإقليم مراكش من غلاف مالي بلغ 1.304.421.00 درهما، حيث تم قبول 30 مشروعا، كما استفاد 575 شخصا في وضعية إعاقة من الأجهزة التعويضية والبديلة والمعينات التقنية.

- القيام بتكوين ومواكبة جمعيات المجتمع المدني في إطار برنامج «ارتقاء».
- المساهمة في إنجاز مشروع ملتقى المبادرات والتجارب الفلاحية الإيكولوجية.
- دعم الفئات الهشة والفقيرة خاصة الشباب حاملي المشاريع من أجل خلق المقاولات الصغيرة جدا.
- المساهمة في إنجاز برنامج التنشيط الاجتماعي عن قرب.
- إطلاق عملية تلقي طلبات تمويل مشاريع الجمعيات.

موضوع السؤال : المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم آسفي في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب السباعي عادل عن الفريق الحركي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـداة تعيـين هـذه الحكومـة، كـما أنـه ذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم ، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا ونجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك ، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم آسـفي متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم آسـفي خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

- تنمية وتعزيز الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية، وذلك من خلال إعادة تمركز الأنشطة حول منظومة المساعدة الاجتماعية، وقد تم في هذا الإطار برمجة المشاريع التالية:
  - تحويل خدمات المركز الاجتماعي مولاي يوسف لمركز المساعدة الاجتماعية؛
  - إحداث مركز لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، ويرتقب انطلاق أشغال التهيئة وفق النماذج المعتمدة في مثل هذه المراكز أواخر سنة 2017؛
  - إحداث وحدة لحماية الطفولة بالمركز الاجتماعي أموني؛
  - إحداث قسم لفائدة الأشخاص المكفوفين لتعليم الاعلاميات وتقنية برايل.
- المساهمة في إحداث مراكز للتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، وقد تم في هذا الإطار برمجة المشاريع التالية:
  - إصلاح دار البر والاحسان بمدينة آسفي؛
  - إعادة بناء دار الأشخاص المسنين؛
  - إحداث قاعة للترويض الطبي بدار الأشخاص المسنين؛
  - توسعة دار البحار للأشخاص المسنين؛
  - مواصلة برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماته المرتبطة بدعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتوفير الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية وكذا تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة هذه الفئة؛
  - دعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية لإحداث تعاونيات أو جمعيات مهنية جديدة كل سنة وذلك إلى حدود سنة 2021، مع توفير فضاءات إضافية متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات؛
  - تقوية وتطوير الشراكة مع الجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي عبر تنظيم علاقات

التعاون مع هذه الجمعيات، وذلك في أفق إيجاد الأساليب الكفيلة لتلبية حاجيات الفئات المستهدفة، وتسهيل ولوجها إلى البنيات والخدمات الأساسية، وخلق مشاريع مناسبة لها، وتنمية استقلاليتها في ظل شراكة فعّالة مع الجمعيات المذكورة.

وفي هـذا الإطـار التشـاركي، وعـلى سـبيل المثـال فقـط، يجـدر التذكـير إلى أن مصالـح التعـاون الوطنـي بالإقليـم تدعـم حاليـا 11 مؤسسـة للرعايـة الاجتماعيـة، مـن خـلال عمليـات التوجيـه والتأطـير والمواكبـة، وكـذا تخصيـص منـح ماليـة لهـا للمسـاهمة في مصاريـف التأطير والتسـيير. وقـد بلـغ الدعـم المـالي لجمعيـات هـذه المؤسسـات مـا مجموعـه 2 402 000,00 درهـما، بالإضافـة إلى 14 جمعيـة تنمويـة بغـلاف مـالي وصـل إلى 162 000,00 درهـما، وتخصيـص منـح لدعـم تمـدرس الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة بلغـت 478 500,00 درهـما لفائـدة جمعيتـين تشـتغلان في هـذا المجـال.

كـما تجـدر الإشـارة إلى أنـه في إطـار صنـدوق دعـم التماسـك الاجتماعـي، اسـتفاد إقليـم آسـفي مـن دعـم مـالي بلـغ 169.500.00 درهـما، لتسـوية الوضعيـة القانونيـة لمراكـز آبـاء أطفـال التوحـد التابـع لجمعيـة آبـاء أطفـال التوحـد البالـغ عـدد المسـتفيدين منـه 24 شـخصا توحديـا.

- القيام بتكوين ومواكبة جمعيات المجتمع المدني في إطار برنامج «ارتقاء».
- المساهمة في إنجاز مشروع ملتقى المبادرات والتجارب الفلاحية الإيكولوجية.
- دعم الفئات الهشة والفقيرة خاصة الشباب حاملي المشاريع من أجل خلق المقاولات الصغيرة جدا.
- المساهمة في إنجاز برنامج التنشيط الاجتماعي عن قرب.
- إطلاق عملية تلقي طلبات تمويل مشاريع الجمعيات.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم الدريوش في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضعة السؤال: السيدة النائبة الحاتمي غيثة عن الفريق الحركي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حددت الحكومة معالم السياسة التي تروم تطبيقها في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة غداة تعيين هذه الحكومة، كما أن هذه الأخيرة تقدمت بعد هذا التصريح بمجموعة من التعهدات ذات الصلة بالاستراتيجيات القطاعية التي يتجاوز زمنها الولاية التشريعية الحالية.

ونظرا لكون هذه الالتزامات والتعهدات تتخذ صبغة العموم ، فإننا نعتبر بأن فاعليتها ونجاعتها تكمن في الأجرأة الميدانية والتفعيل الملموس على مستوى مختلف أقاليم وجهات المملكة.

لذلك، فإننا نسألكم عن خطة تنزيل برامج الحكومة خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2021على الأقل في المجال الذي تشرفون عليه أي الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى إقليم الدريوش متسائلين عن المشاريع المقررة بهذا الإقليم بالأرقام والمواعيد الزمنية وأمكنة توطينها، سواء بالنسبة للبنيات والتجهيزات الأساسية أو الموارد البشرية أو بالنسبة للمشاريع التي تدخل في إطار سياسة القرب واللاتركيز الإداري؟

جواب السيدة الوزيرة:

إيمانا من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بأهمية سياسة القرب في أداء عملها، تعمل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع على امتداد التراب الوطني، وذلك عبر إحداث مجموعة من مراكز التربية والتكوين، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودور المواطن، ورياض الأطفال والمركبات الاجتماعية، فضلا عن تقوية قدرات الفاعلين المحليين والمساهمة في الإدماج الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي والمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن إجمال المشاريع المزمع إنجازها في مجال تدخل القطب الاجتماعي بإقليم الدريوش خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2021 في ما يلي:

- تنظيم 4 دورات تكوينية استفاد منها ما يزيد عن 20 مستفيد ومستفيدة من أطر المندوبية والمؤسسات الاجتماعية وأعضاء المكاتب المسيرة للجمعيات الشريكة. وهي لقاءات تهمّ أوراش تقوية القدرات في مجالات المساعدة الاجتماعية، التسيير الإداري والتربوي والمالي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وحدات حماية الطفولة، الفضاءات متعددة الاختصاصات لفائدة النساء في وضعية صعبة، المراكز الاجتماعية التابعة للمؤسسة... وسيتم الاستمرار في العمل بهذا البرنامج التأهيلي الحيوي على مدى السنوات الأربع المقبلة انسجاما مع مخطط تنمية التعاون الوطني المذكور، ومع البرنامج الحكومي الاجتماعي الحالي (2017 /2021).
- تنمية وتعزيز الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية، وذلك بإعادة تمركز أنشطة التعاون الوطني حول منظومة المساعدة الاجتماعية والتي تم في إطارها برمجة المشاريع التالية في أفق 2021:
- مركزان للمساعدة الاجتماعية CAS (الحي الإداري وتفرست) بتكلفة 400.000.00 درهما، أشغال التهيئة والتجهيز.
- وحدة حماية الطفولة UPE بتكلفة 400.000.00 درهما، أشغال التهيئة والتجهيز.
- فضاء متعدد الاختصاصات للنساء في وضعية صعبة بتكلفة 500.000.00 درهما، أشغال التهيئة والتجهيز.
- المساهمة في إحداث مراكز للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة بتكلفة,00 2.400.000 درهما.
- إحداث مركز تكوين وتأهيل القاصرين في وضعية صعبة بتكلفة 2.852.610.00 درهما.

وفي إطار برامج وخدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة في شقّها المتعلق بتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، مكّنت هذه العملية من تعزيز العمل الاجتماعي الذي يقوم به التعاون الوطني لفائدة هذه الشريحة من المجتمع، مما ساهم ويساهم في تسهيل إدماجها في النسيج الاقتصادي وتحسين وضعيتها المعيشية.

- ولتمكين المرأة والفتاة في وضعية صعبة اقتصاديا واجتماعيا، تعمل مؤسسة التعاون الوطني على صعيد إقليم الدريوش بدعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية لإحداث أربع تعاونيات في مجال الطبخ، والحلويات، والكسكس، والخياطة والطرز. كما تنظم مجموعة من المعارض الإقليمية لتسويق منتوجات المستفيدات من مراكز التربية والتكوين والتعاونيات الشريكة والجمعيات المهنية، مع توفير فضاءات جديدة متخصّصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات.
- الإشراف حاليا على 8 مؤسسات للرعاية الاجتماعية في إطار مقتضيات القانون 14.05، وهي مؤسسات تهتم بإيواء المتمدرسات والمتمدرسين المنحدرين من الأوساط القروية والفقيرة، حيث يعمل التعاون الوطني على دعم جمعيات هذه المؤسسات من خلال عمليات التوجيه والتأطير والمواكبة، وكذا تخصيص منح مالية لها للمساهمة في مصاريف التأطير، ودعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي. وقد بلغ الدعم المالي لهذه المؤسسات ما مجموعه 924 000,00 درهما، بالإضافة إلى دعم 9 جمعيات تنموية بغلاف مالي وصل إلى 102 000,00 درهما، وتخصيص منح لدعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة بلغت 89 100,00 درهما لفائدة جمعية واحدة تشتغل في مجال الإعاقة، وكذا استفادة جمعيتين، من هبات متعددة عبارة عن إعفاءات جمركية (1 سيارة النقل المدرسي و1 سيارة إسعاف) ومحجوزات جمركية .
- ولمواكبة جمعيات المجتمع المدني الشريكة لمؤسسة التعاون الوطني بإقليم الدريوش، وتتبعها ودعمها ومراقبتها خلال الفترة الممتدة إلى حدود 2021، فقد تمت برمجة العديد من المشاريع الموازية، والمرتبطة أساسا بتقوية قدرات الجمعيات الشريكة من خلال عقد العديد من الدورات التكوينية لفائدة أطر جمعيات المجتمع المدني، وافتحاص المؤسسات القائمة والمشاريع المنجزة والتي تسهر على تسييرها هذه الجمعيات.

وبالموازاة مع ذلك ستعمل مصالح التعاون الوطني بالإقليم على المساهمة في إحداث المشاريع التشاركية التالية:

- إحداث دار الطالبة اولاد أمغار برسم سنة 2018 بكلفة مالية إجمالية تقدر بـ2 818 370 درهما؛
- مشروع اتفاقية لتفعيل دار المرأة امسطالة برسم سنة 2019 بكلفة مالية تقدر بـ500.000.00 درهما.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لجهة الرباط سلا القنيطرة في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضعة السؤال: السيدة النائبة الحاتمي غيثة عن الفريق الحركي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حددت الحكومة معالم السياسة التي تروم تطبيقها في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة غداة تعيين هذه الحكومة، كما أنه ذه الأخيرة تقدمت بعد هذا التصريح بمجموعة من التعهدات ذات الصلة بالاستراتيجيات القطاعية التي يتجاوز زمنها الولاية التشريعية الحالية.

ونظرا لكون هذه الالتزامات والتعهدات تتخذ صبغة العموم، فإننا نعتبر بأن فاعليتها ونجاعتها تكمن في الأجرأة الميدانية والتفعيل الملموس على مستوى مختلف أقاليم وجهات المملكة.

لذلك، فإننا نسألكم عن خطة تنزيل برامج الحكومة خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2021على الأقل في المجال الذي تشرفون عليه أي الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة متسائلين عن المشاريع المقررة بهذا الإقليم بالأرقام والمواعيد الزمنية وأمكنة توطينها، سواء بالنسبة للبنيات والتجهيزات الأساسية أو الموارد البشرية أو بالنسبة للمشاريع التي تدخل في إطار سياسة القرب واللاتركيز الإداري؟

جواب السيدة الوزيرة:

إيمانا من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بأهمية سياسة القرب في أداء عملها، تعمل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع على امتداد التراب الوطني، وذلك عبر إحداث مجموعة من مراكز التربية والتكوين، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودور المواطن، ورياض الأطفال والمركبات الاجتماعية، فضلا عن تقوية قدرات الفاعلين المحليين والمساهمة في الإدماج الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي والمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن إجمال المشاريع المزمع إنجازها في مجال تدخل القطب الاجتماعي بالنسبة لجهة الرباط-سلا-القنيطرة خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2021 في ما يلي:

- تأهيل شبكة المراكز الاجتماعية: وفي هذا الإطار، سيتم تأهيل وتهيئة وإصلاح العديد من المؤسسات والمراكز الاجتماعية بالجهة في أفق 2021، ونذكر على سبيل المثال:
  - أربعة مراكز للتكوين بالتدرج المهني (1 بالرباط، 2 بسلا و1 بالخميسات) بغلاف مالي قدره 540000 درهما؛
  - مركزان للتربية والتكوين (1 بسيدي قاسم و1 بسلا) بغلاف مالي قدره 200000 درهما؛
  - إحداث مستودع إقليمي بالخميسات بغلاف مالي قدره 2500000 درهما؛
- تنمية وتعزيز الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية، وذلك بإعادة تمركز أنشطة المؤسسة حول منظومة المساعدة الاجتماعية.

قائمة برنامج إعادة تمركز أنشطة المؤسسة بالجهة حول المساعدة الاجتماعية في افق 2021

البرامج والمشاريع	عدد المستفيدين	التكلفة (بالدرهم)	الموقع
إحداث 13 مركزا للمساعدة الاجتماعية (CAS) + اقتناء 3 سيارات لمهام المساعدة الاجتماعية	31200	7.800.000	مركزان بكل من الرباط، الخميسات وتمارة، ومركز واحد بكل من سلا والقنيطرة وسيدي سليمان، بالإضافة لأربعة مراكز بسيدي قاسم
إحداث 8 مراكز للتوجيه والمساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH)	2400	2500.000	مركز واحد بكل من سيدي سليمان وسيدي قاسم وسلا والرباط والقنيطرة وتمارة، ومركزين بالخميسات
إحداث 7 وحدات لحماية الطفولة (UPE)	2100	3.000.000	وحدة واحدة بكل من القنيطرة وسيدي سليمان وسيدي قاسم والرباط وتمارة ووحدتان بالخميسات
إحداث 10 فضاءات متعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة (EMF	3000	3.500.000	فضاء واحد بسيدي سليمان، فضاءان بكل من الرباط وسيدي قاسم، وتمارة وثلاثة فضاءات بالخميسات

كما تمت برمجة، إلى حدود متم سنة 2017، ما يلي:

المشاريع والبرامج	العدد	التكلفة (بالدرهم)
دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة	1393 (المستفيدون)	13.930.000
اقتناء المساعدات التقنية والأجهزة التعويضية والسماعات الطبية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	2161 (المستفيدون)	
دعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة	50 (المستفيدون)	1.500.000
دعم إحداث التعاونيات من طرف خريجات مراكز التربية والتكوين	07 (التعاونيات)	70.000
دعم تنظيم معارض لتسويق منتوجات التعاونيات	07 (المعارض)	70.000
إحداث فضاءات للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتسويق	01 فضاء	

إضفاء الاحترافية على نموذج الشراكة مع الجمعيات الشريكة عبر تنظيم علاقات التعاون مع هذه الجمعيات، في أفق إيجاد الأساليب الكفيلة لتلبية حاجيات الفئات المستهدفة، وتسهيل ولوجها إلى البنيات والخدمات الأساسية، وخلق مشاريع مناسبة لها، وتنمية استقلاليتها في ظل شراكة فعّالة مع الجمعيات المذكورة.

وفي هذا الإطار التشاركي، وعلى سبيل المثال فقط، يجدر التذكير بأن مصالح القطب الاجتماعي بالجهة يشرف حاليا على 72 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، في إطار مقتضيات القانون 14.05، وهي مؤسسات تهتم بإيواء المتمدرسات والمتمدرسين المنحدرين من الأوساط القروية والفقيرة، والأشخاص في وضعية صعبة، حيث يتم العمل على دعم جمعيات هذه المؤسسات، من خلال عمليات التوجيه والتأطير والمواكبة، وكذا تخصيص منح مالية لها للمساهمة في مصاريف التأطير، ودعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي والهشاشة. وقد بلغ الدعم المالي لهذه المؤسسات برسم سنة 2016 ما مجموعه 12.693.000,00 درهما، وكذا دعم الجمعيات التنموية المحلية (50 جمعية) بغلاف مالي وصل إلى 563.000,00 درهما.

وبنـاء عـلى اتفاقيـات شراكـة موقّعـة بـين وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة ووزارة الاقتصـاد والماليـة والتعـاون الوطنـي: الأولى بتاريـخ 15 دجنـبر 2014 مـن أجـل دعـم تسـيير المراكـز الاجتماعيـة المهتمـة بالنسـاء والأطفـال في وضعيـة صعبـة، رصـدت منحـة بلغـت 1050000.00 درهـما لفائـدة مركـز التكفـل بالأشـخاص المصابـين بالشـلل الدماغـي، ودعـم تسـيير المركـز الاجتماعـي للمـرأة والطفـل بمدينـة الربـاط، كـما رصـدت منحـة ثانيـة بلغـت 1000000 درهـما لفائـدة جمعيـة دعـم مؤسسـة ابـن البيطـار بالخميسـات؛ والاتفاقيـة الثانيـة بتاريـخ 04 غشـت 2016 ، في إطـار أجـرأة خدمـات صنـدوق دعـم التماسـك الاجتماعـي، والمتعلـق بمشـاريع الجمعيـات العاملـة في مجـال تحسـين ظـروف تمـدرس الأطفـال في وضعيـة إعاقـة، حيـث تـم تخصيـص غـلاف مـالي آخـر برسـم سـنة 2016 لفائـدة 24 جمعيـة بـكل مـن الربـاط، سـلا، تمـارة، الخميسـات والقنيطـرة وصـل إلى 7 552 810,00 درهــما.

أمـا في مـا يخـص المشـاريع المسـتقبلية المبرمجـة لتقويـة قـدرات الجمعيـات الشريكـة عـلى مسـتوى هـذه الجهـة، فيمكـن تلخيـص أهمهـا في العنـاصر التاليـة:

- المسـاهمة في تمويـل أنشـطة المراكـز والمؤسسـات التـي تـشرف عـلى تدبيرهـا الجمعيـات الشريكـة (مـا يفـوق 70 مؤسسـة للرعايـة الاجتماعيـة، و50 جمعيـة تنمويـة بميزانيـة تقديريـة سـتصل إلى حـوالي 25.000.000 درهـما)؛
- تقويـة قـدرات الجمعيـات الشريكـة مـن خـلال عقـد حـوالي 15 دورة تكوينيـة لفائـدة 375 مسـتفيد ومسـتفيدة مـن أطـر جمعيـات المجتمـع المـدني المحليـة؛
- افتحاص وتفتيش 115 جمعية في أفق نهاية سنة 2017.

وفي إطـار المخطـط الجهـوي لمحاربـة الهشاشـة، يسـاهم القطـب الاجتماعـي، إلى جانـب كل الفرقـاء الاجتماعيـين والمبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة، خـلال السـنوات الخمـس القادمـة عـلى صعيـد جهـة الربـاط سـلا القنيطـرة، في إنجـاز العديـد مـن المشـاريع نجملهـا في الجـدول أسـفله:

المشاريع المبرمج على صعيد جهة الرباط سلا القنيطرة إلى حدود 2021 في إطار المخطط الجهوي للهشاشة

المشروع والكلفة بالدرهم	الموقع
المساهمة في إحداث **6** مراكز للتكفل بالأطفال في وضعية جد صعبة (الأطفال المتخلى عنهم، أطفال في وضعية الشارع...) بتكلفة مالية وصلت إلى **51.630.000.00** درهما	**الرباط 1:** مركز المحمدية لاستقبال الأطفال في وضعية صعبة بحي المجد **سيدي سليمان 1:** بناء وتجهيز وحدة لوقاية الأطفال بسيدي يحيى الغرب **القنيطرة1 :** بناء وتجهيز مركز استقبال أطفال الشوارع بالمهدية **الخميسات2:** مركز جهوي لأطفال الشوارع ومركز خاص بالأطفال المتخلى عنهم **تمارة 1:** مركز إيواء الأطفال المتخلى عنهم بعين عودة
المساهمة في إحداث **6** مراكز للتكفل بالنساء في وضعية صعبة بتكلفة مالية قدرها **400.000.007** درهما.	**الرباط 3:** مركز إدماج المرأة في وضعية صعبة بشراكة مع الاتحاد المغربي لنساء المغرب + المركز الاجتماعي للمرأة والطفل بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن والجمعية المغربية لمساعدة الأطفال في وضعية غير مستقرة+ النادي النسوي للتكوين وإدماج المرأة بدار العوفير **سلا 1:** مركز دار الأمان للمرأة والطفل تابريكت **تمارة 1**: مركز لاستقبال وتوجيه النساء في وضعية صعبة **الخميسات 1:** المركز الجهوي لاستقبال وإدماج النساء في وضعية صعبة

المساهمة في إحداث **4** مراكز للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة بتكلفة مالية قدرها **4.150.000** درهما	**سلا 1:** مركز التأهيل الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة سيدي عبد الله **الرباط 3:** المركز الجهوي الخيري لمرضى التوحد + مركز الأفق للشباب ما بعد العلاج النفسي + مركز التكفل بالأشخاص المصابين بالشلل الدماغي بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن
المساهمة في إحداث **5** مراكز لاستقبال وتوجيه وتكوين وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بتكلفة مالية قدرها **35 000 600** درهما	**الرباط 2:** مركز المجد لاستقبال وتوجيه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة + مركز الأمل للاستقبال والتوجيه والمصاحبة للأشخاص في وضعية إعاقة **سيدي سليمان 1:** بناء وتجهيز مركز للتوجيه والمساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة **سيدي قاسم 1:** بناء وتجهيز مركز لإدماج وتكوين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإعادة التأهيل الوظيفي **تمارة 1:** مركز التكوين لفائدة الأشخاص المعاقين بسيدي يحيى زعير
المساهمة في إحداث مشروع إيواء الأشخاص المختلين عقليا بتكلفة مالية قدرها 2.700.000 درهما	**تمارة 1:** المركز الجهوي لإيواء الأشخاص المختلين عقليا **سيدي قاسم** 1: بناء وتجهيز مركز للأطفال المختلين عقليا
المساهمة في إحداث مراكز للتكفل بالمسنين بدون موارد أو سند عائلي بتكلفة مالية تصل إلى 6.800.000 درهما	**الرباط 1:** المركب الاجتماعي النهضة (مركز المسنين والمتقاعدين) **الخميسات 1:** بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن والجمعية الخيرية نداء لرعاية المسنين **سلا 1:** تجهيز مركز بالعيايدة من طرف مؤسسة عواد
المساهمة في إحداث مراكز أخرى بتكلفة مالية قدرها **31.780.000** درهما	**سلا 1:** بناء وتجهيز مركز اجتماعي تربوي بأم عزة **سيدي قاسم 1:** بناء وتجهيز مركز للأنكولوجيا **الرباط 1:** بناء وتجهيز مركز للأمراض النادرة المسببة للإعاقة

موضوع السؤال: المعايير المعتمدة في المصادقة على المشاريع الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة

واضعة السؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

في إطار إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أقرت وزارتكم دعما مباشرا لهذه الفئة عن طريق إحداث دعم الأنشطة المدرة للدخل غير أن طلبات هذه الفئة لم تتلق ردا بخصوص مآل مشاريعها.

لذا، أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها في إعلام حاملي المشاريع بمآل طلباتهم؟ وما هي المعايير المعتمدة في المصادقة على هذه المشاريع؟

جواب السيدة الوزيرة:

في البداية، يطيب لي السيدة النائبة المحترمة أن أشكركن على سؤالكن المتعلق بالإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إعلام حاملي المشاريع بمآل طلباتهم، وكذا المعايير المعتمدة في المصادقة على المشاريع الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بالشق الأول من سؤالكن حول الإجراءات والتدابير التي ستتخذها وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في إعلام حاملي المشاريع بمآل طلباتهم، أخبركن في هذا الصدد، أنه يتم إخبار أصحاب المشاريع الغير مقبولين بمآل ملفاتهم وكذا بأسباب رفض طلب دعم مشاريعهم مع حثهم على استدراك بعض النواقص وتجديد طلبات الدعم.

أما بخصوص الشق الثاني من سؤالكن حول المعايير المعتمدة في المصادقة على المشاريع الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، أحيطكن كذلك علما، أن دعم هاته المشاريع، يتم وفق دليل مسطري ويتطلب طلب الدعم المرور بمراحل متسلسلة، ولأجرأة ذلك، تم توقيع شراكة بين التعاون الوطني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، حيث تنظم لقاءات تواصلية وورشات تحسيسية دورية بهدف الإخبار حول أهمية التشغيل الذاتي ومختلف التدابير المسطرية للاستفادة.

أما في ما يخص عملية دعم المشاريع، فهي تتم على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى، على المستوى الإقليمي: حيث يتم استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، إضافة إلى الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وذلك بمراكز الاستقبال والتوجيه التابعة للتعاون الوطني بهدف إخبار حاملي المشروع حول برامج المواكبة المتاحة وتوجيههم في تحديد احتياجاتهم وإرشادهم نحو العمل المقاولاتي. بعد ذلك، تقوم اللجنة الإقليمية لانتقاء المشاريع، والتي تتكون من التعاون الوطني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، باختيار أولي لملفات المشاريع طبقا لشروط الانتقاء، حيث تتم دراسة وتقييم المشروع والمداولة حول نجاعته اعتمادا على مجموعة من الوثائق التبريرية ومع مراعاة الشروط والمعايير المنصوص عليها في الدليل المسطري، إذ لا يمكن قبول أي طلب للدعم إلا بعد التأكد من ثبوت وضعية الإعاقة بالإضافة إلى ثبوت وضعية العوز أو غياب التغطية الاجتماعية.
- المرحلة الثانية، وهي المرحلة التي تعهد فيها، على المستوى الجهوي، عملية انتقاء المشروع والمصادقة عليه إلى اللجنة الجهوية لانتقاء المشاريع المكونة من التعاون الوطني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ووكالة التنمية الاجتماعية، إذ يقوم أعضاء اللجنة، خلال هاته المرحلة، بدراسة وتقييم المشروع، كما يقومون بمداولة حول فعالية ونجاعة المشروع وفق شبكة معيارية إضافة إلى معيار الأثر الاجتماعي للمشروع على الوضعية الاجتماعية للشخص ومحيطه الأسري. وعلى إثر ذلك، تتم المصادقة على المشروع وإبرام عقد الالتزام.
- المرحلة الثالثة، وهي مرحلة المصادقة النهائية على المشروع، وتتم على المستوى المركزي، حيث يقدم الدعم المالي لحاملي المشاريع، ثم المساعدة على انطلاقة المشروع.

وللسهر على مواكبة حاملي المشاريع وتقديم التأطير التقني الضروري، يتم إعلان طلبات للمواكبة موجهة للجمعيات المتخصصة على مستوى كل جهة وذلك بهدف تتبع ودعم حامل المشروع.

أما مرحلة التتبع، فتكون على شكل زيارات ميدانية، الهدف منها، هو الوقوف على إنجازية المشاريع ومعاينتها وبالتالي التأكد من تحقيق النتائج المتوخاة.

موضوع السؤال: تسوية وضعية المتصرفين المتعاقدين مع التعاون الوطني

واضـع السـؤال: السيد النائب بايتاس مصطفى عن فريق التجمع الدستوري

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يشرفني اطلاعكم على ملف المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني بعد ان عقدت لقاءا معهم واطلعت على حيثيات ملفهم. هؤلاء المتصرفين المتعاقدين تم ايقاف رواتبهم والتخلي عنهم منتصف شهر دجنبر 2016 دون أي مبرر قانوني، والذين دخلوا في اعتصام مفتوح منذ أكثر من 9 اشهر.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة عن الاجراءات التي اتخذتموها أو تلك التي ستتخذونها من أجل عودتهم الى عملهم؟ وكذلك من أجل تسوية عادلة ونهائية لملفهم على غرار قطاعات وزارية أخرى كمؤطري محو الأمية سنة 2012 والمكفوفين 21 بالتعاون الوطني سنة 2013، وكذلك المتعاقدين بالجهات الذين تم إدماجهم سنة 2016 دون الحديث عن تسوية ملف المتعاقدين بالتكوين المهني ووكالة التنمية الاجتماعية عن طريق بروتوكول اتفاق سنة2011 .

وبالرجوع إلى النظام الأساسي للتعاون الوطني نجد المادة 14 تنص فقرتها الثانية على الاحتفاظ بوضعية المتعاقدين الى حين ادماجهم؛ كذلك الرجوع الى المادة 16 و17 من مدونة الشغل، فإن طبيعة عملهم وتجديد عقودهم لعدة مرات يجعل منها عقودا غير محددة المدة.

جواب السيدة الوزيرة:

علاقة بالسؤال المشار إليه في الموضوع والمرجع أعلاهما، وجب التأكيد في البداية، إلى أن مجموعة المستخدمين المتعاقدين (23 مستخدم) الذين سبق تشغيلهم بمؤسسة التعاون الوطني منذ أواخر سنة 2011، في إطار عقود محددة المدة (مدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين على أقصى تقدير وفقا للمادة الثانية من العقد)، قد تم تمديد عقود تشغيلهم ابتداء من 10 دجنبر 2014 إلى غاية 11 دجنبر 2016، تبعا لترخيص استثنائي صادر عن السيد رئيس الحكومة تحت رقم 1252 بتاريخ 17 أكتوبر 2014.

ولابد كذلك هنا من الإشارة إلى أن هذه العقود لا تشير بتاتا إلى الترسيم أو التوظيف، بل فقط أنها قابلة للتجديد مرتين على أكثر تقدير، وقد تم توقيعها والمصادقة عليها من طرف المعنيين بالأمر بعد الاطلاع على بنودها.

غـير أن الملاحـظ ومـع اقـتراب نهايـة المـدة القانونيـة لهـذه العقـود، دخـل المتعاقـدون في إضرابـات واعتصامـات متتاليـة مطالبـين بإدماجهـم المبـاشر، الـشيء الـذي يتعـارض مـع مقتضيـات القانـون، ويخـلّ بمبـدأي الاسـتحقاق وتكافـؤ الفـرص والمسـاواة بـين جميـع المواطنـين، إذ تعـدّ المباريـات، كـما هـو في علمكـم السـيد النائـب المحـترم، الوسـيلة الوحيـدة للتوظيـف، طبقـا للمرسـوم رقـم 2-11-621 صـادر في 28 مـن ذي الحجـة 1432 (25 نونـبر2011) بتحديـد شروط وكيفيـات تنظيـم مباريـات التوظيـف في المناصـب العموميـة.

كـما أن التعاقـد المحـدد المـدة هـو كذلـك يتـم بعـد إجـراء المبـاراة. أمـا التعاقـد بـدون إجـراء مبـاراة، فـلا يتـم إلا في إطـار تعاقـد محـدد المـدة.

ولعلمكـم السـيد النائـب، فـإن رئيـس الحكومـة السـابق، السـيد عبـد الإلـه بنكـيران، قـد عـرض عليهـم تعاقـد جديـد، لكنهـم رفضـوا وأيضـا رئيـس الحكومـة الحـالي، السـيد سـعد الديـن العثـماني، قـدم لهـم نفـس العـرض مـع تمكينهـم مـن تكوينـات تسـاعدهم عـلى اجتيـاز المباريـات مـع الإعفـاء مـن شرط السـن، ولكنهـم رفضـوا وشـنوا اعتـداءات متتاليـة عـلى مقـر وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بالقـذف والسـب لمسـؤوليها وعرقلـة المرفـق العمومـي وبالتـالي منـع المرتفقـين مـن الاسـتفادة مـن خدماتهـا وغيرهـا مـن السـلوكات التـي تتنـافى ومسـؤولية حريـة الاحتجـاج.

ولعلمكـم السـيد النائـب المحـترم، فـإن عـدد هـؤلاء اليـوم لا يتعـدى 11 متعاقـدا لأن 5 منهـم اجتـازوا مبـاراة لولـوج مؤسسـة التعـاون الوطنـي سـنة 2016 بنجـاح وأدمجـوا في الوظيفـة العموميـة وكذلـك 5 آخريـن اجتـازوا مبـاراة 2017 وعينـوا في المؤسسـة، و2 دخـلا في تعاقـد مـع مؤسسـة خاصـة.

هـذه السـيد النائـب المحـترم بعـض المعطيـات بخصـوص المتعاقديـن مـع التعـاون الوطنـي تجيـب عـن سـؤالكم الكتـابي.

موضوع السؤال: معايير الحصول على بطاقة ذوي الاحتياجات الخاصة ومدى صلاحيتها

واضعة السؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

عبر عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة، عن عدم استفادتهم من البطاقة الرسمية التي تم تخصيصها لهم، وغياب برامج تحسيسية تعريفية بها وبصلاحياتها، ومعايير الحصول عليها فضلا عن عدم وضوحية المتدخلين في تسليمها و تعميمها على هذه الشريحة.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما الإجراءات التي ستتخذونها للتعر ف والتحسيس هذه البطاقة ومعايير الحصول عليها واستعمالاتها؟ وما هي التدابير التي ستتخذونها لتسهيل حصول الفئة المعنية عليها وتكليف جهة رسمية وحيدة بتوزيعها؟

جواب السيدة الوزيرة:

كما لا يخفى عليكن السيدة النائبة المحترمة، أن وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية عملت على إعداد القانون الإطار 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي تمت المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية يوم 27 أبريل 2016، وذلك لأجل تجاوز مجموعة من التحديات المرتبطة بهذا المجال وبالخصوص الصعوبات التي حالت دون استصدار البطاقة الخاصة والتي تتجلى أساسا في تقادم التعريف المعتمد من قبل القانون المغربي خاصة القانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر والقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمعاقين، زد على ذلك عدم التوصل إلى اتفاقات مع الأطراف المعنية فيما يخص حقوق الأولوية والامتيازات في مجال النقل والتشغيل بالقطاع الخاص تحديدا.

هذا القانون الإطار الذي يتضمن المفهوم الجديد للإعاقة كما تبنته الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومكونات التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة لمنظمة الصحة العالمية، كما يتضمن مقتضيات جديدة تتعلق بإصدار البطاقة الخاصة بالإعاقة (المادة 23).

وفي هذا الصدد، بدأت الوزارة في العمل على ترجمة هذه المقتضيات الجديدة عبر إرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة الذي سيشكل المكون الأساسي للنص التنظيمي المتعلق بمعايير وشروط ومسطرة منح البطاقة الخاصة بالإعاقة، وتم في هذا الإطار إعداد مخطط عمل إجرائي كخارطة طريق لإرساء هذا النظام وفق منهجية علمية

تستجيب للشروط والمتطلبات السالفة الذكر مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات السوسيو ثقافية والاقتصادية للمملكة المغربية.

وسيتطلب إرساء هذا النظام الجديد تضافر جهود قطاعات حكومية مختلفة وتكوين خبرات وطنية في هذا المجال بالإضافة إلى إرساء حكامة جديدة لتدبير هذا النظام.

وفي انتظار صدور هذا النص التنظيمي، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من شهادات للإعاقة، وفقا للمرسوم التطبيقي الحالي رقم 2.97.218 الذي يحدد مسطرة وكيفية الحصول على هذه البطاقة، للإدلاء بها لدى مختلف المصالح حسب الحالات التالية:

- لدى مصالح وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للأساتذة الراغبين في الاستفادة من الإعفاء من مهام التدريس أو بالنسبة للطلبة الراغبين في الاستفادة من المنح الدراسية والإقامة بالأحياء الجامعية؛
- لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد للاستفادة من التعويضات العائلية للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- لدى منظمات الاحتياط الاجتماعي للاستفادة من التغطية الصحية مدى الحياة؛
- لدى مصالح مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين والمديرية العامة للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية للاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هاتين المؤسستين للمنضويين تحت لوائها؛
- لدى مختلف المصالح للاستفادة من نظام الحصيص المتعلق بمناصب الشغل المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية؛
- كما تسلم شواهد للأشخاص في وضعية إعاقة للإدلاء بها عند الحاجة.

موضوع السؤال: معاناة مديري دور الطالب بإقليم الرحامنة

واضـع السـؤال: السيد النائب البصري عبد الخاليد عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تقـوم مؤسسـة دار الطالـب بإقليـم الرحامنـة بـدور تربـوي واجتماعـي مهـم حيـت إنهـا تقـدم دعـما دراسـيا واجتماعيـا للتلاميـذ والطلبـة الوافديـن عليهـا مـما يؤثـر إيجابـا عـلى تحصيلهـم العلمـي و يقلـص مـن ظاهـرة الهـدر المـدرسي . إلا أن مديـري هـذه المؤسسـة يعانـون إشـكالا في الإطـار القانـوني الـذي يشـتغلون فيـه متمثـلا في عـدم اسـتفاد تهـم مـن حقوقهـم الاجتماعيـة وهزالـة الأجـور التـي يتقاضونهـا.

وعليـه، أسـائلكم السـيدة الوزيـرة المحترمـة عـن المقترحـات الممكنـة لتحسـين وضعيـة هـذه الشريحـة الاجتماعيـة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كـما لا يخفـى عليكـم السـيد النائـب المحـترم، أن مؤسسـة التعـاون الوطنـي تعمـل عـلى دعـم 12 مؤسسـة للرعايـة الاجتماعيـة (دور الطالبـة والطالـب) بإقليـم الرحامنـة، يسـتفيد مـن خدماتهـا 1600 طفـل(ة) (896 إناثـا و704 ذكـورا)، وهـي موزعـة عـلى الجماعـات الترابيـة للإقليـم، موضـوع سـؤالكم.

وبهـدف الرقـي بجانـب التأطـير وتحسـين خدمـات هـــذه المؤسسـات، يتـم الحـرص عـلى توجيـه المنـح السـنوية لدعـم التأطـير بـدور الطالـب والطالبـة، إذ بلـغ الغـلاف المـالي الـذي خصـص لهـذه الـدور بإقليـم الرحامنـة برسـم سـنة 2016 مـا مجموعـه 1 548 000 درهـما.

ويـزاول 11 مديـر ومديـرة مهامهـم وفـق إطـار التعاقـد الـذي يجمعهـم مـع الجمعيـات المشرفـة عـلى تدبـير هـذه المؤسسـات، في حـين يـشرف عـلى دار الطالـب والطالبـة رأس العـين مديـر ينتمـي لمؤسسـة التعـاون الوطنـي.

ومـن بـين الإجـراءات والتدابـير التـي تـم اتخاذهـا للرقـي بمسـتوى تأطـير مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة بشـكل عـام، وتحسـين وضعيـة العامليـن بهـا، نـورد مـا يـلي:

- حـث الجهـات المشـغلة عـلى احـترام مدونـة الشـغل، ومـا تضمنتـه مقتضيـات القانـون 14.05 ومرسـومه التطبيقـي لتحسـين وضعيـة التأطـير التربـوي والإداري، وتقويـة قـدرات المـوارد البشريـة العاملـة بمؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة؛

- العمل على توجيه منح الدعم للتأطير وذلك للمساهمة في تحسين أجور مستخدمي مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتقليص التفاوتات بينها، مع ضمان حقوقهم الاجتماعية؛
- العمل على تكثيف وتنويع برامج تأهيل العاملين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية (مديرون، مسؤولون تربويون واجتماعيون...)؛
- إيلاء عناية خاصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعاني من اختلالات مالية أو تدبيرية؛
- افتحاص ومواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة وفق برنامج سنوي محدد.

موضوع السؤال: إحداث بعض المرافق الاجتماعية ببير الرامي الجنوبية، وإقامات الكولف والتيسير بمدينة القنيطرة

واضـع السـؤال: السيد النائب الشعبي فوزي عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعـرف بعـض الأحيـاء بمدينـة القنيطـرة خاصـة الجديـدة منهـا، خصاصـا في مـا يخـص المرافـق الاجتماعيـة، ولا يخفـى عليكـم، السـيدة الوزيـرة، الـدور الكبـير الـذي تلعبـه مثـل هـذه المؤسسـات تأطـير العمـل الاجتماعـي ومواكبتـه، والنهـوض بالعمـل التكافـلي والتضامنـي ، بالإضافـة إلى تحقيـق الإنصـاف والمسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة، الـشيء الـذي يحتـم علينـا التفكـير بشـكل جـدي في تقويـة شـبكة مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة عـبر الـتراب الوطنـي، والاهتـمام أكـثر بفئـات عريضـة مـن المجتمـع تتجـلى في النسـاء والأطفـال والأشـخاص في وضعيـة إعاقـة.

لـذا، نسـائلكن حـول إحـداث بعـض المرافـق الاجتماعيـة ببـير الرامـي الجنوبيـة وإقامـات الكولـف والتيسـير بمدينـة القنيطـرة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

في البدايـة، أشـكركم السـيد النائـب المحـترم عـلى تفضلكـم بتوجيـه هـذا السـؤال المتعلـق أساسـا بإحـداث المرافـق الاجتماعيـة ببـير الرامـي الجنوبيـة وإقامـات الكولـف والتيسـير بمدينـة القنيطـرة.

وللإجابـة عـلى سـؤالكم في شـقه الخـاص بمـدى انتشـار المراكز والمؤسسـات الاجتماعيـة بمدينة القنيطـرة، أوافيكـم بجـدول تبيـاني للأحيـاء التـي تمـت تغطيتهـا بمـا يتـلاءم واحتياجاتهـا الاجتماعيـة، مـع مراعـاة عوامـل القـرب مـن السـاكنة المسـتهدفة:

اسم المؤسسة	العدد	الأحياء المستهدفة
مؤسسات الرعاية الاجتماعية	9	بئر الرامي الشرقية، حي البساتين، اولاد اوجيه، حي المنزه، تجزئة القدس والمغرب العربي
مراكز التربية والتكوين	13	الحنشة، اولاد اوجيه، معمورة، النخاخصة، الحاج منصور، الفوارات، الساكنية، أولاد عرفة، حي سوق السبت والبوشتيين.
المراكز في إطار الشراكة	10	ديور الشعبي، حي أولاد اوجيه، المغرب العربي، حي معمورة، الحوزية، الحي الإداري، الوفاء2، المدينة العليا، الوفاء5
مركز التدرج المهني	1	معمورة (وسط المدينة)
مركز التأهيل المهني	1	الحنشة
مركبات القرب	1	حي سوق السبت
وحدة حماية الطفولة	1	أحياء المدينة (حي الخبازات)
وحدة المساعدة الاجتماعية	1	بمقر مندوبية التعاون الوطني (وسط المدينة)
وحدة توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة	1	معمورة (وسط المدينة)
فضاء متعدد الوظائف للنساء في وضعية صعبة	1	حي سوق السبت
رياض الأطفال	3	الحنشة، أولاد اوجيه، الوفاء4 وحي سوق السبت
المجموع	**42**	

ويعمل القطب الاجتماعي، إلى جانب باقي الشركاء الاجتماعيين على صعيد إقليم القنيطرة، على استهداف الشرائح الفقيرة والهشة من خلال:

- ربط الأحياء الصغرى بالأحياء الكبرى المستهدفة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإنشاء المراكز والمركبات الاجتماعية بها؛
- عقد شراكات مع جمعيات المجتمع المدني المتوفرة على مراكز للتكوين بالأحياء غير المستهدفة من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- مواكبة إعادة التهيئة للمدينة، ووضع برامج اجتماعية لأحياء (اولاد عرفة، وحي سوق السبت، واولاد مبارك، وحي الربيع)، في إطار برنامج محاربة

الإقصاء بالوسط الحضري برسم سنة 2015 في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بقيمة مالية إجمالية بلغت 10.000.000 درهما. (وهي مشاريع في طور الإنجاز):

- مركز إيواء الشباب بدون مأوى بتجزئة جنان 3 بحي اولاد مبارك؛
- مركز استقبال وتوجيه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بتجزئة الأمل 1 بحي اولاد عرفة؛
- دار المسنين بتجزئة الوفاء3 بحي سوق السبت؛
- فضاء متعدد الاختصاصات للنساء بالمركز السوسيو تربوي والرياضي بحي الربيع.

وفي إطار التنسيق مع مصالح الجماعة الحضرية لمدينة القنيطرة، نحيطكم علما السيد النائب المحترم، أنه تم الاتفاق مبدئيا على وضع مراكز رهن إشارة مصالح التعاون الوطني بالقنيطرة لتغطية باقي الأحياء الفقيرة:

- مركز سوسيو تربوي ورياضي بحي سوق السبت؛
- روض الأطفال ومركز لتكوين النساء بمنطقة الحنشة أولاد مبارك.

أما في ما يخص إحداث بعض المرافق الاجتماعية بحي بير الرامي الجنوبية، كما جاء في سؤالكم، فتجدر الإشارة إلى أن هذا الحي السكني هو في الواقع حي جديد وحديث عرف مؤخرا إعادة التهيئة من طرف شركة العمران، في حين أن إقامتي الكولف والتيسير، المذكورتين أيضا في السؤال، فتعتبران تجزئتان جديدتان بمدينة القنيطرة.

موضوع السؤال: التأخر الحاصل في صرف منح الجمعيات المستفيدة من دعم مشاريع سنة 2016

واضـع السـؤال: السيد النائب العبدي رشيد عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

في إطـار الشراكـة القائمـة بـين وزارتكـن وعـدد مـن الجمعيـات والمنظـمات المدنيـة، والهادفـة إلى تنفيـذ خطـط وبرامـج ومشـاريع خاصـة بمحاربـة الهشاشـة والإقصـاء الاجتماعـي، نرغـب لفـت انتباهكـن إلى أن عـددا مـن هـذه الجمعيـات التـي عمـدت وزارتكـن إبـرام اتفاقيـات معهـا تقـضي باسـتفادتها مـن منـح لدعـم مشـاريع هامـة لسـنة 2016، خاصـة بعـد إصداركـن لدليـل خـاص عنـوان «الشراكـة مـع الجمعيـات، مسـطرة الانتقـاء وحصيلـة دعـم المشـاريع برسـم 2016»، والـذي يقـر باسـتفادة 200 جمعيـة عـلى المسـتوى الوطنـي، لا تـزال تنتظـر بفـارغ الصـبر توصلهـا بالمنـح المتفـق عليهـا لتـشرع في تنفيـذ برامجهـا الاجتماعيـة عـلى صعيـد الواقـع.

وجديـر بالذكـر أن البعـض مـن هـذه الجمعيـات المشـار إليهـا تشـتغل عـلى مسـتوى مدينـة سـلا وضواحيهـا التـي تعـرف ارتفاعـا متزايـدا في نسـبة الفقـر والهشاشـة والإقصـاء الاجتماعـي، حيـث هنـاك عـلى سـبيل المثـال الهيئـة الوطنيـة للإسـعاف والإنقـاذ المقدمـة لخدمـات جليلـة لفائـدة مسـنات ومسـني مدينـة سـلا، والتـي بدورهـا لم تتوصـل بالدفعـة الأولى مـن الدعـم المتفـق عليـه، بالرغـم مـن اسـتكمالها لكافـة الوثائـق القانونيـة المطلوبـة بعـد اتفاقيـة الشراكـة.

تبعـا لذلـك، نسـائلكن عـن الأسـباب الكامنـة وراء التأخـر الحاصـل في صرف منـح الجمعيـات المسـتفيدة مـن دعـم مشـاريع سـنة2016 ؟

جـواب السيدة الوزيرة:

بغيـة تحقيـق اندمـاج أكـبر بـين مكونـات القطـب الاجتماعـي في تدبـير برنامـج الشراكـة مـع الجمعيـات، أحيطكـم علـما السـيد النائـب المحـترم بـأن مكونـات القطـب الاجتماعـي قـد قامـت بالتوقيـع عـلى اتفاقيـة شراكـة، أوكلـت فيهـا لوكالـة التنميـة الاجتماعيـة مهمـة الإشراف عـلى الجـزء العمـلي الخـاص بانتقـاء وتتبـع المشـاريع وتعبئـة مـوارد ماليـة مشـتركة بينهـا وبـين وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة.

وفي هـذا الإطـار، تـم إطـلاق طلـب عـروض مشـاريع برسـم سـنة 2016 ابتـداء مـن يوليـوز 2016، حيـث تمـت دراسـة 675 طلبـا وتـم انتقـاء 200 مـشروع، وقـد تزامنـت هـذه العمليـة مـع الاسـتحقاقات التشريعيـة لسـنة 2016، مـما أدى إلى إعـادة برمجـة الاشـغال وتمديـد مـدة اسـتقبال طلبـات المشـاريع إلى غايـة 21 نونـبر مـن نفـس السـنة.

وتجـدر الإشـارة إلى أن عمليـة انتقـاء المشـاريع، امتـدت إلى حـدود شـهر فبرايـر 2017، وتـم التوقيـع عـلى الاتفاقيـات في أواخـر شـهر مـارس مـن نفـس السـنة كذلـك. كـما أن مسـطرة التأشـير عـلى ميزانيـة الوكالـة والتـي لم تتـم إلا في حـدود شـهر نونـبر 2017، أثـرت سـلبا عـلى صرف المنـح المخصصـة للجمعيـات المسـتفيدة.

ولتـدارك هـذا التأخـير، نخبركـم أنـه سـيتم التعجيـل بـصرف الأشـطر الأولى مـن مسـتحقات الجمعيـات خـلال الأيـام القليلـة القادمـة بحـول اللـه.

موضوع السؤال: نصيب جمعيات آسفي لذوي الاحتياجات الخاصة من برامج التنمية

واضـع السـؤال: السيد النائب سعنان هشام عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يتوفـر إقليـم آسـفي عـلى عـدد كبـير مـن الجمعيـات التـي تشـتغل في مجـال الأشـخاص ذوي الاحتياجـات الخاصـة، كـما أنهـا تلعـب دورا كبـيرا في احتضـان وتأطـير فئـات عريضـة مـن المجتمـع تعـاني مـن الإعاقـة.

وكـما لا يخفـى عليكـم السـيدة الوزيـرة أن إنجـاح برامـج تأطـير وتأهيـل ذوي الاحتياجـات الخاصـة مـن طـرف الجمعيـات يحتـاج إلى اسـتفادتها مـن دعـم مـالي، وانخراطهـا في برامـج التنميـة التـي تسـتهدف الشـخص المعـاق، إلا أننـا نجـد في المقابـل أن العديـد مـن الجمعيـات المشـتغلة في هـذا المجـال، والموجـودة بإقليـم آسـفي، غـير راضيـة عـن الخدمات والمسـاعدات المقدمـة مـن طرفكـم لفائـدة هـذه الفئـة مـن المجتمـع، بعـد أن لامسـت إقصائهـا مـن برامـج التكويـن والتأهيـل والتأطـير التـي تشرفـون عليهـا، فضـلا عـن عـدم اسـتفادتها مـن المشـاريع الاجتماعيـة المتعلقـة باحتضـان وتأهيـل ذوي الاحتياجـات الخاصـة.

ومـن أجـل ذلـك، نسـائلكم السـيدة الوزيـرة عـن الأسـباب الكامنـة وراء إقصـاء الجمعيـات العاملـة في مجـال الإعاقـة بإقليـم آسـفي مـن برامـج ومشـاريع وزارتكـم، ومـا هـو نصيبـه مـن البرامـج المتعلقـة بتأهيـل ذوي الاحتياجـات الخاصـة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كـما تعلمـون السـيد النائب المحـترم، أن وزارة الأسرة والتضامن والمسـاواة والتنمية الاجتماعية، تـولي عنايـة خاصـة بالأشـخاص ذوي الاحتياجـات الخاصـة عـن طريـق الإدمـاج الفعـلي لهاتـه الفئـة الهشـة مـن المجتمـع المغـربي في مشـاريع وبرامـج التنميـة المحليـة، مـن خـلال تقويـة مهـارات أطـر المؤسسـات الواقعـة تحـت وصايتهـا في هـذا المجـال، وإقامـة شراكات مـع الفاعلـين المحليـين لبلـورة مشـاريع وبرامـج مجاليـة مندمجـة، تأخـذ بعـين الاعتبـار الإعاقـة وتسـاهم في اسـتقلالية الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة وتحسـين جـودة حياتهـم.

ففـي إطـار برنامـج تدبـير الشراكـة مـع الجمعيـات لسـنة 2016، تـم دعـم ومواكبـة جمعيـة قلـم لـذوي الاحتياجـات الخاصـة لإنجـاز مـشروع «نحـو مغـرب جديـر بالأشـخاص في وضعيـة إعاقـة»، حيـث بلـغ عـدد المسـتفيدات والمسـتفيدين منـه 400 بكلفـة 99.950.00 درهـما.

أمـا بالنسـبة لبرنامـج تثمـين، الـذي يهـدف إلى دعـم تنظيـم وتطويـر السلاسـل المحليـة الصغـيرة وتحسـين الظـروف المعيشـية لصغـار المنتجين، والـذي أطلقتهـا وكالـة التنميـة الاجتماعيـة، فقـد تـم في هـذا الصـدد، كـما لا يخفـى عليكـم، إطـلاق برنامـج تثمـين الفخـار بإقليـم آسـفي الـذي يضـم 102 وحـدة حرفيـة متخصصـة في صناعـة الفخـار مـع تخصيـص 2% لـذوي الاحتياجـات الخاصـة.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم صفرو في الفترة الممتدة إلى 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب سكوري لحسن عن الفريق الحركي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـداة تعيـين هـذه الحكومـة، كـما أنـه ذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا ونجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم آسـفي متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم صفـرو خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

- تأهيل بنيات مراكز التربية والتكوين والاستقبال والإيواء بإقليم صفرو؛
- إحداث مركز حرفي للزربية بجماعة آيت سبع الجروف؛

- إحداث دار الطالب بتازوطة؛
- تجهيز مراكز اجتماعية مشيدة في إطار تمويلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تأهيل هذه البنيات بإقليم صفرو، يبقى رهين بتوفر الاعتمادات المالية الضرورية لإحداثها:

- القيام بأنشطة في المساعدة الاجتماعية؛
- توزيع كراسي متحركة برسم سنة 2016 بمراكز استقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إحداث مشروع خاص بالأنشطة المدرة للدخل لفائدة بعض الأشخاص في وضعية إعاقة تفعيلا لمقتضيات صندوق دعم التماسك الاجتماعي؛
- دعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية على صعيد إقليم صفرو لإحداث تعاونيات وجمعيات مهنية، مع توفير فضاءات جديدة متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات؛
- دعم جمعيات مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتخصيص منح مالية لها للمساهمة في مصاريف التأطير ودعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي (بلغ الدعم المالي لهذه المؤسسات برسم سنة 2016 ما مجموعه 1.268.000.00 درهما)؛
- دعم الجمعيات التنموية على غرار السنوات السابقة مثلا؛
- دعم خمس جمعيات تنموية بغلاف مالي وصل 55.000 درهما، واستفادة ثلاث جمعيات أخرى عن طريق التعاون الوطني، من هبات متعددة عبارة عن إعفاءات ومحجوزات جمركية؛
- دعم مركز وئام للوساطة الأسرية بمبلغ 204.000.00 درهما؛
- دعم جمعية التضامن للتنمية والشراكة من أجل توفير خدمات التكفل والمساعدة الاجتماعية للمسنين داخل الوسط الأسري بمبلغ 113.580.00 درهما؛
- دعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف بمبلغ 240.000.00 درهما؛
- دعم التواصل الأسري داخل الأسرة القروية لفائدة جمعية السند الاجتماعية لدار الطالب والطالبة تازوطة والنقل المدرسي بمبلغ 25.900.00 درهما؛
- مواكبة المشاريع والأنشطة المدرة للدخل لفائدة جمعية مهرجانات صفرو افنت.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم الفقيه بنصالح في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب مبديع محمد عن الفريق الحركي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـداة تعيـين هـذه الحكومـة، كـما أنـه ذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا ونجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم الفقيـه بنصالـح متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم الفقيـه بنصالـح خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

- برنامـج ارتقـاء الفقيـه بنصالـح في إطـار تقويـة قـدرات الفاعلـين، بتكلفـة إجماليـة تقـدر بـــ2.465.000.00 درهـما؛
- تجهيـز قاعـات لفائـدة الأطفـال المعاقـين التوحديـين، في إطـار المواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة، بتكلفـة إجماليـة تقدر بـــ247.894.05 درهما، اسـتفاد منهـا 50 مسـتفيدا و22 مسـتفيدة؛
- انتقـاء مشروعـين بالإقليـم للاسـتفادة مـن عمليـة تمويـل المشـاريع المـدرة للدخـل لفائـدة الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة؛
- برمجـة إعـادة تهيئـة مركـز المسـيرة للتربيـة والتكويـن (الكائـن داخـل بنايـة كنيسـة سـابقة) مـن خـلال تجهيـز قاعـة للإعلاميـات، وإحـداث فضـاء لمسـاعدة واسـتقبال الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة، وفضـاء للمسـاعدة الاجتماعيـة؛
- تجهيـز وحـدة لتكويـن إنتـاج الحلويـات المغربيـة بمركـزي التربيـة والتكويـن الهـدى سـوق السـبت، والمركـب الاجتماعـي الفقيـه بـن صالـح؛
- إحداث مقصف بالمركب الاجتماعي الفقيه بن صالح؛
- تحويـل فضـاء المركـب الاجتماعـي الفقيـه بـن صالـح لمركـز المسـاعدة الاجتماعيـة، ويرتقـب أن يصـل عـدد المسـتفيدين مـن خدماتـه لحـوالي 1000 مسـتفيد سـنويا؛
- تحويـل خدمـات مركـز التربيـة والتكويـن الزهـور لمركـز اسـتقبال وتوجيـه الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة والـذي يرتقـب أن يصـل عـدد المسـتفيدين مـن خدماتـه لحـوالي 1200 مسـتفيد سـنويا؛
- مـشروع إحـداث وحـدة لحمايـة الطفولـة في الواجهـة الجنوبيـة للمركـب الاجتماعـي الفقيـه بـن صالـح خـلال سـنة 2018؛
- مـشروع تفعيـل وأجـرأة العمـل بالمركـز متعـدد الوظائـف للمـرأة بحـي التقـدم المحـدث في إطـار المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة وذلـك بتنسـيق مـع مصالـح العمالـة برسـم سـنة 2018؛
- مـشروع إحـداث مركـز للتربيـة والتكويـن بجماعـة أولاد بورحمـون بتنسـيق وشراكـة مـع المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة وجماعـة أولاد بورحمـون برسـم سـنة 2018؛

- مـشروع إحـداث مركـب اجتماعـي متعـدد التخصصـات بـتراب جماعـة دار ولـد زيـدوح بشراكـة وتنسـيق مـع المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة وجماعـة دار ولـد زيـدوح والنسـيج الجمعـوي بقيـادة دار ولـد زيـدوح خـلال سـنتي 2019 - 2020؛
- مـشروع تفعيـل وأجـرأة العمـل بـدار الطالـب والطالبـة بـكل مـن جماعـة بنـي وكيـل وبلديـة أولاد عيـاد برسـم سـنة 2018؛
- المسـاعدة عـلى الاندمـاج الاجتماعـي مـن خـلال مواكبـة ودعـم خريجـات مراكـز التربيـة والتكويـن، حيـث تمـت برمجـة إحـداث تعاونيتـين كل سـنة في أفـق 2021.

موضوع السؤال: فتح الآجال للاستفادة من المساعدات العينية المباشرة المقدمة من طرف التعاون الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة

واضـع السـؤال: السيد النائب بومريس عمر عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تقـوم المصالـح الخارجيـة للتعـاون الوطنـي في مختلـف الأقاليـم بتوزيـع المسـاعدات العينيـة المبـاشرة للأشـخاص في وضعيـة إعاقـة، حيـث تعتـبر هـذه المسـاعدات رغـم قلتهـا التفاتـة جـد مهمـة لشريحـة مـن المجتمـع المغـربي تعـاني الاعاقـة علـما أن عـدد المسـتفيدين حاليـا بإقليـم سـيدي إفنـي يبلـغ 387 حالـة. كـما يوجـد أزيـد مـن 800 ص لائحـة الانتظـار وذلـك بسـبب الآجـال المحـدودة التـي تـم فيهـا إخبـار سـاكنة الإقليـم بالموضـوع حيـث حـصرت اللوائـح بتاريـخ 31 يناير2016 أخـبر المواطنـين بأسـبوع تقريبـا قبـل هـذا التاريـخ.

لـذا يشرفنـي السـيدة الوزيـرة أن أسـائلكم عـن مـا هـي التدابـير التـي سـتتخذونها قصـد فتـح الآجـال أمـام الم ل ن لوائـح الانتظـار للاسـتفادة مـن المسـاعدات العينيـة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

علاقـة بالموضـوع المشـار إليـه أعـلاه، يشرفنـي أن أحيطكـم علـما السـيد النائـب المحـترم، بـأن برنامـج المـواد العينيـة الغذائيـة المخصصـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة الحركيـة أو البصريـة، يعـد مـن بـين البرامـج الاجتماعيـة التضامنيـة التـي اعتمدهـا التعـاون الوطنـي منـذ ثمانينـات القـرن المـاضي وذلـك بتقديـم حصـص دوريـة مـن المسـاعدات عـلى شـكل مـواد عينيـة لفائـدة 4102 مسـتفيد.

وفي سـنة 2015، وتبعـا لإحـدى توصيـات المجلـس الأعـلى للحسـابات، وبقـرار مـن المجلـس الإداري لمؤسسـة التعـاون الوطنـي، قامـت هـذه الأخـيرة بإدخـال بعـض التعديـلات والإصلاحـات عـلى هـذا البرنامـج همّـت بالأسـاس، وفي المرحلـة الأولى، تنويـع وتجويـد حصـص المـواد الغذائيـة المقدمـة، واسـتهداف الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة المعوزيـن فقـط مـن هاتـين الفئتـين (المقعديـن والمكفوفـين)، وفي مرحلـة ثانيـة، وبرسـم سـنة 2016، تـم تعميـم هـذا البرنامـج التضامنـي ليسـتهدف، بشـكل أوسـع، الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة حركيـة أو بصريـة المعوزيـن.

وتجـدر الإشـارة إلى أن هـذه الطـرود الغذائيـة الفرديـة التـي تتكـون مـن (3ليـتر زيـت المائـدة/ 5كلـغ مـن الدقيـق الممتـاز/ 4كلـغ مـن العـدس/ 3كلـغ مـن الأرز/ 500غ مـن الشـاي/ 3كلـغ مـن السـكر) تـوزع حاليـا بشـكل دوري منظـم، عـبر نقـط توزيـع محليـة تابعـة للشركـة التـي حـازت عـلى الصفقـة بتنسـيق تـام مـع المصالـح الخارجيـة لهـذه المؤسسـة.

أمـا بخصـوص وضعيـة إقليـم سـيدي إفنـي في إطـار برنامـج هـذه العمليـة التضامنيـة كـما جـاء في سـؤالكم، فقـد بلـغ عـدد المسـجلين المسـتوفين لشرطـي السـن (فـوق 18 سـنة) ونـوع الإعاقـة (حركيـة أو بصريـة)، والمسـجلين فعليـا في لائحـة الانتظـار، هـو 193 مرشـحا للاسـتفادة وليـس 800 شـخص، علـما أن هـذا الإقليـم، كباقـي أقاليـم المملكـة، يسـتفيد حاليـا مـن حصـة 387 شـخص معنـي (وضعيـة إعاقـة بصريـة بعـدد 64، وحركيـة بعـدد 253، ومركبـة بعـدد 70).

أمـا بخصـوص الشـق المتعلـق بسـؤالكم حـول فتـح الآجـال أمـام المسـجلين في لوائـح الانتظـار للاسـتفادة مـن هـذه المسـاعدات، وجـب التذكـير، إلى أن الاعتـمادات الماليـة الحاليـة المرصـودة لهـذا البرنامـج غـير كافيـة لتوسـيع قاعـدة المسـتفيدين، وفي هـذا الإطـار، فـإن مؤسسـة التعـاون الوطنـي تبـذل قصـارى جهدهـا مـع الجهـات المختصـة والشريكـة لتطويـر هـذا البرنامـج وتعزيـز تمويلـه لتحقيـق أهدافـه الحاليـة والمسـتقبلية.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم الناظور في الفترة الممتدة إلى 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب الرحموني سعيد عن الفريق الحركي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـداة تعيـين هـذه الحكومـة، كـما أن هـذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا ونجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم الناظـور متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم الناظـور خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

- إحداث مركز لإيواء الأطفال في وضعية صعبة بمدينة الناظور؛
- إحداث مركز لإيواء الأطفال في وضعية صعبة ببني انصار؛
- إحداث دار الطالبة ببني انصار؛
- إحداث دار الطالبة بجماعة حاسي بركان؛
- مركز لإيواء الأشخاص المسنين بسلوان؛
- مركز لإيواء الأشخاص المختلين عقليا بمدينة الناظور؛
- مركز التربية والتكوين بجماعة البركانيين؛
- مركز التربية والتكوين بجماعة أولاد ستوت؛
- إحداث مراكز لاستقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد الجهة الشرقية بتعاون مع المنسقيات الجهوية للتعاون الوطني؛
- افتتاح مراكز جديدة وتجهيزها بالمعدات الضرورية بعمالة وجدة وأقاليم فكيك والناظور لتتولى الاستقبال والتوجيه والإرشاد وتقديم خدمات القرب كتوزيع المعينات التقنية والأجهزة التعويضية البديلة؛
- برمجة إحداث مراكز إقليمية على مستوى جرسيف وجرادة وتاوريرت.

هذا، كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بلغ عدد الجمعيات المستفيدة بالجهة الشرقية 18 جمعية استوفت الشروط المسطرية المطلوبة بغلاف مالي بلغ 6.168.012,00 درهما، استفاد منها ما يناهز 702 شخصا في وضعية إعاقة. أما فيما يتعلق بعدد مشاريع الأشخاص في وضعية إعاقة المنتقاة للاستفادة من عملية تمويل المشاريع المدرة للدخل بالجهة الشرقية برسم سنة 2016 فهو 53 مشروعا بغلاف مالي بلغ 2,50 715 478 درهما، أي ما يناهز 20 % من الدعم الإجمالي. كما تم انتقاء 10 مشاريع على مستوى الجهة الشرقية برسم سنة 2017 حيث بلغ مبلغ الدعم الإجمالي385 600 00, درهما.

وإضافة إلى التدابير المبرمجة في إطار مشروع مخطط العمل الوطني 2017-2021 والتي تهم القطاعات الحكومية ومختلف مصالحها الخارجية، ومن أجل تنزيل السياسة العمومية المندمجة على المستوى الترابي وتبعا للقانون التنظيمي للجماعات الترابية، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مواكبة الجماعات الترابية سواء كانت جهات أو عمالات وأقاليم أو جماعات في دمج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في مخططاتها التنموية من أجل تحقيق الالتقائية المنشودة بين السياسات العمومية الوطنية والترابية.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لجهة درعة تافيلالت في الفترة الممتدة إلى 2021

واضعة السؤال: السيدة النائبة نزيه فاطمة الزهراء عن الفريق الحركي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حددت الحكومة معالم السياسة التي تروم تطبيقها في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة غداة تعيين هذه الحكومة، كما أنه ذه الأخيرة تقدمت بعد هذا التصريح بمجموعة من التعهدات ذات الصلة بالاستراتيجيات القطاعية التي يتجاوز زمنها الولاية التشريعية الحالية.

ونظرا لكون هذه الالتزامات والتعهدات تتخذ صبغة العموم ، فإننا نعتبر بأن فاعليتها ونجاعتها تكمن في الأجرأة الميدانية والتفعيل الملموس على مستوى مختلف أقاليم وجهات المملكة.

لذلك، فإننا نسألكم عن خطة تنزيل برامج الحكومة خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2021على الأقل في المجال الذي تشرفون عليه أي الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى جهة درعة تافيلالت متسائلين عن المشاريع المقررة بهذا الإقليم بالأرقام والمواعيد الزمنية وأمكنة توطينها، سواء بالنسبة للبنيات والتجهيزات الأساسية أو الموارد البشرية أو بالنسبة للمشاريع التي تدخل في إطار سياسة القرب واللاتركيز الإداري؟

جواب السيدة الوزيرة:

إيمانا من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بأهمية سياسة القرب في أداء عملها، تعمل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع على امتداد التراب الوطني، وذلك عبر إحداث مجموعة من مراكز التربية والتكوين، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودور المواطن، ورياض الأطفال والمركبات الاجتماعية، فضلا عن تقوية قدرات الفاعلين المحليين والمساهمة في الإدماج الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي والمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن إجمال المشاريع المزمع إنجازها في مجال تدخل القطب الاجتماعي لجهة درعة تافيلالت خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2021 في ما يلي:

إحداث مراكز لاستقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد أقاليم جهة درعة تافيلالت، تعمل على تيسير الاستفادة المباشرة للأشخاص في وضعية إعاقة بالجهة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، ولا سيما ما يتعلق باقتناء المعنيات التقنية والأجهزة البديلة ودعم التمدرس والأنشطة المدرة للدخل؛

- تخصيص مبلغ 2.629.620.00 درهما لدعم تمدرس 240 طفلا في وضعية إعاقة بجهة درعة تافيلالت، وقد حول هذا الدعم المالي إلى الجمعيات المستوفية للشروط المسطرية المطلوبة؛
- تخصيص مبلغ 363.000.00 درهما لتسوية الوضعية القانونية لمركز أناروز للإعاقة الذهنية بإقليم ميدلت؛
- استفادة مركز المضايف لتأهيل الأشخاص المعاقين بإقليم تنغير من مبلغ 330.000.00 درهما إلى جانب مركز آفاق بإقليم ورزازات بمبلغ 175.000.00 درهما؛
- برمجة مراكز للتجهيز كمركز ابتسامة للأطفال في وضعية إعاقة ذهنية بورزازات والمركز السوسيو تربوي للأطفال في وضعية إعاقة بإقليم الرشيدية.
- دعم 17 مشروعا بجهة درعة تافيلالت في إطار دعم المبادرات الجمعوية المحلية برسم سنة 2016 بغلاف مالي بلغ 2.107.184.00 درهما؛
- تكوين ومواكبة جمعيات المجتمع المدني في إطار برنامج «ارتقاء» بميزانية إجمالية تقدر بـ8.5 مليون درهم بإقليمي الراشيدية وتنغير؛
- المساهمة في إحداث مركزين لتكوين ومواكبة الجمعيات بكل من أرفود والراشيدية بميزانية تقدر بـ0.3 مليون درهم؛
- المساهمة في تحسين ظروف عمل ودخل صغار المنتجين العاملين في إطار سلاسل الإنتاج والخدمات عن طريق إنجاز 3 برامج «تثمين» بميزانية تقدر ب 11.7 مليون درهم لتثمين سلسلة الزعفران بتنغير، سلسلة الأحجار الأحفورية بأرفود وسلسلة الخزف بالراشيدية.
- دعم الفئات الهشة والفقيرة من خلال برنامج مغرب مبادرات في إقليم الراشيدية من اجل خلق المقاولات الصغيرة جدا خاصة لدى الشباب حاملي المشاريع؛

- رصد ميزانية تقدر بـــ2.2 مليون درهم للسنوات المقبلة وتهم صندوق التنمية المحلية بتنغير الذي يهدف إلى دعم ومواكبة المشاريع التي تدخل في إطار تثمين سلسلة الحناء بزاكورة وكذلك صندوق التنمية المحلية بالراشيدية لتمويل المشاريع التنموية بهذا الإقليم؛
- إطلاق عملية تلقي طلبات تمويل مشاريع الجمعيات في إطار برنامج الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

موضوع السؤال: عدم استفادة ذوي الإعاقة الذهنية والصم والبكم من المساعدات العينية المباشرة المقدمة من طرف التعاون الوطني

واضع السؤال: السيد النائب بومريس عمر عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تقوم المصالح الخارجية للتعاون الوطني في مختلف الأقاليم بتوزيع المساعدات العينية المباشرة للأشخاص في وضعية إعاقة حسب شروط أهمها أن يتوفر على 18 سنة إضافة الى الإعاقة الحركية أو البصرية، الا أنه تم إقصاء الأشخاص ذوي الاعاقة الذهنية وحالات الصم والبكم، علما أنه من الأولى استفادة هذه الحالات الأخيرة مقارنة مع ذوي الإعاقة الحركية أو البصرية.

لذا يشرفني السيدة الوزيرة أن نسائلكم عن الاجراءات والتدابير التي ستتخذونها قصد إضافة ذوي الاعاقة الذهنية وحالات الصم والبكم إلى قائمة المستفيدين؟

جواب السيدة الوزيرة:

في البداية، أشكركم السيد النائب المحترم على انشغالكم واهتمامكم بقضايا فئة الأشخاص في وضعية إعاقة، وفي هذا الصدد، أخبركم أن برنامج المواد العينية الغذائية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية أو البصرية تعد من بين البرامج الاجتماعية التضامنية التي اعتمدها التعاون الوطني منذ ثمانينات القرن الماضي وذلك بتقديم حصص دورية من المساعدات على شكل مواد عينية (الدقيق والزيت) لفائدة 4102 مستفيد ينتمون إلى 147 جمعية متفرعة عن جمعيتين وطنيتين تعنيان بشؤون الإعاقة البصرية والحركية، وهما المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين (61 جمعية فرعية) والفيدرالية اليوسفية لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بالمغرب (86 جمعية فرعية).

وفي سنة 2015، وتبعا لإحدى توصيات المجلس الأعلى للحسابات، وبقرار من المجلس الإداري لمؤسسة التعاون الوطني، قامت هذه الأخيرة بإدخال بعض التعديلات والإصلاحات على هذا البرنامج همّت بالأساس، وفي المرحلة الأولى، تنويع وتجويد حصص المواد الغذائية المقدمة (إضافة مواد العدس والأرز والشاي والسكر إلى مادتي الزيت والدقيق)، واستهداف الأشخاص في وضعية إعاقة المعوزين فقط من هاتين

الفئتين (المقعدين والمكفوفين)، حيث تم تحيين لوائح المستفيدين المنتمين للفيدرالية اليوسفية لجمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بالمغرب والمنظمة العلوية لرعاية المكفوفين، وبلغت التكلفة الاجمالية لهذه العملية ما مجموعه 930 000 درهم لفائدة 3810 مستفيد (شتنبر 2015) الذين تتوفر فيهم شروط الإعاقة والعوز المنصوص عليها في المذكرة المركزية عدد 57 بتاريخ 19 ماي2015. وفي مرحلة ثانية، وبرسم سنة 2016، تم تعميم هذا البرنامج التضامني ليستهدف، بشكل أوسع، الأشخاص في وضعية إعاقة حركية أو بصرية المعوزين، من المنخرطين وغير المنخرطين في فروع الجمعيتين المذكورتين سالفا ، حيث وصل عدد المستفيدين 15747 مستفيدا إلى غاية اليوم.

ومما تقدم أعلاه، يتبين أن برنامج المساعدات العينية المباشرة المقدمة من طرف التعاون الوطني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة يهمّ بالدرجة الأولى الإعاقة البصرية والحركية، ويصعب حاليا توسيع مجال تدخّل هذه العملية لتشمل ذوي الإعاقات الذهنية وحالات الصّم والبكم، نظرا لمحدودية الاعتمادات المالية المرصودة في الوقت الراهن، غير أن التعاون الوطني، وفي إطار تنزيل مقتضيات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وبتعاون وتنسيق مع مختلف شركائه، قد فتح الباب من جانب آخر لهذه الفئة، موضوع سؤالكم، في ظل دلائل مساطر تنظيمية محددة، للاستفادة من برنامج اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى (ومنها السماعات الطبية) والتي كلفت ميزانية الدولة برسم سنة 2016 فقط ما يقرب من ستة ملايين درهم استفاد منها حوالي 6000 شخص، وكذا من برنامج تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل الذي خصصت له نفس هذه الميزانية، وبرسم السنة الجارية، حولي 15 مليون درهم لإنجاز 330 مشروع مدر للدخل، الشيء الذي سيمكّن هذه الفئة، بمختلف جهات المملكة، من تنويع مصادر التمويل والدعم والمساندة.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم بولمان في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب حسن العنصر عن الفريق الحركي

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـذاة تعيـين هـذه الحكومـة ، كـما أنـه ذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم ، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا ونجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك ، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم بولمـان متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم بولمـان خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

تأهيل شبكة المراكز الاجتماعية التابعة للتعاون الوطني، وقد تم في هذا الإطار:

- إحداث رياض الأطفال بكل من ولاد علي وتسافو ميسور وبوملان ووطاط الحاج وإيموزار مرموشة؛
- تجهيز مراكز محدثة في طار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكل من ولاد رزين وإسرارن والقصابي.
- تسوية وضعية 4 دور الفتاة بالإقليم، ومواكبتها من أجل الحصول على رخص الفتح بكل من كيكو وأوطاط الحاج والقصابي وتاندينت؛
- إحداث 4 مراكز للمساعدة الاجتماعية (CAS) بكل من إيموزار مرموشة، وأوطاط الحاج، وبوملان وكيكو؛
- إحداث مركزين للتوجيه والمساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة (COAPH) بميسور وبأوطاط الحاج؛
- إحداث فضاء متعدد الوظائف للنساء في وضعية صعبة ببوملان (EMF) لفائدة (40 مستفيدة)؛
- إحداث دار الأطفال في وضعية جد صعبة بميسور (الأطفال المتخلى عنهم، أطفال الشوارع...)؛
- اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة (400 مستفيد)؛
- تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة 20 شخصا في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في حملات التضامن والتحسيس (عملية رمضان، حملة شتاء الخاصة بالمسنين...)؛
- إحداث 4 تعاونيات من طرف خريجات مراكز التربية والتكوين؛
- دعم تعاونيات وجمعيات خريجات مراكز التعاون الوطني والجمعيات الشريكة لتسويق منتجاتها عبر المساهمة في تنظيم معارض تضامنية؛
- إحداث فضاءات جديدة متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات التعاونيات المساهمة في الإدماج الاقتصادي والتضامني للنساء؛
- تعميم إحداث خلايا اليقظة الاجتماعية على الصعيد الترابي؛

- دعـم جمعيـات المؤسسـات والمراكـز الاجتماعيـة، مـن خـلال عمليـات التوجيـه والتأطـير والمواكبـة، وكـذا تخصيـص منـح ماليـة لهـا للمسـاهمة في مصاريـف التأطـير، ودعـم التمـدرس، ومحاربـة الهـدر المـدرسي. وقـد بلـغ الدعـم المـالي لهـذه المؤسسـات برسـم سـنة 2016 مـا مجموعـه 63000.00 درهـما، بالإضافـة إلى دعـم جمعيـات تنمويـة بغـلاف مـالي وصـل إلى 171000.00 درهـما. كـما ستسـتفيد 10 جمعيـات مـن مختلـف جماعـات الإقليـم الموجـودة في مناطـق جبليـة، والتـي تعـرف طقسـا صعبـا، مـن مسـاعدات لفائـدة الأشـخاص في وضعيـة صعبـة عـلى شـكل محجـوزات وإعفـاءات جمركيـة.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم مولاي يعقوب في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب لعفو كمال عن الفريق الحركي

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـداة تعيـين هـذه الحكومـة، كـما أن هـذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا ونجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم مـولاي يعقـوب متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم مـولاي يعقـوب خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

- تنظيم أربعة لقاءات تواصلية لفائدة 358 مستفيد ومستفيدة، همت أوراش تقوية القدرات في مجالات المساعدة الاجتماعية، التسيير الإداري والتربوي والمالي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وحدات حماية الطفولة، الفضاءات متعددة الاختصاصات لفائدة النساء في وضعية صعبة، المراكز الاجتماعية التابعة لمؤسسة التعاون الوطني...
- تأهيل بنيات مراكز التربية والتكوين والاستقبال والإيواء بإقليم مولاي يعقوب، والتي تبقى رهينة بتوفر الاعتمادات المالية الضرورية لإحداث أو إعادة تأهيل مراكز ومؤسسات اجتماعية وغيرها...
- تنمية وتعزيز الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية، وذلك بإعادة تمركز أنشطة التعاون الوطني حول منظومة المساعدة الاجتماعية، وقد همت المشاريع المبرمجة في هذا الإطار:
  - 3 مراكز المساعدة الاجتماعية بتكلفة 4.500.000.00 درهما؛
  - مركز التوجيه والمساعدة للأشخاص في وضعية إعاقة بتكلفة 2.800.000.00 درهما؛
  - المراكز الاجتماعية للقرب بـ 15 جماعة على صعيد إقليم مولاي يعقوب بتكلفة 25.100.000.00 درهما؛
  - الفضاءات متعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة، وكذا وحدات حماية الطفولة؛
  - برمجة إحداث 13 مركز للتكوين التأهيلي والإدماج الاجتماعي، و5 رياض للأطفال بكلفة مالية ستصل 6.000.000.00 درهما إلى متم سنة 2021.
- توزيع 29 كرسيا متحركا، واستفادة 125 شخص في وضعية إعاقة من مساعدات غذائية تفعيلا لأهداف وخدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.
- دعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية لإحداث تعاونيات وجمعيات خاصة بهن كل سنة إلى حدود 2021، مع توفير فضاءات جديدة متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات.

- إعـداد دراسـة متعلقـة ببنـاء مركـز وتوجيـه ومسـاعدة الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة بجماعـة عـين الشـقف.
- دعـم جمعيـات مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة مـن خـلال عمليـات التوجيـه والتأطـير والمواكبـة، وتخصيـص منـح ماليـة لهـا للمسـاهمة في مصاريـف التأطـير ودعـم التمـدرس ومحاربـة الهـدر المـدرسي، وقـد بلـغ الدعـم المـالي لجمعيـات هـذه المؤسسـات 880.000.00 درهـما.
- دعم ست جمعيات تنموية أخرى بغلاف مالي وصل 66.000.00 درهما.
- تخصيـص منـح لدعـم وتمـدرس الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة بلغـت 522.060.00 درهـما.
- اسـتفادة جمعيـات أخـرى مـن هبـات متعـددة عبـارة عـن إعفـاءات ومحجـوزات جمركيـة (سـيارة للنقـل المـدرسي، أغطيـة، ملابـس مسـتعملة ومـواد غذائيـة وذلـك برسـم سـنة 2016.
- برمجـة العديـد مـن المشـاريع الموازيـة والمرتبطـة أسـاس بتقويـة قـدرات الجمعيـات الشريكـة، مـن خـلال عقـد العديـد مـن الـدورات التكوينيـة لفائـدة أطـر جمعيـات المجتمـع المـدني، وافتحـاص المؤسسـات القائمـة، والمشـاريع المنجـزة التـي تسـهر عـلى تسـييرها هـذه الجمعيـات.

موضوع السؤال: معاناة الأطر الإدارية والتربوية بمراكز الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وغياب نظام بيداغوجي موحد على الصعيد الوطني

واضع السؤال: السيد النائب هوار يوسف عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعيش الأطر الإدارية والتربوية مراكز الاستقبال والتوجيه وتقديم خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي بكامل التراب الوطني معاناة كبيرة، حيث لم تؤدى أجورهم منذ أكثر من ثمانية أشهر، بالرغم من كونها أجورا هزيلة لا تمكنهم حتى من العيش الكريم 2000 درهم شهريا للأطر التربوية و2500 درهم لمدراء المراكز، حيث من المفترض أن تقدم وزارتكم إطار اتفاقيات الرعاية الاجتماعية منحة دعم التماسك الاجتماعي المخصصة لتسديد مستحقاتهم كل موسم دراسي مقسمة على شطرين، غير أنه لم يصرف منها لا الشطر الأول ولا الشطر الثاني في الموسم الدراسي الحالي 2016-2017 الذي يشرف على نهايته، ورغم ذلك راسلت وزارتكم هذه المراكز لتحضير مشار ي منحة دعم التماسك الاجتماعي للعام الدراسي 2017-2018.

والحالة هذه، كيف يمكن لهذه الأطر العمل والقيام بمهامها و لم تتوصل برواتبها، ناهيك عن الظروف المادية المزرية لهذه المراكز والتي لات سمح بضمان سيرها العادي؟

لذلك، نسائلكن عمن متى ستتدخل وزارتكن من أجل تسوية هذه الوضعية الحرجة وغير السوية وخاصة فيما يرتبط بالرفع من قيمة المنح وانتظامها في بداية كل عام دراسي؟ وهل تنوي وزارتكم إخراج نظام بيداغوجي موحد على الصعيد الوطني خاص بالأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة عوض الاكتفاء باجتهادات الطاقم التربوي ومجهوداته في كل مركز؟ ومتى سيتم ذلك؟

جواب السيدة الوزيرة:

تبعا لسؤالكم المشار إليه في الموضوع والمرجع أعلاهما، يشرفني السيد النائب المحترم أن أحيطكم علما، أنه منذ سنة 2012 وإلى غاية السنة الجارية، أصبحت الميزانية العامة للمملكة تدرج في قوانين المالية موضوع الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن الفئات المستفيدة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، وذلك بهدف إحداث آلية تمويل مرنة لتنفيذ برامج الإدماج الاجتماعي، وكذا توفير نظام مهيكل للتضامن من أجل النهوض بوضعية هذه الفئة من المواطنين.

ويستهدف هذا الصندوق الأشخاص في وضعية إعاقة من خلال أربعة مجالات أساسية هي :

1. اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى؛
2. تحسين ظروف تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة؛
3. تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل؛
4. المساهمة في وضع وتسيير مراكز الاستقبال.

وفيما يتعلق بالمجال الثاني المرتبط بتحسين ظروف تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتبارا لطبيعة إعاقة هذه الفئة (عميقة أو متوسطة)، وما تستلزمه من جودة رعائية وتأطيرية، يتم توجيه هذه الشريحة الاجتماعية نحو المراكز المتخصصة التي تشرف عليها الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة ومعها مؤسسة التعاون الوطني، على توسيع قاعدة دعم الجمعيات العاملة في مجال تمدرس الأطفال في وضعية اعاقة من خلال :

- رصد وتحديد الجمعيات العاملة في مجال تمدرس وتكوين الأطفال في وضعية إعاقة بكل أشكالها (مراكز مختصة، أقسام مدمجة بمدارس عمومية وورشات للتكوين المهني تشرف عليها هذه الجمعيات)؛
- تحديد الكلفة الفردية لتمدرس وتكوين الأطفال في وضعية إعاقة حسب نوعية إعاقاتهم، وطبيعة الخدمات المقدمة في كل مركز؛
- التعاقد مع الجمعيات المعنية من أجل تغطية الكلفة وفق دفتر للتحملات، ودليل للمساطر، ووضع آليات للمراقبة البعدية توكل لمراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على صعيد المصالح الترابية للتعاون الوطني.

وفي ذات السياق، وعملا على تأطير وضبط عملية استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من الاعتمادات المالية المرصودة لفائدتهم من خلال خدمات هذا الصندوق، وكذا إرساء لقواعد الحكامة الجيدة في تدبير هذه الخدمات، وجب التذكير بأنه قد تم رصد برسم سنة 2015 اعتمادات مالية بمبلغ 136.446.44 درهم لفائدة 141 جمعية تنموية، استفاد من خدماتها 4744 مستفيد(ة)، بتأطير بلغ حجمه 1264 إطارا مختصا، اختلفت تكويناته وتنوّعت مجالات تدخله (التربية الخاصة، وتقويم النطق، والترويض الطبي، والترويض النفسي الحركي، والدعم والمواكبة النفسية، والتأهيل المهني...).

وبالموازاة مع ذلك، وإعمالا لمضامين دليل المساطر المنظّم لطرق منح وصرف الاعتمادات المرصودة، وكذا تطبيقا للالتزامات الواردة بدفاتر التحملات الخاصة بكل مشروع على حدا، قامت الوزارة عن طريق مؤسسة التعاون الوطني، برسم سنة 2015، بتفعيل آليات التتبع والمواكبة التابعة لها، وسجلت العناصر التالية :

- استفادة ما مجموعه 141 جمعية من الدعم المخصص لمجال تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- 127 جمعية قدمت التقارير المالية لأنشطتها والخاصة بالشطرين الأول والثاني؛
- 3 جمعيات من أصل 141 جمعية لم تقدم التقارير الخاصة بالشطر الأول (الذي يعتبر شرطا أساسيا للاستفادة من الشطر الثاني لتنزيل برنامج عمل المشروع)؛
- 11 جمعية لم تقدم التقارير الخاصة بالشطر الثاني.

أما في ما يخص المشاريع المستفيدة من برنامج الدعم برسم سنة 2016 فيمكن الإشارة إلى أن:

- العدد الإجمالي للجمعيات المستفيدة هو 160 جمعية؛
- 111 جمعية منها استفادت من المبالغ المالية المرصودة للدعم؛
- 49 جمعية لم تقدم التقارير المتعلقة بهذه العملية.

أما في ما يتعلق بموضوع «ضعف وهزالة أجور التأطير»، كما جاء في سؤالكم، أخبركم السيد النائب المحترم بأن هذا القطاع لا يتحمّل أية مسؤولية في هذا الباب، على اعتبار أن عقد العمل الموقّع بين الجمعية (كطرف مشغّل) والمؤطرين (كجهة طالبة للشغل) يبقى من اختصاص الأطراف الموقّعة على العقد في إطار القوانين الجاري بها العمل.

وعلاقة بعملية توحيد النظام البيداغوجي وطنيا لتدبير جيد لهذه المراكز المسيرة من طرف جمعيات المجتمع المدني، موضوع الشق الثاني من سؤالكم، أخبركم كذلك، أن الوزارة ومؤسسة التعاون الوطني وبعض الشركاء المعنيين يعملون، كل حسب اختصاصه، على حسن تأطير النسيج الجمعوي المشتغل في هذا الميدان، وأيضا على تعبئة الموارد المالية واللوجستيكية اللازمة لتحفيزه في مجال إعداد حقائب بيداغوجية حسب اختصاص ونوعية الإعاقة المتكفل بها.

موضوع السؤال: النقص في البنيات الأساسية الخاصة بدور الرعاية الاجتماعية بإقليم سيدي إفني

واضـع السـؤال: السيد النائب بايتاس مصطفى عن فريق التجمع الدستوري

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعـرف مدينـة سـيدي إفنـي بصفـة خاصـة والإقليـم بصفـة عامـة نقصـا عـلى مسـتوى البنيـات الأساسـية الخاصـة بـدور الرعايـة الاجتماعيـة.

لذلـك نسـائلكم السـيدة الوزيـرة عـن الإجـراءات التـي اتخذتموهـا أو التـي سـتتخذونها مـن أجـل تعزيـز وتقويـة البنيـات الأساسـية الخاصـة بـدور الرعايـة الاجتماعيـة نظـرا لدورهـا الأسـاسي والهـام لتقديـم الرعايـة لفئـة مـن المجتمـع؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كـما لا يخفـى عليكـم السـيد النائـب المحـترم، أن مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، تعتـبر مـن اللبنـات الأساسـية والحيويـة للعمـل الاجتماعـي، وذلـك لمـا توفـره مـن الـشروط الضروريـة لتمـدرس الأطفـال اليتامـى والمنحدريـن مـن أسر معـوزة خاصـة بالعـالم القـروي.

وقـد انتقـل دور هـذه المؤسسـات مـن مجـرد بنيـة لتوفـير الإيـواء والإطعـام إلى فضـاء مندمـج للتربيـة يلبـي حاجيـات المسـتفيدين والمسـتفيدات مـن أنشـطة وبرامـج تهـدف إلى تقويـة قدراتهـم وإعدادهـم عـلى الوجـه الأفضـل.

كـما تعتـبر هـذه المؤسسـات بمثابـة العمـود الفقـري لتدخـل قطاعنـا في مجـال العنايـة والنهـوض بفئـات النسـاء والأطفـال في وضعيـة صعبـة، والأشـخاص في وضعيـة إعاقـة، والأشـخاص المسـنين بـدون عائـل أو مـورد، وكـذا ترجمـة فعليـة لمقتضيـات القانـون 14.05 ومرسـومه التطبيقـي المتعلقـين بـشروط فتـح وتدبـير مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة التـي تتكفـل بالغـير.

وبغيـة التأهيـل المـادي لمؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة ومواكبتهـا لتتـلاءم مـع مقتضيـات قانـون 14-05، تـم تخصيـص منـح سـنوية بلغـت برسـم سـنة 2016 مـا مجموعـه 144158000.00 درهـما للمسـاهمة في تغطيـة تكاليـف التسـيير لنحـو 957 مؤسسـة وتكاليـف التجهيـز لفائـدة 44 مؤسسـة بمبلـغ 4620000.00 درهـم.

هـذا، ومـن أجـل إرسـاء معايـير الحكامـة الجيـدة، تـم في هـذا الإطـار، مراقبـة 358 مؤسسـة للرعايـة الاجتماعيـة موزعـة عـلى الصعيـد الجهـوي، وذلـك في إطـار تفعيـل لجـان المراقبـة المنصـوص عليهـا في المـادة 15 مـن القانـون رقـم 14.05.

وفي هـذا السـياق أيضـا، نخبركـم السـيد النائـب المحـترم، أنـه تـم برسـم سـنة 2016، تتبـع ومواكبـة الجمعيـات المشرفـة عـلى مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة مـن خـلال عـدة برامـج منهـا:

- دعـم ومواكبـة 69 مؤسسـة للرعايـة الاجتماعيـة، سـواء للحصـول عـلى رخصـة فتـح وتدبـير أو تغيـير في الرخصـة المحصّـل عليهـا، وذلـك وفـق القانـون 14.05 المتعلـق بـشروط فتـح وتدبـير مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة والرفـع مـن طاقتهـا الاسـتيعابية؛
- تتبـع ودعـم مشـاريع 80 مؤسسـة للرعايـة الاجتماعيـة المحدثـة برسـم سـنة 2016 في إطـار المبـادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة أو مـن طـرف شركاء آخريـن؛
- مواصلـة عمليـة دعـم مسـتوى التأطـير بكافـة مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة مـن أجـل الرفـع مـن جـودة الخدمـات المقدمـة لفائـدة المسـتفيدين؛
- تكوين ما يقرب من ألف عامل اجتماعي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- توفـير الاسـتقبال والإيـواء لفائـدة الأشـخاص المسـنين بـدون مـأوى بمؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة؛
- تقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بمراكز الرعاية الاجتماعية للمسنين؛
- دعـم قـدرات العامليـن المهنيـين (25 إطـارا) بمختلـف مسـتوياتهم لاكتسـاب الخـبرات والمهـارات الضرورية لتجويـد الخدمـات الممنوحـة للأشـخاص المسـنين، وإرسـاء أسـس ممارسـات جيـدة مـن حيـث التكفـل والمواكبـة وتدبـير المراكـز والانفتـاح عـلى المحيـط الخارجـي للمؤسسـة؛
- إعـداد دفاتـر تحمـلات خاصـة بأصنـاف مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة للأشـخاص المسـنين نظـرا لخصوصيـة الفئـة المسـتهدفة؛
- مواكبـة خمـس جمعيـات مشرفـة عـلى تسـيير مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة للأشـخاص المسـنين في مجـال ورش مـشروع المؤسسـة.

موضوع السؤال : تأخر تعويضات أطر وكالة التنمية الاجتماعية

واضعة السؤال : السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

منذ سنتين وأطر وكالة التنمية الاجتماعية يعانون من تأخر تعويضات التنقل عن أداء مهامهم، مما يؤثر سلبا على متا بعتهم وتتبعهم لبرامج ومشاريع الوكالة خاصة بالأقاليم الجنوبية التي تعرف شساعة مساحتها الجغرافية.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما الإجراءات التي ستتخذونها لضمان توصل أطر الوكالة بتعويضات التنقل في اجال معقولة؟

جواب السيدة الوزيرة :

علاقة بالموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه، يشرفني السيدة النائبة المحترمة، أن أحيطكن علما بأن تدبير صرف تعويضات الأطر عن التنقل لأداء عملهم الميداني بوكالة التنمية الاجتماعية موضوع سؤالكن، يتم عن طريق الشساعات les Régies، والتي لها سقف وضوابط تدبير لا تسمح بصرف كل التعويضات دفعة واحدة، إذ تمثل مصاريف التنقل سنويا غلافا ماليا يناهز 5 ملايين و800 ألف درهم.

هذا، وقد بادرت إدارة وكالة التنمية الاجتماعية إلى العمل على تغيير طريقة صرف هذه التعويضات، وفي هذا الصدد، نخبركن بأن الإدارة منكبة حاليا على إعداد التطبيق المعلوماتي الخاص بتدبير صرف تعويضات التنقل والذي سيمكن من صرفها على شكل تحويلات بنكية ابتداء من شهر أكتوبر القادم بحول الله.

كما تجدر الإشارة أيضا، إلى أن أطر وكالة التنمية الاجتماعية، تستفيد إضافة للتعويضات السالفة الذكر سنويا من منحتين، الأولى عن الأداء والثانية تحفيزية، وذلك بغلاف مالي صافي يناهز 8 ملايين و280 ألف درهم.

موضوع السؤال : توفير الموارد البشرية بوكالة التنمية الاجتماعية بجهة كلميم وادنون

واضعة السؤال : السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعرف المنسقية الجهوية لوكالة التنمية الاجتماعية بجهة كلميم واد نون خصاصا كبيرا على مستوى مواردها البشرية تسعة أطر فقط مقابل تغطيتها لأربعة أقاليم متفرقة ومساحة جغرافية كبيرة.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير التي ستتخذونها لتجاوز هذا الوضع؟

جواب السيدة الوزيرة :

تبعا لسؤالكن المشار إلى موضوعه ومرجعه أعلاه، والمتعلق أساسا بتوفير الموارد البشرية بوكالة التنمية الاجتماعية بجهة كلميم وادنون، يشرفني في هذا الإطار، أن أخبركن السيدة النائبة المحترمة بأن الوكالة سبق لها وان قامت بمراسلة وزارة الاقتصاد والمالية في شأن طلب مناصب مالية جديدة، غير أن هذا الطلب قد قوبل بالرفض لعدم توفر المناصب المالية.

هذا، ومن جهة أخرى، وفي إطار عملية إعادة الانتشار التي قامت بها وكالة التنمية الاجتماعية وذلك تماشيا مع إرساء ورش الجهوية الموسعة، نحيطكن كذلك علما، بأن أطر وكالة التنمية الاجتماعية، لم تبدي رغبتها في الوقت الحاضر للاستجابة لعملية الانتقال إلى جهة كلميم وادنون.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم مكناس في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضع السؤال: السيد النائب لبريكي عبد القادر عن الفريق الحركي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حددت الحكومة معالم السياسة التي تروم تطبيقها في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة غداة تعيين هذه الحكومة، كما أن هذه الأخيرة تقدمت بعد هذا التصريح بمجموعة من التعهدات ذات الصلة بالاستراتيجيات القطاعية التي يتجاوز زمنها الولاية التشريعية الحالية.

ونظرا لكون هذه الالتزامات والتعهدات تتخذ صبغة العموم ، فإننا نعتبر بأن فاعليتها ونجاعتها تكمن في الأجرأة الميدانية والتفعيل الملموس على مستوى مختلف أقاليم وجهات المملكة.

لذلك، فإننا نسألكم عن خطة تنزيل برامج الحكومة خلال الفترة الممتدة إلى سنة 2021على الأقل في المجال الذي تشرفون عليه أي الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى إقليم مكناس متسائلين عن المشاريع المقررة بهذا الإقليم بالأرقام والمواعيد الزمنية وأمكنة توطينها، سواء بالنسبة للبنيات والتجهيزات الأساسية أو الموارد البشرية أو بالنسبة للمشاريع التي تدخل في إطار سياسة القرب واللاتركيز الإداري؟

جواب السيدة الوزيرة:

إيمانا من وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بأهمية سياسة القرب في أداء عملها، تعمل على تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع على امتداد التراب الوطني، وذلك عبر إحداث مجموعة من مراكز التربية والتكوين، ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودور المواطن، ورياض الأطفال والمركبات الاجتماعية، فضلا عن تقوية قدرات الفاعلين المحليين والمساهمة في الإدماج الاجتماعي من خلال النشاط الاقتصادي والمواكبة المحلية للبرامج الاجتماعية الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن إجمال المشاريع المزمع إنجازها في مجال تدخل القطب الاجتماعي بإقليم مكناس خلال الفترة الممتدة إلى غاية سنة 2021 في ما يلي:

- إحـداث مركزيـن للمسـاعدة الاجتماعيـة بمركـز التربيـة والتكويـن المـرس ومـولاي ادريـس القصبـة بغـلاف مـالي قـدر بـ00,800 000 درهـما قصـد توفـير فضـاء الاسـتقبال والاسـتماع والتوجيـه لفائـدة الأشـخاص في وضعيـة صعبـة؛
- إحـداث 5 مركـز اجتماعيـة تربويـة بـكل مـن آيـت ولال، ومرجـان، ولمهايـة، والبسـاتين وحـي النعيـم بغـلاف مـالي قـــــدر بـ00,5 475 000 درهـما، بهـدف تعزيـز وتشـجيع تعليـم الأطفـال في وضعيـة صعبـة، وتكويـن وتأهيـل النسـاء في المهـارات الحرفيـة والمسـاعدة عـلى الادمـاج الاجتماعـي عـبر التمكـين الاقتصـادي؛
- إحـداث مركـز اسـتقبال المـرضى النفسـانيين والأشـخاص في وضعيـة تأخـر ذهنـي بسـيدي بوزكـري بغـلاف مـالي قـــدر بـ00, 5 100 000درهـما بهـدف الاسـتقبال، والايـواء، والاطعـام، التكفـل الطبـي والدعـم النفـسي والاجتماعي للمرضى النفسـانيين والأشـخاص في وضعيـة تأخـر ذهنـي؛
- إحـداث مركـز الرعايـة الاجتماعيـة للأطفـال ثـلاثي الصبغـي 21 بغـلاف مـالي قـدر بـ00,000 100 8 درهـما بهـدف توفـير التمـدرس، التكفـل الطبـي والدعـم النفـسي والاجتماعـي للأطفـال ثـلاثي الصبغـي 21؛
- المسـاهمة في إحـداث مركـز الرعايـة الاجتماعيـة للأطفـال التوحديـين بغـلاف مـالي قـدر بـ00, 400 000 درهـما قصـد توفـير التمـدرس، والتكفـل الطبـي والدعـم النفـسي والاجتماعـي للأطفـال التوحديـين؛
- تأهيـل شـبكة المراكـز الاجتماعيـة، حيـث تـم تخصيـص غـلاف مـالي بمبلـغ 150.000 درهـما لتجهيـز الفضـاء متعـدد الوظائـف للنسـاء بجماعـة بوفكـران؛
- إحـداث حضانـة بـروض الأطفـال لـلا سـكينة بتكلفـة ماليـة تصـل 680.000.00 درهـما بشراكـة مـع الجماعـة الحضريـة بمكنـاس؛
- اقتنـاء المسـاعدات التقنيـة والأجهـزة التعويضيـة لفائـدة 300 شـخص في وضعيـة إعاقـة برسـم سـنة 2017؛
- المصادقـة عـلى 40 مـشروع خـاص بالأنشـطة المـدرة للدخـل بمعـدل 60.000.00 درهـما للمـشروع الواحـد؛
- دعـم تمـدرس الأطفـال في وضعيـة إعاقـة عـبر دعـم الجمعيـات العاملـة في هـذا الميـدان بمنـح وصلـت 2.440.800.00 درهـما برسـم سـنة 2016؛

- دعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية لإحداث تعاونيات وجمعيات مهنية، مع توفير فضاءات متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات؛
- تخصيص منح مالية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية من أجل المساهمة في مصاريف التأطير، ودعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي، وقد بلغ الدعم المالي لهذه المؤسسات برسم سنة 2016 ما مجموعه 2.174.000.00 درهما، كما بلغ الغلاف المالي المخصص للمركبات والمراكز الاجتماعية التابعة للتعاون الوطني 2.900.000.00 درهما، بالإضافة إلى دعم ثماني جمعيات تنموية بغلاف مالي وصل إلى 82.000.00 درهما، واستفادة جمعيات أخرى من هبات عبارة عن إعفاءات ومحجوزات جمركية مختلفة؛
- التحسيس والتكوين لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية والفاعلين المدنيين للنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين بميزانية تقدر بـ 871.767.00 درهما؛
- دعم مراكز الوساطة الأسرية بمبلغ 204.000.00 درهما؛
- المواكبة الاجتماعية والتربوية والمهنية لنزلاء مركز حماية الطفولة مكناس في وضعية صعبة وأسرية هشة والإدماج الأسري والمجتمعي بمبلغ 120.000.00 درهما؛
- دعم النساء ضحايا العنف عبر مراكز الاستماع بمبلغ 240.000.00 درهما؛
- دعم مبادرات الجمعيات بخصوص إذكاء الوعي في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بمبلغ 53.700.00 درهما؛
- توفير خدمات التكفل والمساعدة الاجتماعية للمسنين داخل الوسط الأسري بمبلغ 76.500.00 درهما؛
- إعادة الاعتبار للتربية الوالدية داخل المجتمع بمبلغ 160.800.00 درهما؛
- الإدماج الاجتماعي عبر النشاط الاقتصادي بمبلغ 7.000.00 درهما؛
- تقوية قدرات الفاعلين بمبلغ 3.248.970.00 درهما.

موضوع السؤال: ملف ذوي الاحتياجات الخاصة ببوجدور

واضعة السؤال: السيدة النائبة سكيحيل حياة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعيش فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الإهمال واللامبالاة من المسؤولين المحليين بإقليم بوجدور حيث يخوضون إضرابا لثلاثة شهور أمام عمالة بوجدور حسب الرسالة التي توصلت بنسخة منها، وتتمثل مطالبهم في النقط التالية:

1. الحق في الاستفادة من بطائق الإنعاش الوطني
2. الحق في الشغل
3. إعطاء الأولوية في المشاريع المدرة للدخل
4. الحق في الاستفادة من رخص النقل الحضرية والوطنية
5. الحق في الاستفادة من رخص الصيد البحري
6. .الحق في الاستفادة من الأكشاك المتنقلة

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل إيجاد حل لهذه الفئة المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بإقليم بوجدور؟

جواب السيدة الوزيرة:

جسد البرنامج الحكومي للفترة الممتدة ما بين 2017-2021 بشكل واضح، تزايد اهتمام الحكومة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أعطت هذه الأخيرة الأولوية القصوى للنهوض والارتقاء بوضعية هذه الفئة، وكما تعلمون بأن النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة تحتاج منا جميعا تبني مقاربة شمولية ومندمجة مع مختلف الفاعلين والمتدخلين.

وفي هذا الصدد، ووفقا للاختصاصات الموكولة لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ومن أجل صيانة الحقوق والمكتسبات وتعزيز تكافؤ الفرص لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في مجال التشغيل بمختلف جهات وعمالات واقاليم المملكة، تم إصدار كل من المرسوم رقم 2.16.145 بتاريخ 12 يوليوز 2016، والمرسوم رقم 2.16.146 الصادر في 18 يوليوز 2016 يتضمنان تدابير إجرائية عملية وآليات جديدة من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج إلى

الوظيفة العمومية على قدم المساواة مع عموم المغاربة، كما يلزم الإدارة العمومية على توفير التدابير التيسيرية للمترشحين من ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من اجتياز المباريات في ظروف تضمن لهم تكافؤ الفرص مع باقي المترشحين.

وفي ما يتعلق بتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، دعّم صندوق دعم التماسك الاجتماعي أزيد من 400 مشروعا مدرا للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة برسم سنتي 2015 و2016، بمبلغ وصل 15 مليون درهما.

ومن أجل تيسير اندماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع، يدعم هذا الصندوق اقتناء المعينات والأجهزة التعويضية البديلة، حيث استفاد 2214 شخص في وضعية إعاقة من هذه الأجهزة سنة 2015 بمبلغ دعم وصل 6 ملايين درهم، في حين بلغ عدد المستفيدين 6000 شخص في وضعية إعاقة سنة 2016، حيث بلغ الدعم 7 ملايين درهم.

كل هذه البرامج تؤطرها السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

فضلا عن ذلك، فقد تم إصدار القانون الإطار رقم 97.13 يتضمن مقتضيات خاصة بالاندماج في الحياة الاقتصادية لفائدة هذه الشريحة من المواطنات والمواطنين بمختلف مناطق المملكة بما فيها إقليم بوجدور موضوع سؤالكن.

أما في ما يتعلق باستفادة الأشخاص في وضعية إعاقة بإقليم بوجدور من بطائق الإنعاش الوطني، ورخص النقل الحضري والوطني ورخص الصيد البحري، وكذا الاستفادة من الأكشاك المتنقلة، أخبركن السيدة النائبة المحترمة بأن هذه المجالات لا تدخل ضمن اختصاصات وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية.

موضوع السؤال: المشاريع المقرر إنجازها في مجال الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالنسبة لإقليم شفشاون في الفترة الممتدة إلى سنة 2021

واضـع السـؤال: السيد النائب العمري عبد الرحمان عن الفريق الحركي

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

حـددت الحكومـة معـالم السياسـة التـي تـروم تطبيقهـا في البرنامـج الحكومـي الـذي قدمـه السـيد رئيـس الحكومـة غـداة تعيـين هـذه الحكومـة، كـما أن هـذه الأخـيرة تقدمـت بعـد هـذا التصريـح بمجموعـة مـن التعهـدات ذات الصلـة بالاسـتراتيجيات القطاعيـة التـي يتجـاوز زمنهـا الولايـة التشريعيـة الحاليـة.

ونظـرا لكـون هـذه الالتزامـات والتعهـدات تتخـذ صبغـة العمـوم ، فإننـا نعتـبر بـأن فاعليتهـا و نجاعتهـا تكمـن في الأجـرأة الميدانيـة والتفعيـل الملمـوس عـلى مسـتوى مختلـف أقاليـم وجهـات المملكـة.

لذلـك، فإننـا نسـألكم عـن خطـة تنزيـل برامـج الحكومـة خـلال الفـترة الممتـدة إلى سـنة 2021عـلى الأقـل في المجـال الـذي تشرفـون عليـه أي الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى مسـتوى إقليـم شفشـاون متسـائلين عـن المشـاريع المقـررة بهـذا الإقليـم بالأرقـام والمواعيـد الزمنيـة وأمكنـة توطينهـا، سـواء بالنسـبة للبنيـات والتجهيـزات الأساسـية أو المـوارد البشريـة أو بالنسـبة للمشـاريع التـي تدخـل في إطـار سياسـة القـرب واللاتركيـز الإداري؟

جـواب السيدة الوزيرة:

إيمانـا مـن وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة بأهميـة سياسـة القـرب في أداء عملهـا، تعمـل عـلى تنفيـذ مجموعـة مـن البرامـج والمشـاريع عـلى امتـداد الـتراب الوطنـي، وذلـك عـبر إحـداث مجموعـة مـن مراكـز التربيـة والتكويـن، ومؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، ودور المواطـن، وريـاض الأطفـال والمركبـات الاجتماعيـة، فضـلا عـن تقويـة قـدرات الفاعلـين المحليـين والمسـاهمة في الإدمـاج الاجتماعـي مـن خـلال النشـاط الاقتصـادي والمواكبـة المحليـة للبرامـج الاجتماعيـة الوطنيـة.

وفي هـذا الإطـار، يمكـن إجـمال المشـاريع المزمـع إنجازهـا في مجـال تدخل القطـب الاجتماعي بإقليـم شفشـاون خـلال الفـترة الممتـدة إلى غايـة سـنة 2021 في مـا يلي:

- تأهيـل شـبكة المراكـز الاجتماعيـة، حيـث تـم في هـذا الإطـار برسـم سـنة 2017 إنجـاز المشـاريع التاليـة:

اسم المشروع	الموقع	التكلفة الاجمالية	الشركاء
إحداث مركز توجيه ومساعدة الاشخاص في وضعية اعاقة	شفشاون	330.000,00	التعاون الوطني
إحداث مركز متعدد الوظائف للنساء	شفشاون	273.564,00	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
إحداث مركز متعدد الاختصاصات لإيواء الاطفال المتخلّى عنهم، والنساء في وضعية صعبة	شفشاون	1.600.231,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية السفارة اليابانية
إحداث مركز التربية والتكوين	الجماعة المحلية لواد الملحة	670.000,00	الجماعة المحلية لواد الملحة جمعية أضوار للتنمية
إحداث مركز للتربية والتكوين	الجماعة المحلية أونان دوار اشداد	363.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة الترابية أونان
إحداث روض للأطفال	مركز اشماعلة جماعة بني بوزرة	داخل بناية مركز التربية والتكوين	جمعية اشماعلة النسوية
إحداث روض للأطفال	دوار بني عاصم الجماعة المحلية لغدير	داخل بناية مركز التربية والتكوين	جمعية النور للتنمية القروية والتكافل الاجتماعي

- تنمية وتعزيز الخبرة في مجال المساعدة الاجتماعية، حيث تم في إطار منظومة المساعدة الاجتماعية برمجة عدة مشاريع في أفق 2021، التالية:

اسم المشروع	الموقع	التكلفة الاجمالية	الشركاء
إحداث مركز متعدد الاختصاصات	حي ظهار بن عياد شفشاون	1.107.762,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة الحضرية شفشاون
إحداث مركز المساعدة الاجتماعية	شفشاون	في طور الدراسة التقنية	التعاون الوطني
إحداث مركب متعدد الاختصاصات (دار المسنين، ودار الطالب/ الطالبة، ومركز استقبال الأشخاص في وضعية إعاقة)	حي الحنايين شفشاون	12.000.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكالة تنمية أقاليم الشمال الجماعة الحضرية شفشاون
إحداث ثلاثة مراكز للتربية والتكوين	الجماعة المحلية الدردارة	990.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة المحلية الدردارة
إحداث مركز للتربية والتكوين	الجماعة المحلية بني رزين	493.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة المحلية بني رزين
إحداث مؤسسة دار الطالب والطالبة	الجماعة المحلية بني اسميح	2.090.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة الترابية بني اسميح
إحداث مركز للتربية والتكوين	الجماعة المحلية بني اسميح	550.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة المحلية بني اسميح
إحداث مركز لإيواء المتسولين والمشردين	الجماعة الحضرية شفشاون	2.000.000,00	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الجماعة الحضرية شفشاون

أما في ما يتعلق بمراكز استقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، فتجدر الإشارة إلى أنه بفضل خدمات هذا النوع من المراكز، فقد تم برسم سنة 2016 توزيع 30 كرسيا متحركا، كما استفاد 97 شخص في وضعية إعاقة من مساعدات غذائية منتظمة ومباشرة، بالإضافة إلى مصادقة الجهات المختصة خلال سنة 2017 على تمويل المشاريع المدرة للدخل لفائدة 4 أشخاص في وضعية إعاقة، تفعيلا لمقتضيات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، حيث بلغت قيمة الدعم 224856.00 درهما (وسيتم قريبا تسليم الشيكات للمعنيين بالأمر).

ومن جانب آخر، ولتمكين المرأة والفتاة في وضعية صعبة اقتصاديا واجتماعيا، تعمل مؤسسة التعاون الوطني على صعيد الإقليم بدعم ومواكبة خريجات المراكز الاجتماعية لإحداث تعاونيات وجمعيات مهنية، مع توفير فضاءات جديدة متخصصة في التسويق التضامني لمنتجات هذه التعاونيات والجمعيات. وقد تم خلال سنة 2017 إحداث 2 تعاونيتين، والمشاركة في 5 معارض جهوية.

إلى جانب إضفاء الاحترافية على نموذج الشراكة مع الجمعيات الشريكة عبر تنظيم علاقات التعاون مع هذه الجمعيات، ومواكبتها نحو الاحترافية، وكذا تتبعها ودعمها ومراقبتها، وذلك في أفق إيجاد الأساليب الكفيلة لتلبية حاجيات الفئات المستهدفة، وتسهيل ولوجها إلى البنيات والخدمات الأساسية، وخلق مشاريع مناسبة لها، وتنمية استقلاليتها في ظل شراكة فعّالة مع هذه الجمعيات الشريكة.

وفي هذا الإطار التشاركي، وعلى سبيل المثال فقط، يجدر التذكير إلى أن مصالح التعاون الوطني بالإقليم تشرف حاليا على 23 مؤسسة للرعاية الاجتماعية، في إطار مقتضيات القانون 14.05، وهي مؤسسات تهتم بإيواء المتمدرسات والمتمدرسين المنحدرين من الأوساط القروية والفقيرة، حيث يعمل التعاون الوطني على دعم جمعيات هذه المؤسسات، من خلال عمليات التوجيه والتأطير والمواكبة، وكذا تخصيص منح مالية لها للمساهمة في مصاريف التأطير، ودعم التمدرس، ومحاربة الهدر المدرسي.

وقد بلغ الدعم المالي لجمعيات هذه المؤسسات، برسم سنة 2016، ما مجموعه 2541000.00 درهما، بالإضافة إلى دعم ثلاث جمعيات تنموية بغلاف مالي وصل إلى 36 000.00 درهما، واستفادة جمعيتين، من هبات متعددة عبارة عن إعفاءات ومحجوزات جمركية (حافلة للنقل المدرسي، معدات مدرسية وطبية ...).

موضوع السؤال: إدماج المتعاقدين مع التعاون الوطني

واضـع السـؤال: السيد النائب عبد الله بووانو عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يشرفنـا السـيدة الوزيـرة المحترمـة أن نحيطكـم علـما بـأن فئـة المتعاقديـن مـع مؤسسـة التعـاون الوطنـي منـذ 29 دجنـبر 2011 تعيـش أوضاعـا اجتماعيـة قاسـية، بعـد فسـخ عقدتهـم مـع شـهادتكم لهـم بالكفـاءة المهنيـة العاليـة، هـذه الفئـة كونـت أسرا و رتبـت التزامـات معيشـية ضروريـة و تحملـت قروضـا بنكيـة، و الآن وجـدت نفسـها صفـر اليديـن.

وبعـد الشـكر عـلى مجهوداتكـم المقـدرة لحـل مشـاكلهم المبنيـة بأجوبتكـم عـلى أسـئلة عدد مـن نـواب ونائبـات الولايـة السـابقة، نسـائلكم السـيدة الوزيـرة المحترمـة عـن الإجـراءات التـي سـتتخذونها لأجـل إدمـاج هـذه الفئـة لقلـة عددهـا خاصـة وأنكـم راسـلتم رئيـس الحكومـة بكتـاب تحـت عـدد 388 بتاريـخ 28 مـاي 2014 وكان جوابـه إيجابيـا في انتظـار حـل إيجـابي لملفهـم.

جـواب السيدة الوزيرة:

علاقـة بالسـؤال المشـار إليـه في الموضـوع والمرجـع أعلاهـما، وجـب التأكيـد في البدايـة، إلى أن مجموعـة المسـتخدمين المتعاقديـن (23مسـتخدم) الذيـن سـبق تشـغيلهم بمؤسسـة التعـاون الوطنـي منـذ أواخـر سـنة 2011، في إطـار عقـود محـددة المـدة (مـدة سـنة واحـدة قابلـة للتجديـد مرتـين عـلى أقـصى تقديـر وفقـا للـمادة الثانيـة مـن العقـد)، قـد تـم تمديـد عقـود تشـغيلهم ابتـداء مـن 10 دجنـبر 2014 إلى غايـة 11 دجنـبر 2016، تبعـا لترخيـص اسـتثنائي صـادر عـن السـيد رئيـس الحكومـة تحـت رقـم 1252 بتاريـخ 17 أكتوبـر 2014.

ولابـد كذلـك هنـا مـن الإشـارة إلى أن هـذه العقـود لا تشـير بتاتـا إلى الترسـيم أو التوظيـف، بـل فقـط أنهـا قابلـة للتجديـد مرتـين عـلى أكـثر تقديـر، وقـد تـم توقيعهـا والمصادقـة عليهـا مـن طـرف المعنيـين بالأمـر بعـد الاطـلاع عـلى بنودهـا.

غـير أن الملاحـظ ومـع اقـتراب نهايـة المـدة القانونيـة لهـذه العقـود، دخـل المتعاقـدون في إضرابـات واعتصامـات متتاليـة مطالبـين بإدماجهـم المبـاشر، الـشيء الـذي يتعـارض مـع مقتضيـات القانـون، ويخـلّ بمبـدأي الاسـتحقاق وتكافـؤ الفـرص والمسـاواة بـين جميـع المواطنـين، إذ تعـدّ المباريـات كـما هـو في علمكـم السـيد النائـب المحـترم، الوسـيلة الوحيـدة

للتوظيف، طبقا للمرسوم رقم 2-11-621 صادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25 نونبر2011) بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية.

كما أن التعاقد المحدد المدة هو كذلك يتم بعد إجراء المباراة أما التعاقد بدون إجراء مباراة فلا يتم إلا في إطار تعاقد محدد المدة.

ولعلمكم السيد النائب، فإن السيد رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران قد عرض عليهم تعاقد جديد لكنهم رفضوا، وأيضا السيد رئيس الحكومة الحالي سعد الدين العثماني قدم لهم نفس العرض مع تمكينهم من تكوينات تساعدهم على اجتياز المباريات مع الإعفاء من شرط السن، ولكنهم رفضوا وشنوا اعتداءات متتالية على مقر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- بالضرب بآلات حديدية شبابيك الوزارة الحديدية طيلة النهار؛
- وبتوجيه أقبح عبارات السب والقذف في وجه المسؤولين (بما فيهم الوزيرة)؛
- عرقلة مداخيل الوزارة وبالتالي منع الموظفين من الدخول أو الخروج ونفس الشيء بالنسبة للمرتفقين اللذين يأتون للمرفق طلبا لخدمات أو قضاء بعض حاجاتهم، ناهيك عن الضيوف وزوار الوزارة، وهذا يتنافى تماما مع أدنى شروط تنظيم الاحتجاجات.

ولعلمكم السيد النائب المحترم، فإن عدد هؤلاء اليوم لا يتعدى 11 متعاقدا لأن 5 منهم اجتازوا مباراة لولوج مؤسسة التعاون الوطني سنة 2016 بنجاح وأدمجوا في الوظيفة العمومية وكذلك 5 آخرين اجتازوا مباراة 2017 وعينوا في المؤسسة، و2 دخلا في تعاقد مع مؤسسة خاصة.

هذه السيد النائب المحترم بعض المعطيات مختصرة بخصوص المتعاقدين مع التعاون الوطني لعلها تجيب عن سؤالكم الكتابي.

موضوع السؤال: إنصاف المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني

واضعة السؤال: السيدة النائبة رحاب حنان عن الفريق الاشتراكي

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تعاني فئة المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني سنة 2011 والذي تنص المادة 2 من نظامه الأساسي على أن الأعوان المتعاقدين، هم جزء من مستخدمي المؤسسة، جراء خرق المؤسسة لمقتضيات مدونة الشغل، وذلك بتحويل العمل من مدة غير محددة إلى مدة محددة.

لذا، أسائلكم السيد الوزيرة المحترمة عن ما الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لتدارك خرق مؤسسة التعاون الوطني لمقتضيات مدونة الشغل وإنصاف المتصرفين المتعاقدين معها؟

جواب السيدة الوزيرة:

علاقة بالسؤال المشار إليه في الموضوع والمرجع أعلاهما، وجب التأكيد في البداية، إلى أن مجموعة المستخدمين المتعاقدين (23مستخدم) الذين سبق تشغيلهم بمؤسسة التعاون الوطني منذ أواخر سنة 2011، في إطار عقود محددة المدة (مدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين على أقصى تقدير وفقا للمادة الثانية من العقد)، قد تم تمديد عقود تشغيلهم ابتداء من 10 دجنبر 2014 إلى غاية 11 دجنبر 2016، تبعا لترخيص استثنائي صادر عن السيد رئيس الحكومة تحت رقم 1252 بتاريخ 17 أكتوبر 2014.

ولابد كذلك هنا من الإشارة، إلى أن هذه العقود لا تشير بتاتا إلى الترسيم أو التوظيف، بل فقط أنها قابلة للتجديد مرتين على أكثر تقدير، وقد تم توقيعها والمصادقة عليها من طرف المعنيين بالأمر بعد الاطلاع على بنودها.

غير أن الملاحظ ومع اقتراب نهاية المدة القانونية لهذه العقود، دخل المتعاقدون في إضرابات واعتصامات متتالية مطالبين بإدماجهم المباشر، الشيء الذي يتعارض مع مقتضيات القانون، ويخلّ بمبدأي الاستحقاق وتكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين، إذ تعدّ المباريات كما هو في علمكن السيدة النائبة المحترمة، الوسيلة الوحيدة للتوظيف، طبقا للمرسوم رقم 2-11-621 صادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25 نوفمبر2011) بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية.

كما أن التعاقد المحدد المدة هو كذلك يتم بعد إجراء المباراة أما التعاقد بدون إجراء مباراة فلا يتم إلا في إطار تعاقد محدد المدة.

ولعلمكن السيدة النائبة، فإن السيد رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران قد عرض عليهم تعاقد جديد لكنهم رفضوا، وأيضا السيد رئيس الحكومة الحالي سعد الدين العثماني قدم لهم نفس العرض مع تمكينهم من تكوينات تساعدهم على اجتياز المباريات مع الإعفاء من شرط السن، ولكنهم رفضوا وشنوا اعتداءات متتالية على مقر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

- بالضرب بآلات حديدية شبابيك الوزارة الحديدية طيلة النهار؛
- وبتوجيه أقبح عبارات السب والقذف في وجه المسؤولين (بما فيهم الوزيرة)؛
- عرقلة مداخيل الوزارة وبالتالي منع الموظفين من الدخول أو الخروج ونفس الشيء بالنسبة للمرتفقين اللذين يأتون للمرفق طلبا لخدمات أو قضاء بعض حاجاتهم، ناهيك عن الضيوف وزوار الوزارة، وهذا يتنافى تماما مع أدنى شروط تنظيم الاحتجاجات.

ولعلمكن السيدة النائبة المحترمة، فإن عدد هؤلاء اليوم لا يتعدى 11 متعاقدا لأن 5 منهم اجتازوا مباراة لولوج مؤسسة التعاون الوطني سنة 2016 بنجاح وأدمجوا في الوظيفة العمومية وكذلك 5 آخرين اجتازوا مباراة 2017 وعينوا في المؤسسة، و2 دخلا في تعاقد مع مؤسسة خاصة.

هذه السيدة النائبة المحترمة بعض المعطيات مختصرة بخصوص المتعاقدين مع التعاون الوطني لعلها تجيب عن سؤالكن الكتابي.

موضوع السؤال: وضعية المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني

واضعة السؤال: السيدة النائبة الوهابي زهور عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

نسائلكن عن وضعية المتصرفين المتعاقدين مع مؤسسة التعاون الوطني التي تعتزم تسريحهم وتشريد عائلاتهم بعد أن عملوا داخلها لمدة خمس سنوات؟

جواب السيدة الوزيرة:

علاقة بالسؤال المشار إليه في الموضوع والمرجع أعلاهما، وجب التأكيد في البداية، إلى أن مجموعة المستخدمين المتعاقدين (23 مستخدم) الذين سبق تشغيلهم بمؤسسة التعاون الوطني منذ أواخر سنة 2011، في إطار عقود محددة المدة (مدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين على أقصى تقدير وفقا للمادة الثانية من العقد)، قد تم تمديد عقود تشغيلهم ابتداء من 10 دجنبر 2014 إلى غاية 11 دجنبر 2016، تبعا لترخيص استثنائي صادر عن السيد رئيس الحكومة تحت رقم 1252 بتاريخ 17 أكتوبر 2014.

ولابد كذلك هنا من الإشارة، إلى أن هذه العقود لا تشير بتاتا إلى الترسيم أو التوظيف، بل فقط أنها قابلة للتجديد مرتين على أكثر تقدير، وقد تم توقيعها والمصادقة عليها من طرف المعنيين بالأمر بعد الاطلاع على بنودها.

غير أن الملاحظ ومع اقتراب نهاية المدة القانونية لهذه العقود، دخل المتعاقدون في إضرابات واعتصامات متتالية مطالبين بإدماجهم المباشر، الشيء الذي يتعارض مع مقتضيات القانون، ويخلّ بمبدأي الاستحقاق وتكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين، إذ تعدّ المباريات كما هو في علمكن السيدة النائبة المحترمة، الوسيلة الوحيدة للتوظيف، طبقا للمرسوم رقم 2-11-621 صادر في 28 من ذي الحجة 1432 (25 نوفمبر2011) بتحديد شروط وكيفيات تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية.

كما أن التعاقد المحدد المدة هو كذلك يتم بعد إجراء المباراة أما التعاقد بدون إجراء مباراة فلا يتم إلا في إطار تعاقد محدد المدة.

ولعلمكن السيدة النائبة، فإن السيد رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران قد عرض عليهم تعاقد جديد، لكنهم رفضوا، وأيضا السيد رئيس الحكومة الحالي سعد الدين العثماني قدم لهم نفس العرض مع تمكينهم من تكوينات تساعدهم على

اجتيـاز المباريـات مـع الإعفـاء مـن شرط السـن، ولكنهـم رفضـوا وشـنوا اعتـداءات متتاليـة عـلى مقـر وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة:

- بالضرب بآلات حديدية شبابيك الوزارة الحديدية طيلة النهار؛
- وبتوجيه أقبح عبارات السب والقذف في وجه المسؤولين (بما فيهم الوزيرة)؛
- عرقلـة مداخيـل الـوزارة وبالتـالي منـع الموظفـين مـن الدخـول أو الخـروج ونفـس الـشيء بالنسـبة للمرتفقـين اللذيـن يأتـون للمرفـق طلبـا لخدمـات أو قضـاء بعـض حاجاتهـم، ناهيـك عـن الضيـوف وزوار الـوزارة، وهـذا يتنـافى تمامـا مـع أدنى شروط تنظيـم الاحتجاجـات.

ولعلمكـن السـيدة النائبـة المحترمـة، فـإن عـدد هـؤلاء اليـوم لا يتعـدى 11 متعاقـدا لأن 5 منهـم اجتـازوا مبـاراة لولـوج مؤسسـة التعـاون الوطنـي سـنة 2016 بنجـاح وأدمجـوا في الوظيفـة العموميـة وكذلـك 5 آخريـن اجتـازوا مبـاراة 2017 وعينـوا في المؤسسـة، و2 دخـلا في تعاقـد مـع مؤسسـة خاصـة.

هـذه السـيدة النائبـة المحترمـة بعـض المعطيـات مختـصرة بخصـوص المتعاقديـن مـع التعاون الوطنـي لعلهـا تجيـب عـن سـؤالكن الكتابي.

موضوع السؤال: تسريع عملية الاستفادة من الدعم المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة

واضـع السـؤال: السيد النائب هامل عبد الله عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

في إطـار دعـم ذوي الاحتياجـات الخاصـة لإنجـاز المشـاريع المـدرة للدخـل، أسـائلكم السـيدة الوزيـرة المحترمـة عـن عـدد المسـتفيدين مـن هـذا البرنامـج بجهـة الـشرق حسـب كل إقليم؟ ومـا الإجـراءات والتدابـير المتبعـة للتسريـع مـن وثـيرة اسـتفادة باقـي ذوي الاحتياجـات الخاصـة؟

جـواب السيدة الوزيرة:

في البدايــة، أشــكركم الســيد النائــب المحــترم عــلى اهتمامكــم بالقضايــا التــي تهــم فئــة الأشــخاص في وضعيــة إعاقــة.

وفي هـذا الإطـار، اخبركـم أنـه تنفيـذا للبرنامـج الحكومـي في مجـال العنايـة بهـذه الشريحـة، تـم سـنة 2012 إحـداث صنـدوق دعـم التماسـك الاجتماعـي يسـتهدف كذلـك الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة كآليـة جديـدة للدعـم والنهـوض بأوضاعهـم وتيسـير اندماجهـم الاقتصـادي والاجتماعـي، وهـو الصنـدوق الـذي تـم تفعيلـه سـنة 2015 وفـق اتفاقيـة تجمـع بـين وزارة الاقتصـاد والماليـة ووزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة والتعـاون الوطنـي. ويتضمـن هـذا الصنـدوق إضافـة إلى تشـجيع الاندمـاج المهنـي، دعـم التمـدرس واقتنـاء المعينـات التقنيـة والبديلـة ودعـم إحـداث مراكـز الاسـتقبال والتوجيـه والمسـاعدة.

وقـد بلغـت الميزانيـة الإجماليـة لتنفيـذ خدمـات هـذا الصنـدوق 69.56 مليـون درهـم برسـم سـنة 2015 و111 مليـون درهـم سـنة 2016 و111 مليـون درهـم كذلـك بالنسـبة لسـنة 2017، موزعـة عـلى كافـة مجـالات التدخـل.

وفي مـا يتعلـق بمجـال دعـم المشـاريع المـدرة للدخـل بالنسـبة لجهـة الـشرق، موضـوع سـؤالكم، أخبركـم بـأن المشـاريع الممولـة برسـم سـنتي 2015 و2016 في الجهـة الشرقيـة، قـد بلغـت 55 مشروعـا مـدرا للدخـل، كـما بلغـت الاعتـمادات المفتوحـة الخاصـة بدعـم حامـلي المشـاريع مـن الأشـخاص في وضعيـة إعاقـة بهـذه الجهـة برسـم سـنة 2016 مبلـغ 2.715.478.50 درهـم، أي 21% مـن الاعتـمادات المخصصـة لهـذا المجـال والتـي قـدرت بـــ 13.123.165.00 درهــم.

وفي سنة 2017، فتحت اعتمادات في مجال دعم المشاريع المدرة للدخل بمبلغ 3.979.482.00 درهم، خصص منها 385.600.00 درهم للجهة الشرقية، بينما بلغ عدد المشاريع التي تم المصادقة عليها في هذه الجهة إلى غاية 31 ماي 2017، 10 مشاريع من أصل 11 مشروعا تمت دراسته من طرف اللجنة المركزية.

ولتسريع وتيرة استفادة باقي الأشخاص في وضعية إعاقة من الدعم المخصص لتشجيع المشاريع المدرة للدخل، أحيطكم علما السيد النائب المحترم، أن وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووعيا منها بأهمية الشغل الذاتي كإحدى بدائل التمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، فإنها بصدد التنسيق مع القطاعات المعنية، في تقييم النتائج في أفق تعميمه ليستجيب لكل طلبات الدعم المتوفرة على شروط الاستفادة.

موضوع السؤال: مطابقة المصالح الخارجية لوكالة التنمية الاجتماعية مع التقسيم الجهوي الجديد

واضعة السؤال: السيدة النائبة مودن منينة عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

منذ اعتماد التقسيم الجهوي الجديد سنة 2015 وما له من انعكاسات ايجابية عديدة على التنمية على المستوى الجهوي، لازلت قطاعات حكومية لم تقم بالمطابقة مع هذا التقسيم الجديد وهو ما يطرح لا شك العديد من الإشكالات المرتبطة أساسا بمردودية الجهوية كخيار استراتيجي خصوصا في المناطق الجنوبية التي أراد منها صاحب الجلالة أن تكون نموذجا.

وعليه، أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن ما الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لتجاوز هذا الوضع؟

جواب السيدة الوزيرة:

تبعا للموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أحيطكن علما السيدة النائبة المحترمة أنه، بناء على قرار المجلس الإداري لوكالة التنمية الاجتماعية المنعقد بتاريخ 26 يناير 2017، تمت المصادقة على التقسيم الجهوي الجديد وذلك تطبيقا للمرسوم 2-15-40، الخاص بتحديد عدد الجهات في 12 جهة بدل 16 جهة. وفي هذا الإطار، تقرر ما يلي:

- خلق منسقية جديدة بجهة درعة تافيلالت؛
- إحداث خمس (5) ملحقات في كل من القنيطرة، والحسيمة، وآسفي، ومكناس وسطات، من أجل ضمان استمرارية عمل وكالة التنمية الاجتماعية عن قرب في هذه الأقاليم وترشيد الموارد.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، خلال الشهر الجاري، تم إطلاق عملية انتقال المسؤولين الجهويين وذلك بغية تحقيق الملاءمة مع التقسيم الجهوي الجديد موضوع سؤالكن.

موضوع السؤال: المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

واضـع السـؤال: السيد النائب العماري فؤاد عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يتـداول المتتبعـون للشـأن المحـلي بطنجـة خـبرا مفـاده أن المعهـد الوطنـي للعمـل الاجتماعي بطنجـة سـيغلق أبوابـه في وجـه الراغبـين اختيـار مجـال العمـل الاجتماعي.

وعليـه، نسـائلكم عـن مـدى صحـة وجـود قـرار بإغـلاق هـذا المعهـد، ومـن ثـم الأسـباب الكامنـة وراء اتخـاذ قـرار مـن هـذا النـوع، وبالتـالي الحلـول البديلـة للنهـوض بالعمـل الاجتماعـي ببلادنـا؟

جـواب السيدة الوزيرة:

جوابـا عـلى سـؤالكم المشـار إليـه بالمرجـع أعـلاه، يشرفنـي السـيد النائـب المحـترم أن أحيطكـم علـما، أنـه، وباسـتثناء هـذه السـنة، قـد تـم إلغـاء مبـاراة ولـوج السـلك الأول مـن التكويـن الأسـاسي للمعهـد الوطنـي للعمـل الاجتماعـي بطنجـة، وذلـك لأسـباب تتمثـل في النقـط التاليـة:

بمـا أن المرسـوم الجديـد للمعهـد رقـم 2.15.499 ب 21 شـتنبر 2016 والمتعلـق بإعـادة تنظيمـه دخـل حيـز التنفيـذ، وأن عمليـة تسـجيل الطلبـة الجـدد بالسـنة الأولى مـن سـلك الإجـازة وفـق النظـام الجديـد تتطلـب مبدئيـا تهيـئ الظـروف النظاميـة المتمثلـة في اعتـماد السـلك المعنـي أولا، وهـذا مـا جعـل المعهـد بصـدد إنجـازه بتنسـيق مـع مصالـح هـذه الـوزارة ووزارة التربيـة الوطنيـة والتكويـن المهنـي والتعليـم العـالي والبحـث العلمـي.

ولا يخفـى عـلى الجميـع أن مسـطرة طلـب الاعتـماد مقيـدة بآجـال ومسـاطر كلهـا تتطلـب وقتـا طويـلا، مـما جعـل المعهـد لم يتمكـن خـلال الموسـم الجامعـي المنـصرم وبعـد صـدور المرسـوم الجديـد أن يكـون جاهـزا لتقديـم طلـب الاعتـماد.

لذلـك، بـدا مـن الـضروري إلغـاء مبـاراة ولـوج السـلك الأول مـن التكويـن الأسـاسي برسـم هـذه السـنة، مـادام المرسـوم الجديـد الـذي ينـص عـلى إجـراء المبـاراة لولـوج سـلك الإجـازة مـن 3 سـنوات، يلغـي المرسـوم القديـم الـذي كان ينـص عـلى إجـراء المبـاراة لولـوج الطـور الأول مـن التكويـن يضـم سـنتان.

وتجـدر الإشـارة إلى أن المعهـد يعمـل حاليـا بتنسـيق مـع وزارة الأسرة والتضامـن والمسـاواة والتنميـة الاجتماعيـة عـلى تهييـئ الأرضيـة البيداغوجيـة والمؤسسـاتية مـن دفـتر وطنـي للضوابـط البيداغوجيـة وإعـداد المسـالك ومجلـس المؤسسـة إلى غـيره مـن الإجـراءات لتقديم طلـب الاعتـماد الخـاص بالنظـام الجديـد.

لـذا، فـإن الخـبر الـذي يـروج والـذي يفيـد عـلى أن المعهـد سـيغلق أبوابـه لا أسـاس لـه مـن الصحـة، بـل عـلى العكـس مـن ذلـك تمامـا، فالمعهـد مقبـل بحـول اللـه عـلى إصـلاح شـامل سـيفتح آفـاق الدراسـة بالإجـازة والماسـتر وكـذا الدكتـوراه، كـما سـيمكن مـن مأسسـة البحـث العلمـي بالمجـال ويفتـح آفـاق النهـوض بالعمـل الاجتماعـي عـن طريـق التكويـن الأسـاسي والتكويـن المسـتمر والبحـث العلمـي.

قضايا الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية
أمـــــام مجلس المستشارين

الأسئلـــة والأجوبة الكتابيـــة

خلال دورة أبريل 2017

تقـديـم

أجابت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، خلال دورة أبريل 2017، على سؤال كتابي واحد عن فريق العدالة والتنمية في مجال الإعاقة:

موضـوع السـؤال	عدد الأسئلة المجاب عنها
الإعاقة	01
المجمـوع	01

فهـــــرس سؤال الدورة

موضـــوع الســـــؤال	النـــائـــب(ة)
عدم صرف دعم مشاريع الأشخاص في حالة إعاقة	السيد المستشار علي العسري عن فريق العدالة والتنمية

موضوع السؤال: عدم صرف دعم مشاريع الأشخاص في حالة إعاقة

واضعة السؤال: السيد المستشار علي العسري عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

فتحت وزارتكم عبر المندوبيات الإقليمية للتعاون الوطني بكل جهات الوطن مطلع هذه السنة فرصة طلب دعم مشاريع أمام الأشخاص في حالة إعاقة، وهو ما شكل فسحة أمل للف منهم بادروا بتقديم ملفاتهم، غير أنه وحسب علمنا لم يتم صرف أي دعم لهذه المشاريع.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن سبب تأخر صرف هذا الدعم وعن عدد ونوع المشاريع التي قبلت وحجم الدعم الجمالي المخصص لهذه العملية وعن آفاق استفادة المعنيين؟

جواب السيدة الوزيرة:

كما لا يخفى عليكم السيد المستشار المحترم، بأن قضية الإعاقة ظلت، ولعقود طويلة، غير حاضرة بقوة في البرامج والسياسات العمومية السابقة، حيث لم يتم الانتباه بعمق لأسباب ونتائج وآثار هذه المسألة إلا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، مما انعكس سلبا على وضعية هذه الفئة، خاصة ما يتعلق بحقوقها الأساسية المرتبطة بالتربية والتعليم والتكوين والتأهيل، كما أكد ذلك البحث الأخير حول وضعية الإعاقة بالمغرب.

ويعتبر هذا الوضع سببا رئيسيا للصعوبات الاجتماعية والمهنية، التي طرحت عند الشروع في أجرأة وتفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي في شقّه المتعلق بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية الموجهة أساسا لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وأهمها:

- قلة أو انعدام التكوين الناتج عن تدني المستوى الدراسي والتعليمي لهذه الفئة؛
- تفشي بعض مظاهر الأمية؛
- غياب الحس المهني والمقاولاتي لدى بعض المعنيين من هذه الفئة؛
- وجود بعض إكراهات وعوائق التواصل مع حاملي المشاريع من فئة الإعاقة الحسية والذهنية.

كل هذه العوامل أثّرت في البداية على نسبة استفادة هذه الفئة من مشاريع الأنشطة المدرة للدخل التي تم تخصيصها لهذه الفئة، والتي تم تمويلها من ميزانية الصندوق المذكور أعلاه خلال سنة 2015، حيث لم يتجاوز حجمها 31 مشروعا قابلا للتنفيذ من مجموع 679 مشروعا تم انتقاءها إقليميا.

وبعد سلسلة إجراءات المواكبة الميدانية الموازية، التي قامت بها مؤسسة التعاون الوطني خلال سنة 2016، وصل عدد المشاريع المصادق عليها مركزيا 197 مشروعا بغلاف مالي بلغ 9 946 772 درهما، كما يتم حاليا التأشير على 108 مشروعا.

أما بالنسبة لطبيعة المشاريع المنتقاة، التي تم تمويلها برسم سنة 2015، فيحتل القطاع الخدماتي أكبر نسبة بـ50%، يليه قطاع التجارة بنسبة 29%، ثم قطاع الإنتاج بنسبة 22% ، بكلفة مالية إجمالية لهذه المشاريع بلغت 1619985 درهما، على خلاف طبيعة المشاريع المنتقاة برسم سنة 2016، إذ يحتل قطاع التجارة النسبة الأكبر بـ69% يليه القطاع الخدماتي بـ25%، ثم القطاع الفلاحي بنسبة 06% . كما بلغت نسبة المشاريع التي تحملها نساء من ذوي الأشخاص في وضعية إعاقة 36 %.

أما بالنسبة للإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز هذا البرنامج المهني، والنهوض بأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية، فتتمثّل أساسا في:

- تكثيف اللقاءات التواصلية والتحسيسية ومواكبة حاملي المشاريع من الأشخاص في وضعية إعاقة، لتهييئ الظروف الملائمة لقبول طلبات تمويل مشاريعهم، من خلال تنظيم حصص مكثفة ومبسّطة في مجال إعداد وتسيير المشاريع، وتبسيط مخططات أعمال أو دراسات الجدوى للمشاريع المرشحة للتمويل، مما يتناسب والمستوى الدراسي والتكويني لهذه الفئة؛
- الانفتاح أو الاتجاه أكثر نحو تمويل المشاريع ذات الطابع الفلاحي بالنسبة لذوي بعض الإعاقات بالوسط القروي؛
- تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة حسية وذهنية من حقهم في الوصول إلى هذه الخدمات، وتعزيز فرص ولوج سوق الشغل أو التشغيل الذاتي عبر تمويل مشاريعهم الفردية أو الجماعية، والقيام بدورات تكوين مكثفة في لغة الإشارة للجان المكلفة بعملية التمويل والتتبع.

الأسئلـــة والأجوبة الكتابيـــة

خلال دورة أكتوبر 2017

تقـديـم

أجابت السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، خلال دورة أكتوبر 2017، على 04 أسئلة لامست مختلف القضايا والاوراش التي تنخرط فيها الوزارة، سيما موضوع التضامن والتنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي:

موضــوع الســؤال	عدد الأسئلة المجاب عنها
التضامن والتماسك الاجتماعي	03
الطفولة	01
المجمــوع	04

فيما توزعت أسئلة هذه الدورة على فريقين يتقدمهما فريق العدالة والتنمية بـ03 أسئلة، متبوعا بفريق الأصالة والمعاصرة بسؤال واحد 01:

الفريق	مجموع الأسئلة
فريق العدالة والتنمية	03
فريق الأصالة والمعاصرة	01
المجمــوع	**04**

فهـــرس أسئلة الدورة

موضـــوع الســـؤال	المستشار(ة)
شكاية موجهة من طرف أعضاء بجمعية المحسنين للمعاق الطفل المرأة والمسن بالحسيمة	السيد المستشار نبيل الأندلوسي عن فريق العدالة والتنمية
الخدمات المقدمة لنزلاء الخيرية الإسلامية بالناظور	السيد المستشار عبد العزيز بنعزوز عن فريق الأصالة والمعاصرة
حرمان 25 ألف مجاز من مباراة المتصرفين الدرجة 3 بالتعاون الوطني رغم أن تكوينهم يستجيب للمؤهلات المطلوبة	السيد المستشار علي العسري عن فريق العدالة والتنمية
ظاهرة المتشردين	السيد المستشار عبد السلام سي كوري عن فريق العدالة والتنمية

موضوع السؤال: شكاية موجهة من طرف أعضاء بجمعية المحسنين للمعاق، الطفل، المرأة والمسن بالحسيمة

واضـع السـؤال: السيد المستشار نبيل الأندلوسي عن فريق العدالة والتنمية

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

يشـتكي أعضـاء بمكتـب جمعيـة المحسـنين للمعـاق، الطفـل، المـرأة والمسـن بالحسـيمة، وفـق مـا هـو مضمـن في المراسـلة رفقتـه، مـن تصرفـات وصفوهـا بغـير القانونيـة تتعلـق بتجديـد مكتـب الجمعيـة بشـكل أحـادي مـن طـرف رئيسـة هـذه الجمعيـة.

واعتبـارا لكـون الجمعيـة خاضعـة لإشراف وزارة التضامـن والمرأة والأسرة والتنميـة الاجتماعية، نسـائلكم السـيدة الوزيـرة المحترمـة عـن الإجـراءات التـي تنـوون اتخاذها في هـذا الموضوع؟

جـواب السيدة الوزيرة:

علاقـة بموضـوع ومرجـع سـؤالكم المشـار إليهـما أعـلاه، وجـب أولا تذكيركـم السـيد المستشـار المحـترم، إلى أن الجمعيـة، موضـوع الشـكاية، تنـدرج ضمـن الجمعيـات المسـيرة لمؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة، والتـي يؤطرهـا القانـون 14.05 بموجـب الترخيـص رقـم 14/939 بتاريـخ 30 يونيـو 2014.

وحيـث أن موضـوع الشـكاية يرتكـز أساسـا حـول نقطـة محـدّدة، تتعلـق بانعقـاد جمـع اسـتثنائي، وتسـليم وصـل نهـائي لجهـة دون أخـرى، فهـذا الأمـر ينـدرج ضمـن اختصاصـات السـلطة المحليـة والإقليميـة المعنيـة.

وللإخبـار فقـط، فـإن المركـز الاجتماعـي للتكفـل بالأشـخاص المسـنين بـدون مـأوى، والـذي تسـهر عـلى تسـييره هـذه الجمعيـة، يسـتقبل حاليـا 34 مسـتفيد ومسـتفيدة، يؤطرهـم 13 مسـتخدما (10 مسـتخدمون تابعـون للجمعيـة المذكـورة و3 مسـتخدمون تابعـون للإنعـاش الوطنـي).

وإلى جانـب مانحـين آخريـن، نحيطكـم كذلـك علـما، أن التعـاون الوطنـي قـد خصّـص لهـذه المؤسسـة، عـبر جمعيتهـا المذكـورة، منحـا تقـدر بــ200.000 درهـما عـن كل سـنة مـن سـنوات 2015، 2016 و2017، بالإضافـة إلى محجـوزات جمركيـة وعينيـة تقديريـة بحـوالي 150.000 درهـما برسـم سـنة 2016.

ولكـون الوضـع يتعلـق بـشرط الحكامـة، فإننـا سـنورد لجنـة للوقـوف عـلى الوضـع داخـل هـذه المؤسسـة.

موضوع السؤال: الخدمات المقدمة لنزلاء الخيرية الإسلامية بالناظور

واضـع السـؤال: السيد المستشار عبد العزيز بنعزوز عن فريق الأصالة والمعاصرة

نص السـؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تداولـت بعـض الصحـف الوطنيـة خـبرا مفـاده تقديـم وجبـة غـداء لنزيـلات الخيريـة الإسـلامية بالناظـور مكونـة مـن فاصوليـا» لوبيـا« بهـا حـشرات سـوداء في اسـتهتار تـام بصحتهـم، مـما يعيـد طـرح إشـكالية تدبـير هـذه المؤسسـات والخدمـات المقدمـة بهـا إلى الواجهـة .ويسـاءلنا جميعـا حـول فعليـة حقـوق الطفـل.

لـدى نطالبكـم السـيدة الوزيـرة؛ أولا بفتـح تحقيـق عاجـل ومعمـق حـول الحادثـة ومحاسـبة المسـؤولين عـن هـذه الفضيحـة، ونسـائلكم عـن الإجـراءات والتدابـير التـي تقومـون بهـا لمراقبـة هـذه المؤسسـات بشـكل دوري والسـهر عـلى حمايـة النزيـلات والنـزلاء ؟

جـواب السيدة الوزيرة:

كـما لا يخفـى عليكـم السـيد المستشـار المحـترم، أن الجمعيـة الخيريـة الإسـلامية بالناظـور موضـوع سـؤالكم، تعمـل عـلى توفـير المتطلبـات اليوميـة للأطفـال (ذكـورا وإناثـا) في وضعيـة صعبـة، ويسـتفيد مـن خدماتهـا أزيـد مـن 130 مسـتفيد ومسـتفيدة تـتراوح أعمارهـم مـا بـين 6 و 18 سـنة والذيـن يتابعـون دراسـتهم بمختلـف المسـتويات الدراسـية (السـلك الابتـدائي والإعـدادي والثانـوي). وتوفـر الجمعيـة المذكـورة لهـؤلاء الأطفـال الإيـواء والتغذيـة والرعايـة الصحيـة ومختلـف الأنشـطة الرياضيـة والتربويـة والترفيهيـة.. إلـخ، كـما تعمـل هـذه المؤسسـة طبقـا لمقتضيـات القانـون 14.05 (حاصلـة عـلى رخصـة الفتـح تحـت عـدد 160/ 2009) الـذي يخـول لهـا الاسـتفادة مـن الدعـم المـالي للتعـاون الوطنـي، والـذي بلـغ سـنة:

- 400.000,00 درهما كمنحة لدعم التسيير والتأطير بهذه المؤسسة؛
- بالإضافة إلى استفادة المؤسسة من:
- 500.000,00 درهما (حصتها من ضريبة الذبح)؛
- 300.000,00 درهما كمساهمة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

وكـذا الاسـتفادة مـن مسـاهمات المجالـس المنتخبـة والمحسـنين ومـواد المحجـوزات الجمركيـة المختلفة.

وفيـما يخـص عمليـات التتبـع والمراقبـة والمواكبـة الإقليميـة، نحيطكـم علـما، أن هنـاك لجنـة مشـتركة مكونـة مـن عـدة مصالـح (طبقـا لمقتضيـات القانـون 14.05 الخـاص بفتـح وتدبـير مؤسسـات الرعايـة الاجتماعيـة)، مـن ضمنهـا مصالـح العمالـة والتعـاون الوطنـي، والتـي تعمـل عـلى مراقبـة العمـل الإداري والتربـوي بهـذه المؤسسـة وبالمؤسسـات الأخـرى المشـابهة، وذلـك مرتـين في السـنة عـلى الأقـل ؛ وبالمـوازاة مـع ذلـك تقـوم المصالـح الصحيـة بالإقليـم بزيـارات دوريـة إلى هـذه المؤسسـات، وتراقـب ظـروف السـلامة الصحيـة بكافـة مرافقهـا.

أمـا في مـا يتعلـق بموضـوع تنـاول «بعـض الصحـف الوطنيـة» خـبر تقديـم وجبـة غـذاء غـير سـليمة لنزيـلات الخيريـة الإسـلامية بالناظـور، وتبعـا للمعطيـات التـي اسـتقتها مصالـح التعـاون الوطنـي مـن عـين المـكان، وجـب التذكـير إلى أن هـذا الخـبر قـد ورد في صحيفـة وطنيـة واحـدة، وهـي يوميـة «الصبـاح» خـلال شـهر يوليـوز المـاضي، وتبعتهـا في ذلـك بعـض المواقـع الإلكترونيـة المحليـة، كـما أن شـهادات عينـة مـن الأطفـال الذيـن ظهـروا سـابقا بوجـوه غـير مكشـوفة في بعـض شرائـط هـذه المواقـع نفـت مضمـون هـذا الخـبر، وأكـدت بالمقابـل رضاهـا عـلى مـا يتـم تقديمـه لهـا مـن وجبـات غذائيـة، كـما تـم التأكيـد عـلى أن:

1/ المصالـح الصحيـة الإقليميـة تقـوم بزيـارات دوريـة إلى المؤسسـة، وتراقـب المـواد الغذائيـة، ومـدى صلاحيتهـا، وظـروف تخزينهـا، ولم يسـبق لهـا أن أبـدت أي ملاحظـة سـلبية حـول جـودة هـذه المـواد؛

2/ المؤسسـة تتوفـر عـلى مخـزن خـاص بالمـواد الغذائيـة يسـتجيب للمعايـير الصحيـة، ويـشرف طاقـم محـلي، إلى جانـب مهـام أخـرى، عـلى مراقبـة تاريـخ صلاحيـة واسـتهلاك هـذه المـواد، وشروط تخزينهـا، طبقـا للمعايـير المحـددة في دفـتر تحمـلات المؤسسـة.

موضوع السؤال: حرمان 25 ألف مجاز من مباراة المتصرفين الدرجة 3 بالتعاون الوطني رغم أن تكوينهم يستجيب للمؤهلات المطلوبة

واضـع السـؤال: السيد المستشار علي العسري عن فريق العدالة والتنمية

نص الســؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

تنظـم مؤسسـة التعـاون الوطنـي مبـاراة لتوظيـف 93 متصرفـا مـن الدرجـة الثالثـة، و تفتـح هـذه المبـاراة في وجـه الحاصلـين عـلى شـهادة المعهـد الوطنـي للعمـل الاجتماعـي، أو حامـلي الاجـازة المهنيـة في تخصصـات مطلوبـة بعينهـا، منهـا الوسـاطة، ولأنـه تـم إخضـاع عـدد مـن حامـلي شـهادة الإجـازة لتكويـن خـول لهـم الحصـول عـلى شـهادة الكفـاءة المهنيـة، ضمـن برنامـج طمـوح حمـل اسـم تكويـن 25 ألـف مجـاز مـن حامـلي الإجـازة، وشـمل هـذا التكويـن مجـال الوسـاطة، الـذي هـو أحـد التخصصـات المطلوبـة في هـذه المبـاراة، كان الأولى السـماح لهـم باجتيـاز هـذه المبـاراة، ولا سـيما حامـلي شـهادة الكفـاءة المهنيـة لمسـلك الاستشـارة النفسـية والاسريـة والوسـاطة، لثبـات جـدوى هـذا البرنامـج الوطنـي الطمـوح، والاسـتفادة مـن ثمـار ذلـك التكويـن، وكـذا تيسـير إدمـاج تلـك الفئـة مـن الشـباب حامـلي الشـهادات الجامعيـة،

لـذا، نسـائلكم السـيدة الوزيـرة المحترمـة عـن إمكانيـة السـماح لهـذه الفئـات باجتيـاز تلـك المبـاراة والمباريـات التـي تطلـب تخصصـات متشـابهة مـع هـذا التكويـن؟

جـواب السيدة الوزيرة:

تبعـا لسـؤالكم المشـار إلى موضوعـه ومرجعـه أعـلاه، ومـن أجـل الإحاطـة بسـياق وحيثيـات وعنـاصر مبـاراة التوظيـف، موضـوع السـؤال المذكـور، تجـدر الإشـارة في البدايـة السـيد المستشـار المحـترم، إلى أن مؤسسـة التعـاون الوطنـي، وفي إطـار توظيـف (93) متصرفـا مـن الدرجـة الثالثـة (السـلم 10) برسـم السـنة الماليـة الجاريـة، نظمـت مبـاراة بتاريـخ 01 أكتوبـر 2017 (إعـلان المبـاراة منشـور بجريـدة الصحـراء المغربيـة تحـت عـدد 9738 بتاريـخ 28 غشـت 2017 وبجريـدة «LE MATIN» تحـت عـدد 16284 بتاريـخ 28 غشـت 2017 للاطـلاع) لفائـدة المرشـحين الحاصلـين عـلى شـهادات في التخصصـات التاليـة:

- شـهادة مسـير في الشـؤون الاجتماعيـة مـن طـرف المعهـد الوطنـي للعمـل الاجتماعي بطنجة ؛
- إجازة مهنية مسلّمة من طرف المؤسسات الجامعية في التخصصات التالية:

- العمل الاجتماعي
- المساعدة الاجتماعية
- فاعل في التنمية الاجتماعية
- فاعل في تدبير المؤسسات الاجتماعية
- مربي متخصّص
- التنشيط السوسيو ثقافي
- الوساطة الاجتماعية
- المصاحبة الاجتماعية
- المهن الاجتماعية

وقد بلغت طلبات الترشيح المقبولة في الموضوع 896 طلبا (منها 58 طلبا يتوفر أصحابها على الإجازة المهنية في تخصص الوساطة الاجتماعية المذكور في السؤال).

هذا، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه المباراة تعتبر الثالثة على التوالي التي ينظمها التعاون الوطني لفائدة حاملي الإجازة المهنية (170 منصب مالي لحد الآن) في تخصّصات محددة ذات صلة بالخدمة الاجتماعية عامة، ومهام التعاون الوطني الميدانية خاصة، وذلك حسب الإمكانات والاعتمادات المالية المرصودة لهذا الغرض، وكذا بناء على حاجيات المؤسسة الفعلية من المستخدمين الشباب، ذوي الكفاءات العلمية والخبرة في ميدان العمل الاجتماعي المرتبط بخدمات التعاون الوطني، قصد مواكبة البرامج الاجتماعية الطموحة التي انفتح عليها القطاع، ويراهن على استمرارها وإنجاحها في المستقبل.

أما في ما يخص طلبات الترشيح المتضمنة لشهادة الكفاءة المهنية (مسلك الاستشارة النفسية والأسرية)، موضوع السؤال كذلك، فيجب التأكيد على أن ملفات الترشيح المتضمنة لهذه الشهادة لم تتضمن نسخا من الإجازة المهنية الواردة في إعلان المباراة، والتي يعتد بها قانونيا في عملية توظيف المتصرفين من الدرجة الثالثة (طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.06.377 الصادر في 20 من ذي القعدة 1431 الموافق ل29 أكتوبر 2010 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة المتصرفين المشتركة بين الوزارات)، ولذلك لم يتم قبولها بناء على شروط الترشيح الواردة في الإعلان المذكور أعلاه.

موضوع السؤال: ظاهرة المتشردين

واضع السؤال: السيد المستشار عبد السلام سي كوري عن فريق العدالة والتنمية

نص السؤال:

السيدة الوزيرة المحترمة

أصبحت ظاهرة المتسكعين والمتشردين تعم أغلب المدن المغربية، حيث يظهرون في أوضاع مؤلمة يجوبون شوارع وأزقة هذه المدن وخاصة المدن السياحية مما يعطي صورة سيئة عن بلادنا.

لذا، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة؟

جواب السيدة الوزيرة:

أشكركم السيد المستشار المحترم على إثارتكم لمسألة بالغة الأهمية تتعلق بظاهرة الأطفال المتشردين أو ما يصطلح عليه بأطفال الشوارع.

إن طرح هذا السؤال حول هذه الظاهرة، هو في حد ذاته دليل على مدى القلق الذي ينتابنا جميعا والغيرة التي تجتاحنا اتجاه مستقبل هؤلاء الأطفال من أبناء مجتمعنا.

ومن أجل الاهتمام بهذه الشريحة ووضع حد لهذه الظاهرة، أخبركم، أنه قد تم في هذا الإطار، اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير على مستوى وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، منها:

- اعتماد السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بتاريخ 3 يونيو 2015 وبرنامجها التنفيذي 2016-2020؛
- أجرأة تدابير تنفيذ البرنامج الوطني للسياسة العمومية المندمجة؛
- إطلاق طلب مشاريع دعم مبادرة الجمعيات من خلال دفتر التحملات لفائدة أطفال في وضعية الشارع برسم سنة 2016؛
- الشروع في تنفيذ إصلاح التعاون الوطني وتموقعه الجديد في مجال المساعدة الاجتماعية بحيث تعتبر بمثابة الشباك الوحيد لفائدة الأشخاص في وضعية صعبة بما فيهم الأطفال في وضعية التشرد، وتقدم الخدمات التالية:
  - الاستقبال وتقديم خدمة الاستماع؛
  - تقييم الظروف الاجتماعية؛

- اعتماد تشخيص فردي لكل حالة من طرف متخصصين في الاستماع والتوجيه؛
- بناء مسار لإدماج ملائم يسمح بتحسين ظروف عيشهم وضمان استقلاليتهم؛

- النهوض بخدمات نموذج الإسعاف الاجتماعي المتنقل:
  - إصلاح الوحدة المتنقلة للإسعاف الاجتماعي المستعجل «SAMU SOCIAL» على مستوى مدينة الدار البيضاء والتي أبانت عن أهميتها في معالجة حالات الأشخاص في وضعية صعبة بما فيهم الأطفال في وضعية التشرد من خلال مقاربة تعتمد على العمل في الشارع وداخل المركز؛
  - إبرام اتفاقية شراكة بين كل من الوزارة والإسعاف الاجتماعي المتنقل الدولي والإسعاف الاجتماعي المتنقل بالدار البيضاء؛
  - إعداد برنامج عمل يتعلق بالنهوض بالإسعاف الاجتماعي المتنقل بمكناس؛
  - العمل على تعميم الإسعاف الاجتماعي المتنقل على باقي جهات المملكة.
- برنامج مواكبة وحدات حماية الطفولة:
- برنامج مشترك مع التعاون الوطني لمواكبة ودعم هذه الوحدات من خلال:
  - تأهيل البنيات التحتية لكل الوحدات القائمة؛
  - تأهيل الموارد البشرية العاملة بها والتابعة للجمعيات المتعاونة معها؛
  - إحداث وحدات جديدة في إطار تنزيل البرنامج الوطني للسياسة العمومية المندمجة.
- دعم مبادرات الجمعيات في مجال الوساطة الأسرية باعتبارها آلية أساسية لإعادة إدماج بعض حالات الأشخاص في وضعية الشارع في وسطهم العائلي؛
- توقيع اتفاقية خاصة للشراكة بين الوزارة والمرصد الوطني للتنمية البشرية تعتمد:
  - إنجاز دراسة «الفقر المتعدد الأبعاد للأطفال بالمغرب»؛

- كـما يعتـبر صنـدوق الارامـل الـذي خصـص لمسـاعدة النسـاء الأرامـل الحاضنـات لأبنائهـن اليتامـى إجـراء وقائيـا يحمـي ابنائهـن مـن التـشرد والوقـوع في وضعيـة الشـارع.

هـذا، وتجـدر الإشـارة إلى أن حمايـة الطفولـة هـي مسـألة قـرب بامتيـاز، ولدينـا تحـدي أن نواكـب الحكامـة المحليـة (الجهـات والمجالـس الإقليميـة والجماعـات الترابيـة) لإدمـاج حمايـة الطفولـة ضمـن أولويـات برامجهـا ومخططاتهـا.